بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الاسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:

آدم حسن عمر علي

إشراف الدكتور:

محمد صالح حسين

العام الدراسي ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرم

أما بعد..

فلما كان الرضي واحداً من أولئك النحاة الذين اهتموا بالدراسات النحوية واللغوية، والتأليف والتدوين، وتفريع المسائل وبسطها، وتهذيب الشواهد وتوجيهها، للموازنة بين آراء النحاة واتجاهاتهم، ولما كان كتابه (شرح الرضي على الكافية) من المصنفات الحسان التي عكف على دراستها أجلّ العلماء، وتأمل فيما السادة الفضلاء منهم الشريف الجرجاني المتوفى (٨١٦هـ) وشهاب الدين أحمد الخفاجي المتوفة (١٠٦٩هـ)، وعبدالقادر بن عمر البغدادي المتوفى (١٠٩٣هـ) وغيرهم من الباحثين قديماً وحديثاً، هداني الله عزَّ وجلَّ لرصد منهجه وتحديد مذهبه، وتتبع آرائه ومصطلحاته ومصادره وأصوله النحوية، وذلك من خلال كتابه شرح الرضي على الكافية، ليكون موضوع رسالتي التي أعددتها للحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص: النحو والصرف وعنوانها:[منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية].

أ/ أسباب البحث ودوافعه:

١- الرغبة الشديدة في معرفة منهج الرضي وبيان مذهبه النحوي.

٢- إبراز سمات منهج الرضي في شرح الكافية.

٣- الإسهام في إغناء البحث العلمي في مجال الدراسات النحوية واللغوية.

ب/ أهداف البحث:

وأما أهداف البحث فتكمن في النقاط التالية:

١. إبراز منهج الرضي، وتحديد مذهبه من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب.
٢. البحث عن المسائل التي وافق فيها نحاة البصره ونحاة الكوفه.
٣. بيان موقفه من نحاة المدرستين في القضايا النحوية الخلافية.
٤. التعرف على آرائه النحوية التي تفرد بها.
٥. معرفة مصادره التي اعتمدعليها في شرح الكافية.
٦. الوقوف على الأصول النحوية التي استند إليها في الترجيح والموازنة بين مذاهب النحاة.
٧. تحديد المصطلحات النحوية التي يفضل استخدامها في الشرح والتحليل والتعقيب.

ج/ منهج البحث:

هو المنهج الوصفي التحليلي.

د/ الدراسات السابقة:

نسبة لأهمية شرح الرضي على الكافية، ومنزلته العلمية لدى علماء اللغة أجريت حوله دراسات عدة فمنها ما يلي:

١) حاشية الشريف الجرجاني المتوفى (٨١٦هـ) على شرح الرضي للكافية.
٢) حاشية شهاب الدين الخفاجي المتوفى (١٠٦٩هـ) على شرح الرضي للكافية

٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي.
٤) البهية في ترتيب الرضي على الألفية للملوي.
٥) الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة لأمير على توفيق.

وغير ذلك من الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت حول شرح الرضي على الكافية.

هـ/ هيكل البحث

لقد أدت طبيعة البحث إلى تقسيمه إلى ثلاثة أبواب تسبقها مقدمه، ثم تقفوها خاتمة وفهارس، ويضم كل باب عدة فصول ومباحث على النحو التالي:

الباب الأول: عصر الرضي وحياته وآثاره العلمية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن السابع الهجري

وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الحالة السياسية والمبحث الثاني: الحالة الاجتماعية والمبحث الثالث: الحالة الثقافية.

الفصل الثاني: حياة الرضي وآثاره العلمية

وفيه مبحثان" المبحث الأول: حياة الرضي، والمبحث الثاني: آثاره العلمية.

الباب الثاني: أسلوب الرضي ومنهجه في شرح الكافية

ويحتوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الدراسات الوصفية لشرح الرضي على الكافية

وفيه مبحثان: المبحث الاول: وصف شرح الرضي على الكافية وبيان منزلته. والمبحث الثاني: سمات منهج الرضي في شرح الكافية.

الفصل الثاني: مصادر الرضي في شرح الكافية

وفيه مبحثان:المبحث الاول: مصادر الرضي التي صرح بها والمبحث الثاني: مصادره التي لم يصرح بها

الفصل الثالث: شواهد الرضي في شرح الكافية

وفيه ثلاث مباحث: المبحث الاول: الشواهد القرآنية.والمبحث الثاني: الاحاديث النبوية والآثار. والمبحث الثالث: الشواهد الشعرية.

الباب الثالث: آراء الرضي وموقفه من المصطلحات والأصول النحوية

ويحتوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: آراء الرضي ومتابعاته

وفيه ثلاثة مباحث:المبحث الاول: آراء الرضي التي تابع فيها نحاة المدرسين والمتأخرين. والمبحث الثاني: موافقات الرضي لابن الحاجب. والمبحث الثالث: آراء الرضي واختياراته.

الفصل الثاني: موقف الرضي من المذاهب النحوي في المسائل الخلافية

وفيه ثلاث مباحث:المبحث الاول: اعتراضات الرضي على النحاة.و المبحث الثاني: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب. والمبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات القرآنية.

الفصل الثالث: موقف الرضي من المصطلحات والأصول النحوية

ويضم مبحثين: المبحث الأول: موقف الرضي من المصطلحات النحوية. والمبحث الثاني: موقف الرضي من الأصول النحوية.

Abstract

The study aims to identify AL imam AL RADI school ARLY life stages, and the condition that surrounded it. The study hint at the characteristic features of his method , and his grammatical tendency through his Book (AL RADI Explication KAT IA).

The research included an introduction, three chapters , conclusion, and table of contents.

The first chapter consists of a descriptive study of the political, social, and cultural situations in the seventh century of Higra, and demonstrated, that AL imam ALRADI live under AL ABASIA State in a crucial period where charms and tribulations took place, the local dispute and out side conflict where A_j the strong Abasia state lost it's dominance reins of power. The most repulsive incidents that happened in the seventh century is the mangolian invade , falling of Bagdad the capital of ALABASIA state in the year 656 of Higra.

However Despite of Bagdad's Fallen in AL TATAR's Hands, and the deterioration of the political, social, and cultural situation, the seventh century of higra HAD Been Full, of Anactive scientific movement, also Acquired by A group scholars of linguistics , jurisprudence , prophetic tradition (HADITHD, Interpretation, And history , such as AL IMAM ABI AL AKBARY, ALimam , Diaa ALdeen IB ALATHEER, IBN AL HAGIB , AND

OTHERS Who had been contemporary with ALimam AL Radi and took A good part in the cultural upswing).

The researcher discuss about AL Radi Early life. He proved that the historical sources and linguistic translations did not touch on AL imam ALradis life, the inviroment where he grew, his life stages, his scientific journeys, and mentioning of his masters and students. The second chapter Assigned to talk about he diversified and identified citations of AL radi . his sources of information. The researcher clarify through . the scholarly roam , that aradi's sources who made use of wastwo types. The sources that he declared such as the detailed explication (ٍSharh ELmofasal) of Ibn AL Hagib , the (poetical explaining) of Abi Ali ALfars, the middle (الأوسط) and big questions (المسائل الكبيرة) of AL Khfash, the Regainer (الشافي) of AL mubarad, the secret of parsing industry (سر صناعة الأعراب) of Ibn gini and the grammer's causes (علل النصف) of AL Mazini, and other sources that declared by the explicator or not. The seond type was mori mentloned in his book, ALimam ALradi citations in explicating his book AL kafia is numerous and different, that no page excluded from grammatical citations. ALimam ALradi followed the method of the Early imams to advance by the Holy Quran. But his method in the field of continuation readings is disturbed and different . AL imam ALrdi sometimes contest in the continuation readings, denial it's verification, other times citrated with it if Agreed with he advocate from the grammatical view.

The story concluded the following finding.

1. The historical and linguistic translations didn't touch on ALimam ALradi's life, the inviroment of his grow, his life stages, and mentioning of his masters and students.
2. The explicator may be marked with grammatical view that disagree with grammarians.
3. The confusion of his method in the field of Holly Quran readings citation.
4. The contest on the continuation readings , AKening it and not accept with its continuation.
5. His proofed of ALBasreen Expressions than the kofyeen terms.

الباب الأول

عصر الرضي وحياته وآثاره العلمية

وفيه فصلان:

- **الفصل الأول**:الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن السابع الهجري.
- **الفصل الثاني**: حياة الرضي وآثاره العلمية.

الفصل الأول

الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن السابع الهجري

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الحالة السياسية.
- المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.
- المبحث الثالث: الحالة الثقافية.

المبحث الأول: الحالة السياسية

لقد بدأت بدراسة الحالة السياسية في بيئة نجم الأئمة الرضي لما فيها من أثر بالغ في نشأته وتكوينه وتوجهه العلمي والثقافي والفكري، لأن الإنسان شديد التأثر بما يجري في البيئة التي يعيش فيها، إلا أن دراسة عصر الرضي وما يحيط به من ظروف وأحداث، ستكون مقتضبة وموجزة، لأن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تصور عام للقارئ بما حدث في العالم الإسلامي من غزو صليبي واحتلال مغولي لحاضرة الدولة الإسلامية في القرن السابع الهجري ومدى تأثر الرضي بتلك الفتن والمؤامرات وتأثيره فيها.

ولما كان القرن السابع الهجري له ارتباط وثيق ومباشر بما يجري في العالم الإسلامي في السابق، لابد أن أشير ولو إشارة عابرة إلى الحالة السياسية في الدولة العباسية منذ قيامها.

فقد كانت الخلافة العباسية قوية الجانب في العصر الأول، ثم طرأ عليها الضعف والتفكك منذ أواخر القرن الثالث الهجري، وقد بلغ هذا الضعف ذروته في القرن الخامس الهجري، بعد أن سيطر البويهيون على الخلافة العباسية سيطرة كاملة مكنتهم من خلع الخلفاء وتقليل دورهم، ثم تبعهم في هذه السياسية السلاجقة في منتصف القرن الخامس

الهجري، إلا أنهم عاملوا الخلفاء معاملة طيبة أعادت للخلافة هيبتها ومكانتها واستطاعوا أن يردوا أطماع الصليبيين نحو العالم الإسلامي لفترة طويلة[١].

وأما الحالة السياسية في القرن السابع الهجري فليست بأحسن، إذ عاش الإمام "الرضي" في ظل الخلافة العباسية إبان ضعفها وانحطاطها وتفككها وكانت في حالة من الفتن والمحن والاضمحلال، حيث فقدت السيطرةعلى زمام الأمر، وأصبحت لا تملك الحل والقرار فيما يتعلق بشئون الدولة والرعية، كما تمزقت وحدة المسلمين السياسية والعسكرية، مما مهّد لخروج المغول، وشجعهم على استيلاء معظم أجزاء الدولة الإسلامية.

ويعود ظهور المغول واحتلالهم للدولة العباسية إلى الأسباب والعوامل التالية:

١) إنهيار الدولة العباسية القوية الواسعة الأطراف وتفككها إلى ولايات متناحرة ومتنافرة فيما بينها، ومتناثرة في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي، فكانت بالأندلس دولة بني نصر، وبشمال أفريقيا دولة الموحدين، وبالجزائر الدولة الزيانية، وبمراكش الدولة المرينية، وبمصر دولة المماليك، وباليمن الدولة الرسولية، وغير ذلك من الدويلات الإسلامية التي قامت في ذلك العصر[٢].

---

[١] البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، تحقيق د/ أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الريان للتراث ١٢/١٠٠/١٠١. وينظر: تاريخ الخلفاء للحافظ جلال الدين السيوطي، تقديم عبدالله مسعود، دار القلم العربي ص٤٢١/٤٢٢.

[٢] تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية، الشيخ محمد الخضري بك دار المعرفة، بيروت لبنان ص٤٨٢.

٢) اضطراب الأحوال السياسية نتيجة للصراع العصبي والنزاع القبلي بين العباسيين والموالي من جهة، ومنافسة العلويين للعباسيين من جهة أخرى[١].

٣) تفاقم العداوة الدينية، والصراع الفكري بين أهل السنة والرافضة، فمن أجل المشاجرة التي حدثت بينهما قام الوزير ابن العلقمي بمساندة التتار، ومهد لهم الطريق إلى غزو العراق[٢].

٤) افتقار الدولة العباسية الى القيادة الرشيدة القادرة على مواجهة التحديات الخارجية، والسيطرة على الأزمات الداخلية، فالضعف الإداري الذي مرت به الدولة العباسية، وعدم حسم الخلفاء المتأخرين أدى إلى انهيار الدولة العباسية وسقوطها في يد التتار.

٥) تجريد الجيش من العتاد والقوة، والتقليل من شأنه بقطع أرزاق الجنود ورواتبهم[٣].

٦) اتساع مساحة الدولة العباسية حيث شملت معظم أجزاء العالم الإسلامي المعروف الآن.

فنتيجة للعوامل السابقة وغيرها انهارت الدولة العباسية، وتمزقت قوتها المعنوية والعسكرية، ولم تصمد طويلاً أمام المغول القادمين من شرق آسيا

---

[١] المرجع السابق ص٤٨٢.

[٢] العبر في خبر من عبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية. بيروت لبنان ٢٧٧/٣ وينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن٥٠/٧.

[٣] النجوم الزاهرة ٤٨/٧.

بقيادة جنكيزخان لاجتياج الدولة العباسية واحتلالها في منتصف القرن السابع الهجري[١].

ففي سنة (٦٥٥هـ) كانت ابن العلقمي الرافضي التتار، وسهل لهم الطريق إلى فتح العراق واحتلال بغداد، وذلك بسبب الصراع والخلاف الذي وقع بين أهل السنة والرافضة[٢].فبدأت فوات المغول المعتدية غزوها بإقليم إيران، فاستطاعت أن تبسط نفوذها وتيسطر عليه في وقت قصير، ثم زحفت نحو العراق بمساعدة ابن العلقمي.

وفي مستهل سنة (٦٥٦هـ) حاصرت القوات المغولية حاضرة الدولة العباسية بغداد، وأحاطت بها من كل فج، وكان عدد جيش التتار مائتي ألف مقاتل، وكان جيش المسلمين لا يبلغ عشرة آلاف فارس، لذا اكتفى بحماية بغداد وإقفال أبوابها، ولم يستطع التصدي والوقوف أمام المغول ، وبعد حصار لم يدم طويلاً سقطت بغداد حاضرة الخلافة الإسلامية في يد التتار[٣].

وقد كان لسقوط بغداد آثار سلبية على الأمة الإسلامية من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، ومن تلك الآثار التي خلفتها قوات التتار ما يلي:

١) زوال الخلافة الإسلامية من بغداد وزوال أيام العباسيين[٤].

---

[١] العالم الإسلامي في العصر العباسي، للدكتور/ حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ص(٦٣٥)، وينظر: التاريخ الإسلامي السياسي الديني والثقافي والاجتماعي، د/ حسن ابراهيم حسن، ج١٢٩/٤، ١٣٠، مكتبة النهضة المصرية.

[٢] العبر في خبر من غبر، للذهبي ٢٧٧/٣، والنجوم الزاهرة ٤٨/٤٧/٧.

[٣] النجوم الزاهرة، ٤٨/٤٧/٧.

[٤] المرجع السابق ، ٥١/٧.

٢) قتل العلماء والفقهاء والأمراء والأعيان طائفة بعد طائفة حتى بقيت الرعية بلا راعٍ، ولم ينج من أهل بغداد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى وجماعة من الشيعة[١].

٣) تخريب مدينة بغداد واستمرار القتل والسبي فيها حتى أصاب الرعية الخوف والوهن، وضربت عليهم الذلة والمسكنة فانتشر بينهم الوباء والطاعون[٢].

٤) تشريد العلماء من مركز الحضارة الإسلامية وإحراق المكتبة الإسلامية التي كانت تزخر بسائر العلوم والفنون[٣].

فهذه هي أهم الآثار السيئة التي خلفتها قوات المغول في العالم الإسلامي بعد سقوط بغداد، وهكذا زالت الدولة العباسية بالعوامل المذكورة، وبسبب ابتعاد الأمة الإسلامية عن منهج الله عزّ وجلَّ: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ [٤]، إضافة إلى عدم الأخذ بالأسباب بإعداد القوة وتنظيم الجيش كما أمر الله تعالى في كتابه العزيز حيث قال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ[٥]. ﴾

---

[١] المرجع السابق نفسه ٥١/٧

[٢] العبر في خبر من غبر للذهبي ٢٧٨/٣، وينظر البداية والنهاية جـ(٢٢٦/١٣ – ٢٣٠).

[٣] البداية والنهاية، جـ(٢٢٦/١٣ – ٢٣٠)

[٤] الآية [١١]: سورة الرعد.

[٥] الآية [٦٠]: سورة الأنفال.

أمّـا إذا انهـارت الدولـة العباسـية وزالـت، فـإن الإسـلام لا يسـقط ويـزول بسـقوط الـدول والملـوك، بـل بـاقٍ إلـى أن يـرث الله الأرض ومـن عليهـا، ويعلـو ولا يعلى عليه، لأن الله عزَّ وجلَّ قد تكفل بحفظه. ووعد بنصر جنده.

فتحقيقاً لوعد الله تعالى المذكور في الآية السابقة وغيرها من الآيات القرآنية، قامت دولة المماليك في مصر في تلك الفترة الحرجة وكان هدفها الدفاع والذود عن العالم الإسلامي وقد حققت ذلك حيث أقامت سداً منيعاً أمام جيش التتار المتوجه نحو بلاد الشام ومصر، فلما التقى الجيشان عند عين جالوت في فلسطين في الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة (٦٥٨هـ) ودارت بينهما معركة عنيفة، هزم فيها المغول هزيمة شديدة، وانتصر فيها جيش المسلمين بقيادة السلطان المظفر قظز[٢]وإستطاع أن يعيد بلاد الشام من يد التتار المعتدين ويعيد للأمة الإسلامية عزها ومجدها[٣] وكرامتها.

---

[١] الآية [٣٢ – ٣٣]: سورة التوبة.

[٢] السلطان المظفر قطز: هو ابن عبدالله، سيف الدين التركي، أخص مماليك المعز، فلما قتل استاذة المعز قام بتولية ولده نور الدين المنصور، فلما سمع بأمر التتار، خاف أن تختلف الكلمة في شأن نور الدين فعزله، ودعا إلى نفسه فبويع سنه ٦٥٧هـ، ثم توجه الى ملاقاة التتار، فجعل الله النصر على يديه، وكان شجاعاً بطلاً كثير الخير ناصحاً للإسلام وأهله: ينظر: البداية والنهاية لابن كثير. جـ١٣/٢٦٠ – ٢٦١.

[٣] البداية والنهاية جـ١٣/٢٤٨.

ويرجع انتصار المماليك على المغول في معركة عين جالوت بعد عون الله تعالى، إلى تنظيم الجيش وتجهيزه وإعداد القوة والتمسك بشرع الله الحكيم وتطبيق نهجه القويم. وبعد هزيمة التتار في تلك المعركة الحاسمة، بدأت قواتهم في الترجع والتقهقر لعاملين أساسين هما:

أ) النزاع والصراع الداخلي الذي وقع بين الأمراء وتفريق جنود هولاكو[١].
ب)دخول الأمير بركة خان[٢] في الإسلام وتحالفه مع سلطان مصر الملك الظاهر بيبرس ضد[٣] هولاكو التتري[٤].

وأما الحالة السياسية في بلاد الأندلس في القرن السابع الهجري فلا تختلف عن الأوضاع السياسية في العراق والشام، إذ ضعفت الدولة الإسلامية في الأندلس وتمزقت كلمة المسلمين، وإزداد الصراع السياسي في عهد الموحدين، ففطن الصليبيون لهذه الأوضاع السيئة، وانتهزوا نقطة الخلاف والنزاع بين المسلمين، فبدأوا في حملات فاسترداد المدن الأندلسية، حيث سقطت على يدي النصارى مدينة تلو الأخرى، استردوا قرطبة في سنة (٦٣٣هـ) وسقطت بلنسية في سنة (٦٣٦هـ) وأشبيلية في سنة (٦٤٦هـ) ومرسية سنة (٦٦٤هـ) [٥].

---

[١] هو: قولي خان بن جنكيز خان، مقدم التتار وقائدهم إلى النار، الذي أباد البلاد، والعباد وأخذ اذربيجان والروم والعراق والجزيرة والشام، ذا سطوة ومهابة وعقل وحزم ودهاء وخبرة بالحروب وكرم، توفى سنة ٦٦٤هـ، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة: بيروت ٣١٦/٥.

[٢] هو الأمير بركة خان بن تولى جنكيز خان، ابن عم هولاكو كان يحب العلماء والصالحين قام بتفريق جنود هولاكو وكان يناصح الملك الظاهر سلطان مصر ويعظمه، ينظر: البداية والنهاية ٢٨٩/١٣.

[٣] هو السلطان الكبير ركن الدين أبو الفتح صاحب مصر والشام، وكان فارساً شجاعاً ومقداماً، وغازياً مجاهداً مؤيداً له أيام بيض في الاسلام، توفى سنة ٦٧٦هـ، ينظر: شذرات الذهب ٣٤٩/٥، والنجوم الزاهرة ٩٤/٧.

[٤] ينظر البداية والنهاية جـ٢٤٨/١٣.

[٥] ينظر: القرطبي ومنهجه في التفسير للدكتور القصبي محمود زلد، دار الانصار بالقاهرة ص١١٢.

هذه هي الحالة السياسية المضطربة في القرن السابع الهجري وقد تبين لي من خلال ذلك أنه يتسم بحدة الخلافات، وكثرة الانقسامات الطائفية والقبلية وتجزئة الدولة العباسية القوية إلى دويلات صغيرة، ترتب على ذلك ضعف الدولة العباسية، وسوء الإدارة، وتعاظم الفتن والمحن، حتى آل الأمر إلى سقوط بغداد سنة (٦٥٦هـ) على يد التتار.

وقد كان لسقوط الدولة العباسية أثر في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية إذ أحرقت المكتبة الإسلامية الكبرى في بغداد ورمى بعضها في البحر، ومزق بعضها الآخر، وقتل كثير من العلماء إلا من اختفى أو آثر السلامة وفر بدينه إلى المدن الآمنة، وهذا ما جعل الإمام "الرضي" وغيره من العلماء يعتزلون السياسية وأهلها ويتوجهون إلى الأمصار الآمنة للتفرغ للتأليف، وبث العلوم بين أفراد الأمة وتعليم الناس وتربيتهم.

ولا شك أن التغييرات السياسية أثراً في الجانب الفكري لدى العلماء فهل كان لتلك الأحداث والفتن أثر كبير في حياة نجم الأئمة؟

لم تذكر كتب التاريخ أو التراجم التي وقفت هم عليها موقف "الرضي" من تلك الأحداث، ولم تكشف عن معدنه الأصيل، ولم تبرز معالم شخصيته وشجاعته الأدبية في التوجيه ورفع معنويات الجيش، ونصرته للحق ومخاطرته بنفسه في سبيل إعزاز دين الله وتمكينه في الأرض.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية

لقد عاش "الرضي" في ظل الدولة العباسية، وقد مرت هذه الدولة في عهودها الأخيرة بظروف اجتماعية صعبة نتيجة للأزمات السياسية المتلاحقة ويتكون سكانها من أجناس مختلفة منهم العرب والأتراك والأكراد والجركس والأقباط والقرامطة وغيرهم من الجنود الذين استعانت بهم الدولة العباسية[١].

ويتكون غالبية سكان الدولة العباسية من المسلمين ويعيش من بينهم أقليات غير مسلمة من اليهود والنصاري، لكل طبقة وظيفة ودور بازر تختص به دون غيرها[٢].

أولا طبقة الخاصة:

فأما طبقة الخاصة فتتكون من الخليفة والأمراء والوزراء والأشراف، والقادة والكتاب والقضاة والعلماء والفقهاء والأدباء، وتقوم هذه الطبقة بإدارة شئون الدولة ورسم خططها وسياستها الخارجية والداخلية، وتنظيم الجيش وإعداده، وإقامة المنشآت العامة والمساجد والمدارس، والمحافظة على أمن الدولة وجباية الزكاة، وفرض الضرائب، ودفع الرواتب[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، د. حسن ابراهيم ٦٢٥/٤.

(٢) المرجع السابق، ٦٢٥/٤.

(٣) المرجع السابق نفسه، ٦٢٥/٤.

وأما العلماء والفقهاء فلهم دور كبير في توجيه المجتمع، لأنهم حلقة الوصل بين الراعي والرعية، ومحل ثقتهم وتقديرهم، فكان الخلفاء يعتمدون عليهم في كسب تأييد العامة.

وفي إثارة الحماس للجهاد والدفاع عن الدولة، وترغيبهم في الإنفاق في سبيل الله ساعة الاستنفار، وكان الخليفة يختار منهم القضاة ورجال الحسبة والخطباء، وهم متفاوتون في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١].

ثانيا طبقة العامة:

وأما الطبقة الثانية فهي طبقة العامة، وهم السواد الأعظم من الرعية، وتشمل أهل الحرف والصنائع والتجار والفلاحين والجند والرقيق، وعلى كاهل هؤلاء يقوم اقتصاد الدولة العباسية، ويزدهر عمرانها، وتتقدم صناعتها، ويكثر انتاجها الزراعي[٢].

ثالثا طبقة أهل الذمة:

ومن طبقات المجتمع العباسي أهل الذمة – وهم اليهود والنصاري وكانوا يتمتعون بسياسية التسامح الديني ويؤدون شعائرهم الدينية في أمن وأمان ومما يدل على ذلك عدم تدخل الدولة في شعائرهم ولم يتصاهر المسلمون مع غيرهم من الطوائف الأخرى[٣]، وينقسم المسلمون في هذا العصر الى شيع وطوائف

---

[١] العز بن عبد السلام حياته وآثاره ومنجهه في التفسير، الدكتور عبدالله بن ابراهيم الوهيبي، المطبعة السلفية، القاهرة ص٢١ – ٢٢.

[٢] تاريخ الاسلام السياسي الديني والثقافي والاجتماعي، ٦٢٥/٤.

[٣] التاريخ الاسلامي العام، الدكتور علي ابراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، ص ٥٨٣، ٥٨٤.

مختلفة فهناك أهل السنة وهم الغالبية العظمى من السكان، ولهم وزنهم ومكانتهم في توجيه شئون الدولة، وهناك الشيعة الرافضة، وقد وقع خلاف بينهم وبين أهل السنة.

ويعد هذا الصراع الفكري سبباً من الأسباب التي كاتب فيها الوزير ابن العلقمي التتار ومهدد لهم الطريق إلى غزو بغدد واحتلالها[1]. قال أبو المحاسن: (وكان رافضاً حريصاً على زوال الدولة العباسية ونقل الخلافة إلى العلويين يدير ذلك في الباطن، ويظهر للخليفة المعتصم خلاف ذلك، ولا يزال يثير الفتن بين أهل السنة والرافضة حتى تجادلوا بالسيوف، وقتل جماعة من الرافضة)[2].

وبالرغم من الظروف الاجتماعية القاسية وتردى الأوضاع السياسية، في القرن السابع الهجري، قام بعض العلماء بدور بارز في تطور الحركة العلمية، ولم يستسلموا لتلك المحن والأحوال السيئة وآثارها الخطيرة.

---

(1) التاريخ الاسلامي العام، على ابراهيم حسن، ص٥٨٣ – ٥٨٤.

(2) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن، ٤٧/٧.

المبحث الثالث: الحالة الثقافية:

لقد كان لتقلب الحالة السياسية واضطرابها أثر بالغ في الحالة الثقافية، فالمجتمع الذي يسوده الأمن والاستقرار هو الذي يبدع ويسهم في نهضة الأمم وتطورها، وبالرغم من ذلك فقد شهد القرن السابع الهجري حركة علمية نشطة، وحفل بتطور علمي مبارك، وازدهار فكري في مجال الدراسات اللغوية والنحوية والبلاغية والأدبية والنقدية، والدراسات الشرعية والتاريخية، كما حظى بظهور طائفة من العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء وعلماء اللغة، ويعدُّ أيضاً من العصور التي تميزت بالمصنفات المفيدة.

ويعود ازدهار الحركة العلمية والنهضة الثقافية في عهد"الرضي" إلى العوامل التالية:-

١. قيام دولة المماليك بمصر في تلك الفترة العصيبة، ووقوفها أمام وجه الطامعين من المغول والصليبيين، ورعايتها الكريمة للحركة العلمية[١].
٢. بروز كوكبة من العلماء في كل من العراق والشام ومصر وبلاد المغرب والأندلس، وإسهاماتهم القيمة في ارتقاء الحركة الثقافية.
٣. شعور علماء المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بواجبهم العلمي والفكري.
٤. شعور الأمة الإسلامية بخطر المخطط الصليبي المجوسي الذي استهدف عقيدتها الإسلامية[٢].

---

[١] التاريخ الاسلامي، العهد المملوكي – محمد شاكر المكتب الاسلامي، بيروت ص١٦.

[٢] المرجع السابق، ص١٦، ١٧.

٥. نشاط حركة التأليف بسبب سقوط بغداد مركز الحضارة الإنسانية.

فنتيجة للعوامل السابقة وغيرها من الأسباب ظهرت مدارس علمية مختلفة في النحو والصرف والأدب والنقد والبلاغة، والفقه والحديث، والتفسير وبعض الفنون الأخرى، كما برزت كذلك طائفة جليلة من علماء اللغة والفقه والأدب وأسهمت إسهاماً عظيماً في حركة التأليف، وتقدم النهضة الثقافية في عصر "الرضي" ففي مجال الدراسات النحوية واللغوية برز عدد من علماء اللغة والنحو، وقاموا بدور مهم في ارتقاء الحركة العلمية في القرن السابع الهجري، فمن هؤلاء الأئمة:أبو البقاء العكبري[١] المتوفى سنة (٦١٦هـ) وضياء الدين ابن الأثير[٢] المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، والإمام ابن يعيش المتوفى سنة (٦٤٣هـ) والشارح المحقق المتوفى سنة (٦٨٨هـ) وابن النحاس[٣] المتوفى سنة (٦٩٨٨هـ)، وغيرهم من النحاة واللغويين.

كما نشطت الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في العراق وبلاد الشام وظهر عدد من النحويين والصرفيين في مصر وشاركوا في تطور الحركة العلمية مثل: ابن الحاجب[٤] المتوفى سنة (٦٤٦هـ)،

---

[١] هو الإمام عبدالله بن الحسين العبكري البغدادي النحوي، كان إماماً بارعاً في علوم القرآن والفقه والنحو والعروض، له مصنفات جليلة منها: اعراب القرآن، واللباب في علل البناء والاعراب، انظر: وفيات الأعيان لأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان، دار صادر، بيروت ٣٠٠/٣، وشذرات الذهب في اخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحي بن العماء الحنبلي، ٦٧/٥ – ٦٩.

[٢] هو أبو الفتح ضياء الدين نصر بن محمد الشيباني، له المثل السائر في أدب الكتائب والشاعر، ينظر: وفيات الأعيان ٣٨٩/٥ – ٣٩١.

[٣] هو محمد بن ابراهيم الحلبي والنحو، قرأ على ابن يعيش النحو، وكان معظماً في النفوس وكثير العبادة، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، دار الفكر، ط/٢ سنة ١٩٧٩، جـ٥٦٧/١، وشذارات الذهب ٤٢٢/٥.

[٤] هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، يكني بأبي عمرو، ولد في صعيد مصر، اشتغل بالنحور والصرف والأصول، ينظر: شذرات الذهب ٢٣٤/٥، واشارة التعيين ص ٢٠٤، ٢٠٥.

وغيره من النحاة الذين عاشوا في مصر، وأسهموا في حركة التأليف والتدوين.

وأما في بلاد المغرب والأندلس فقد برزت مجموعة من النحويين بالرغم من الصراع الذي وقع بين المسلمين، واحتلال النصارى للأندلس فمن هؤلاء العلماء: الشلوبين[١] المتوفي سنة (٦٤٥هـ)، وابن عصفور الإشبيلي[٢] المتوفى سنة (٦٦٩هـ)، ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، وابن إياز[٣] المتوفى سنة (٦٧٤هـ)، وغيرهم من النحاة الذين أسهموا في حركة التأليف والتدوين في القرن السابع الهجري، ويجمع بين مصنفات الأئمة المذكورين السمات المنهجية التالية:-

١) الاهتمام الشديد بالإسهاب والاسترسال في بسط المسائل النحوية وتفريعها.
٢) التوجه إلى شرح المتون المختصرة.
٣) الولع الشديد بذكر العلل النحوية.
٤) ذكر آراء النحاة في المسائل الخلافية.
٥) الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي الفصيح.

---

[١] هو أبو علي بن عمر الأزدني، والشلوبين، بلغة أهل الأندلس، الاشقر الأبيض، له شرح الجزولية ينظر: إشارة التعيين ص١٠٣.

[٢] هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، تخرج على الشلوبين، له تصانيف حسان منها: المرب في النحو، والممتع في الصرف، ينظر: شذارت الذهب ٥/٢٣٤، واشارة التعيين ص٢٠٤/٢٠٥.

[٣] هو الحسن بن إباز النحوي البغدادي إمام في العربية، ثقة فيما يكتب، له شرح الفصول، وقواعد المطارحة، ينظر: بغية الوعاة ١/٥٣٢، واشارة التعيين ص١٠٣.

٦) الابتكار في التأليف، يتمثل في نظم القضايا النحوية والصرفية كما فعل ذلك كل من ابن معطي وابن مالك رحمهما الله تعالى.

ولم تنحصر حركة التأليف وجهود العلماء في القرن السابع الهجري على الدراسات اللغوية فقط بل اتسع نطاق التصنيف، وشمل الدراسات الشرعية كذلك، فازدهر الفقه وأصوله والحديث وعلومه، كما شهد علماء بارزين اهتموا بدراسة العلوم المذكورة ويتجلى ذلك واضحاً في كثرة المؤلفات التي صنفت فيه، وظهور أجل العلماء.

ففي مجال التفسير برز الإمام القرطبي[١] المتوفى سنة (٦٧١هـ) والإمام [٢]البيضاوي المتوفى سنة (٦٨٥هـ) والإمام النفسي[٣] المتوفى سنة (٧٠١هـ)، وغيرهم من المفسرين الذين عاصروا الرضي وقاموا بدور بارز كابن المنير وابن النقيب – رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.وتجتمع كتب الأئمة المذكورين في السمات والخصائص التالية:-

---

[١] هو أبو عبدالله محمد بن أحمد النصاري الخزرجي المالكي، صاحب الجامع لأحكام القرآن، وغيرهم من المصنفات الحسان. ينظر: شذرات الذهب ٣٣٥/٥.

[٢] هو: ناصر الدين بن الخير عبدالله بن عمر، قاضي القضاة من مصنفات، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ينظر: البداية والنهاية ٦٣٦/١٣/ وشذرات الذهب ٣٩٢/٥.

[٣] هو: أبو البركات عبدالله بن أحمد محمود، له المنار في أصول الفقه، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، ينظر التفسير والمفسرين، د. محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة ٢٩٦/١ – ٢٩٧.

١/ العناية الشديدة بالمباحث اللغوية:

إن القارئ في تفسير الإمام القرطبي يرى اهتمامه باللغة جلياً، فقد وضح الألفاظ وفسّرها، وبيّن معانيها ومدلولاتها وكان يكثر من عرض مذاهب النحويين وتخريجاتها، هدفه في ذلك كشف المعنى وتجليته[١].

٢/ الاستعانة بالنحو في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه وأحكامه.

٣/ الاستشهاد بالشعر لأغراض مختلفة ، فترة يذكره لبيان معنى لغوي وتارة للاستدلال به على قاعدة نحوية أو بلاغية أو لتوجيه رأي في الإعراب[٢].

٤/ توجيه القراءات من خلال التفسير والاحتجاج[٣] بها.

٥/ الاعتماد على كتب أئمة التفسير السابقين وتلخيصها والاستفادة منها، كما فعل الإمام البيضاوي حيث استمد تفسيره من الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي، وتفسير الراغب الاصفهاني[٤].

وقد تابعه النسفي في هذه الطريقة حيث لخص تفسيره من الكشاف، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي[٥].

---

[١] التفسير ورجاله لمحمد محمود حوّد، دار نور المكتبات ص٩١، وينظر: القرطبي ومنهجه في التفسير، للدكتور القصبي، دار الأنصار بالقاهرة، ص٢٣٨ – ٢٦٩.

[٢] القرطبي ومنهجه في التفسير ص ٢٦٩ – ٢٨٩.

[٣] النحو في كتب التفسير، للدكتور عبدالله رفيده، المنشآت الشعبية، ط٣، ٢/٨٨٠، ٨٨١، ٩١١، ٩٢١.

[٤] التفسير والمفسرون ٢٩٨/١.

[٥] المصدر السابق، ٣٠٥/١.

وفي علم الحديث برز عدد من المحدثين وقاموا بدور بارز في إغناء المكتبة الإسلامية، مثل: الإمام ابن دحيه[١] والإمام الصاغاني[٢]، والحافظ المنذري[٣]، والإمام البكري، والإمام النووي[٤]، وغيرهم من علماء الحديث الذين عاصروا الرضي، وبرزوا في هذا الفن وشاركوا في ازدهار الحركة الثقافية في القرن السابع الهجري.

وأما في مجال الدراسات التاريخية والسير فقد شهدت الحركة العلمية نشاطاً واسعاً حيث اهتم علماء المسلمين بدراسة السيرة النبوية والتاريخ الاسلامي اهتماماً شديداً خاصة في جانب السير والتراجم، وتعد المصنفات التاريخية التي ظهرت في القرن السابع الهجري من أهم المصادر في مجال التراجم.

---

[١] هو ابو الخطاب عمر بن حسن الاندلسي، كان إماماً حافظاً بصيراً بالحديث عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب واشعارهم ت (٦٣٣هـ) ينظر: البداية والنهاية ٩٢/١٣، والنجوم الزاهرة، ٢٩٥/٦، وشذرات الذهب ١٩٠/٥.

[٢] هو الشيخ الامام المحدث امام اللغة رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن حيدر بن علي القرشي العدوي، من مصنفاته مجمع البحرين في اللغة، مشارق الانوار في الجمع بين الصحيحن وكتاب الضعفاء وغير ذلك، ينظر: شذرات الذهب ٢٥٠/٥ والوافي بالوفيات ٢٤١/٢٤٠/١٢ وسير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي مؤسسة الرسالة ٢٨٤/٢٣، ٢٨٣.

[٣] هو الامام العلامة زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري المصري الشافعي، كان اماماً كبيراً حجة ثقة عمدة ، وكان عالماً بالحديث صحيحة وسقيمه ومعلومه المتوفى (٦٥٦هـ) ينظر: شذرات الذهب ٢٧٧/٥.

[٤] هو شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف الدين الشافعي الدمشقي الحافظ الزاهد صاحب المصنفات المفيدة منها: الروضة والمنهاج وشرح صحيح مسلم، المتوفى (٦٧٦هـ) ينظر: البداية والنهاية٣٢٦/٣ وشذرات الذهب ٣٥٥/٥، ٣٥٦.

كما شهد نخبة من المؤرخين الذين برزوا في هذا العصر وأسهموا في نمو النهضة الفكرية مثل الإمام ياقوت الحموي[١] المتوفى (٦٢٦هـ) والشيخ عز الدين بن الأثير[٢]، وقاضي القضاة ابن خلكان[٣] وغيرهم من علماء التأريخ الذين عاصروا الرضي، وشاركوا في تطور حركة التأليف والتدوين في القرن السابع الهجري. ويعد ظهور هؤلاء الأعلام شاهد على استمرار النهضة الثقافية وارتقائها في شتى العلوم الإنسانية بالرغم من سقوط حاضرة الدولة العباسية.

ولما كان لهؤلاء الأعلام أثر شديد في "الرضي" تأثر بهم، ولم يستكن لتلك المحن والظروف القاسية والأزمات المتتالية، بل توجه تلقاء بلاد الحجاز، وآثر البقاء في المدينة المنورة ليسهم في تطور الحياة الثقافية في القرن السابع عشر.

---

[١] هو الإمام أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، له مصنفات جليلة منها: معجم البلدان وكتاب الأدباء وكتاب الدول وكتاب الانساب، ينظر: سير أعلام النبلاء ٣١٢/٢٢

[٢] هو الشيخ العلامة عز الدين أبو الحسن على بن أبي الكرم الشيباني المعروف بـ ابن الأثير ثالث ثلاثة، عرف كل منهم بفن من العلوم، من مصنفاته: الكامل في التاريخ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، ينظر: الكامل في التاريخ لإبن الأثير، دار الفكر، ٩/١ – ١١.

[٣] هو قاضي القضاة أحمد بن ابراهيم بن خلكان البرمكي الإربلي الشافعي كان قاضياً في مصر والشام من مؤلفاته وفيات الأعيان وأنباء الزمان. ينظر: النجوم الزاهرة ٣٥٣/٧ والبداية والنهاية جـ٣٠١/١٣.

الفصل الثاني

حياة الرضي وآثاره العلمية

وفيه مبحثان:

❖ المبحث الأول: حياة الرضي.

❖ المبحث الثاني: آثاره العلمية.

المبحث الأول: حياة الرضي

أما حياة الرضي فلا تختلف عن الحياة السياسية والاجتماعية في عصره، فقد مزجت بألوان من النكبات والتنكيل والتشريد على أيدي المغول، مما أجبره على الرحيل والتنقل في بيئات مختلفة بحثاً عن الأمن والاستقرار، وطلباً للطمأنينة والأمان، ولعل ذلك هو العامل المباشر في ركود الحياة الثقافية وتدهورها في القرن السابع الهجري، وخفاء سيرة الرضي وندرة مصادرها، لذلك لم أقف على ترجمة شاملة شافية لحياة نجم الأئمة الرضي، ولم تتعرض كتب التراجم والمصادر الأخرى التي وقفت عليها لحياة الشارح المحقق، وبيئته التي نشأ فيها، وأطوار حياته وإسهامه العلمي في تقدم النهضة الثقافية في عصره.

يقول محمد الطنطاوي: [وأعجب العجب أن هذا الإمام التعلامة يفوت أصحاب المعجمات الإفاضة في ترجمته، فلم ندر متى وأين ولد ونشأ؟. وأين كانت مراحل حياته؟ وكم مؤلفاته، وفيم كانت؟ ومتى وأين وفاته على التحيقيق؟ ومن تلقي عنه؟ ومن تخرج على يديه] [1].ولعل السبب في عدم تعرض كتب التراجم والسير لهذه الشخصية النحوية واللغوية يرجع إلى النكبة التي حدثت في القرن السابع الهجري، وربما يعود إلى الصدمة والجمود الفكري بسبب قضاء المغول على مراكز الثقافة والعلم في العراق وتعذيب العلماء وتشريدهم وضياع آثارهم.

---

[1] نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م، دار المنار ص١٨٨.

١/ اسم الرضي ولقبه:

وبالرغم من شهرة "الرضي" النحوية والصرفية ومنزلته العلمية السامية، ومكانه العلى، لم تذكر بعض كتب التراجم التي تطرقت لدراسته اسمه، وانمّا اكتفت بذكر لقبه فقط، قال السيوطي في ترجمته هو: (صاحب شرح الكافية لابن الحاجب... ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه ولا على شئ من ترجمته) [١].

ولكن بعد الاطلاع والرجوع إلى بعض المصادر تبين لي أنّ بعض العلماء ذكر اسمه كالبغدادي[٢]، وحاجي خليفة[٣]،وشوقي ضيف[٤]، وغيرهم من الباحثين، قال: (حاجي خليفة في كشف الظنون: هو محمد بن الحسن الأستراباذي) [٥].

وأما لقبه فقد اختلفت فيه كتب التراجم فذكر كل من السيوطي[٦]، والبغدادي[٧]، وعبدالحي بن العماد الحنبلي[٨]. أن الرضي كان يلقب بنجم الأئمة. وقال: حاجي خليفة كان يلقب برضي الدين[٩].

---

[١] بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي ٥٦٧/١.

[٢] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتب سنة ١٩٧٩م، ٣٠/١.

[٣] كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، للعلامة المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الفكر ط١،١٩٢/١٣٤.

[٤] المدارس النحوية للدكتور شوقي، دار المعارف، القاهرة، ط٧ ص ٢٨١/ ٢٨٢.

[٥] استرباذ: بالفتح ثم السكون وفتح التاء المثناه فرفوق، وراء وألف،، بلده مشهورة، أخرجت خلق من أهل العلم في كل فن، وهي من اعمال طبرستان بين سارية وجرمان، معجم البلدان للإمام شهاب الدين، عبدالله ياقوت الحمودي، دار الفكر، ١٧٤/١، ١٧٥.

[٦] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٥٦٧/١ – ٥٦٨.

[٧] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢/١.

[٨] شذرات الذهب في أخبار من ذهب اللحنبلي ٣٩٥/٥.

[٩] كشف الظنون ١٣٤/١.

وزاد بعض الباحثين مثل محمد الطنطاوي[١] و شوقي ضيف[٢] أنه كان يلقب بنجم الملة والدين. فهذا ما ورد في كتب التراجم حول لقبه، إلا أنه عرف واشتهر برضي الدين أو الرضي.

٢/ مولده ونشأته:

أشارت بعض المصادر إلى أن الإمام "الرضي" ولد ونشأ في منطقة استرباذ من أعمال طبر[٣]ستان[٤] حوالي[٥] سنة ٦٢٦هـ.

وأما مراحل حياته وبدايته تعليمه فلا أعرف عنها شيئاً بالتفصيل، بيد أن صاحب كشف الظنون ذكر أنه عاش جزءاً من حياته في استرباذ، وعاش شطراً منها في النجف في العراق قبل سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ[٦].

وأما الشطر الأخير من حياته العلمية فقضاه في الجزيرة العربية بعد سقوط بغداد، حيث أقام بالمدينة المنورة وتفرغ للعبادة والتأليف، فصنف كتابيه المشهورين، شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف لابن الحاجب[٧].

---

[١] نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ص١٨٨.

[٢] نشأة النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة الطبعة السابعة ص٢٨١، ٢٨٢.

[٣] طبر ستان: بفتح أوله وثانية وكسر الراء ويشمل هذا الاسم بلدانا كثيرة وهي بين الري وقومس البحر وبلاد الديلم والجبل وخرج من نواحيها عدد لا يحصى من اهل العلم والادب والفقه معجم البلدان للحموي ١٣/٤.

[٤] تاريخ الادب العربي– عصر الدول والامارات، د. شوقي ضيف، دار المعارف ط٣، ص٥٤٠.

[٥] الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة أميرة على توفيق، الادارة العامة لكليات البنات بالرياض.

[٦] كشف الظنون ١٣٤/١.

[٧] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص ١٨٢.

٣/ شيوخه وتلاميذه:

لم أعثر على مصدر واحد من كتب تراجم النحاة واللغويين، وغيرها من كتب التراجم التي رجعت إليها أشار إلى شيوخ الرضي الذين تتلمذ عليهم، وتلقى عنهم العلم، وتلاميذه الذين أخذو العلم عنه، وتخرجوا على يديه وتأثروا به، بالرغم من شهرته العلمية، ومكانته العلمية في عصره، ولا أدري ما السبب في إهمال كتب التراجم لحياة الشارح المحقق، وعدم اهتمامها بتدوين سيرته وذكر شيوخه وتلاميذه.

ولعل السر في ذلك قد يعود إلى الصدمه التي أصابت الأمة الاسلامية حيناً من الدهر وتدهور الحياة الثقافية في القرن السابع الهجري إبان احتلال المغول لحاضرة الدولة العباسية وإحراق المكتبة الإسلامية، وإتلافها ورميها في البحر، وقتل العلماء وتشريدهم من بغداد، أو لعل هناك مراجع أرخت لحياة "الرضي"، وتحدثت عن نشأته الأولى، ورحلاته العلمية وذكرت شيوخه وتلاميذه، ولكن لم أقف عليها، إما لفقدانها وإما لقصور وسائلي في الحصول عليها، والاحتمال الثاني هو الأرجح لاستحالة الاحاطه والاطلاع على ما احتوته المكتبات العربية، وغيرها في العالم.

٤/ وفاته:

وأما تحديد تاريخ وفاة الرضي فاختلف فيه الرواة فأورد كل من السيوطي والفقيه الأديب عبدالحي الحنبلي أنّ الرضي توفى سنة (٦٨٤هـ) أو سنة (٦٨٦هـ) [١] وذكر حاجي خليفة أنه توفي في حدود سنة (٦٨٤هـ) [٢]، وغلب شوقي ضيف أن تكون وفاته سنة (٦٨٦هـ) [٣]. وذكر يوسف حسن عمر في مقدمه تحقيقه لشرح الرضي على الكافية أنه توفى سنة (٦٨٨هـ)[٤].

ويرجح الطالب الرأي الثاني اعتماداً على ما أورده الشارح نفسه في شرح الكافية، حيث قال: [هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفضاله بتوفيق إكماله، وصلواته على محمد وكرام آله، وقد تم تمامه، وحم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية[٥]،على مشرفها صلوات رب العزة وسلامة في شوال ست وثمانون وستمائه[٦]، رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته لما قدم لأمته من مصنفات مفيدة في مجال الدراسات النحوية والصرفية.

---

[١] بغية الوعاة ٥٦٨٩/٦ وينظر: شذرات الذهب ٣٩٥/٥.

[٢] كشف الظنون ١٣٤/١.

[٣] المدارس النحوية، ص ٢٨١ – ٢٨٢.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٦/١.

[٥] الغروية: نسبة إلى الغري، والغري معناه الحسن الجميل من كل شئ من الأبنية والأمكنة، وقد سميت بعض المواضع والأبنية باسم الغري، مثل الغريان اللذان بناهما جذيمة الأبرش لنديمية مالك وعقيل بعد أن ماتا ويريد الرضي بالحضرة المقدسة الغروية. المكان القريب من قبر النبي (ص)، أو المكان القريب من قبر الامام على رضي الله عنه بالنجف.

ينظر: خزانة الأدب، وشرح الرضي على الكافية ٦/١.

[٦] شرح الرضي على الكافية ٤٩٦/٤.

المبحث الثاني: آثاره العلمية

يعد الرضي – رحمه الله – من أئمة العربية الذين أسهموا في رقي الحضارة الإسلامية، والدراسات اللغوية في القرن السابع الهجري، وبذلك تبوأ مكاناً علياً، ومنزلة سامية رفيعة في عصره وتعد مصنفاته من الكتب التي تلقاها العلماء بالقبول، وتداولوها فيما بينهم واعتمدها شيوخ عصره، ووجدت عناية بالغة لدى الباحثين قديماً وحديثاً، قال السيوطي – رحمه الله – في بيان منزلته: (هو صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه ابحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها) [1].وقال عنه شرح شافية ابن الحاجب: (هو أفضل المحققين وأبرع المدققين، العالم الذي لا يشق غباره، ولا يدرك مداه) [2].

ولنجم الأئمة آثار علمية مفيدة شارك بها في الحركة العلمية في عصره، فمن آثاره العلمية وتصانيفه المباركة ما يلي:

أ) له حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة.

ب) له حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام[3].

---

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٥٦٧/١.

[2] شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين، تحقيق الاساتذة: محمد نور الحسنى ومحمد الرفراق، ومحمد محي الدين، عبدالحميد دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١/١.

[3] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ١٣٤/١.

ج) شرح الشافية في الصرف، وهو من المصادر الأساسية في فن الصرف، وهو كتاب مطبوع ومحقق.

د) شرح الكافية في النحو لابن الحاجب وهو أحد شروح كافية ابن الحاجب الكثيرة، وهو أجلّها وأشملها وأكثرها انتشاراً وتداولاً بين العلماء قديماً وحديثاً، وهو كتاب مطبوع ومحقق، طبع عدة طبعات في أماكن مختلفة ذكر ذلك كل من السيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، والفقيه الأديب ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب في أخبار من ذهب[1].

ونسبة لأهمية شرح الرضي على الكافية، وشهرته ومكانته العملية لدى المتهمين بالدراسات النحوية واللغوية أجريت حوله دراسات عدة، وفيما يلي عرض موجز للبحوث والدراسات السابقة التي قامت حوله:

١) حاشية الشريف على بن السيد الجرجاني الشهير بالسيد الشريف المتوفى (٨١٦هـ) على شرح الرضي للكافية، وهي حاشية صغيرة مختصرة عبارة عن ملاحظات وتعليقات، تقع في [٥٢] صفحة وقد طبعت مرة واحدة على هامش شرح الرضي للكافية في إيران سنة (١٢٧٥هـ) [2].

٢) حاشية شهاب الدين أحمد الخفاجي المتوفى (١٠٦٩هـ) على شرح الكافية لنجم الأئمة رضي الدين ورد ذكرها في ريحان الألبا زهرة الحياة الدنيا للخفاجي وهي غير مطبوعة.

---

[1] شذارت الذهب في اخبار من ذهب ٣٩٥/٥.

[2] ينظر: الأعلام للزركلي ١٩٥/٥ وكشف الظنون ٦/٥.

٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي وهو كتاب مطبوع شرح فيه البغدادي الشواهد الشعرية لشرح الرضي على الكافية شرحاً وافياً، ويعد من أهم المصادر في دراسة الشواهد النحوية.

بين فيه البغدادي معاني مفردات الأبيات التي احتج بها الرضي في شرحه مع ذكر معناها العام، ونسبة كل بيت أو قصيدة إلى قائلها، وصدر كتابه بآراء النحاة واللغويين في الكلام الذي يصح الاحتجاج به في الدراسات النحوية واللغوية والمصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه[١].

٤) البهية في ترتيب الرضي على الألفية للعلامة الملوي، وهوعبارة عن اعادة ترتيب شرح الرضي على الكافية وفق أبواب ألفية ابن مالك وهو مخطوط بتاريخ سنة (١١٥٧هـ) [٢].

٥) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي للبغدادي وهو مخطوط[٣].

٦) اختصار شرح شواهد الرضي للبغدادي تأليف محمد بن ابراهيم الكوراني المتوفي (١١٤٥هـ) [٤].

٧) مفتاح الخزانة (فهارس خزانة الأدب) تأليف أحمد باشا تيمور وهو مخطوط.

٨) اقليد خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف الاستاذ عبدالعزيز الميمني طبع بالهند سنة ١٩٢٧[١].

---

[١] خزانة الأدب ولب لباب العرب.

[٢] تاريخ الادب العربي لبر كلمان ٣٩٦/١.

[٣] المصدر السابق، ٥٣٢/١.

[٤] الاعلام للزركلي، ١٩٥/٦.

٩) الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة ، تأليف اميرة على توفيق،وهو كتاب مطبوع تولت طباعته ونشره الإدارة العامة لكليات البنات بالرئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض، تناولت فيه المؤلفة نسخ شرح الرضي المخطوطة والمطبوعة ومصادره التي استقى منها معلوماته، بالإضافة إلى شواهده النثرية والشعرية، ومظاهر اسلوبه في دراسته النحوية ثم استعرضت موقفه من المدارس النحوية باسهاب شديد مع الإشارة إلى اتجاهات نقده لابن الحاجب، وآرائه في السماع والتعليل والقياس والاستقراء والاستعمالات اللغوية، كما تطرقت فيه لمقاييس الاجتهاد في العصور المتأخرة والقضايا التي اجتهد فيها الرضي[٢].

ويتضح للطالب من العرض السابق للمؤلفات والحواشي والبحوث التي قامت حول شرح الرضي على الكافية، أن بعضها ركزّ على دراسة شواهده الشعرية واختصارها وبعضها اهتم بإعادة ترتيب شرح الرضي حسب أبواب ألفية ابن مالك وتخريج الأحاديث والآثار الواردة في شرح الكافية.

إلا أن كتاب أميرة يعد مصدراً من المصادر المهمة في دراسة شخصية الرضي ومنهلاً عذباً لكل الباحثين عن آثاره وآرائه واسلوبه ومنهجه في شرح الكافية، وكذا كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للبغدادي.

---

[١] الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة اميرة على توفيق، ص٤٤١.

[٢] المرجع السابق، ص ٤٤٩ – ٤٦١.

الباب الثاني

أسلوب الرضي ومنهجه في شرح الكافية

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: الدراسة الوصفية لشرح الرضي على الكافية
- الفصل الثاني: مصادر الرضي في شرح الكافية.
- الفصل الثالث: شواهد الرضي في شرح الكافية

الفصل الأول

الدراسة الوصفية لشرح الرضي على الكافية

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: وصف شرح الرضي على الكافية وبيان منزلته.
- المبحث الثاني: سمات منهج الرضي في شرح الرضي.

المبحث الأول: وصف شرح الرضي على الكافية وبيان منزلته

كان كتاب شرح الرضي على الكافية في البداية عبارة عن تعليق على مقدمة ابن الحاجب، ثم جرى مجرى الشرح[1]، ألفه الرضي بعبارة واضحة جامعة لقواعد اللغة الأساسية، ويقع في مجلدين كبيرين في بعض النسخ التي لم تحقق، ويقع أحياناً في أربعة أجزاء كما في النسخة التي طبعتها جامعة فاريونس وبنغازي في ليبيا، وهو كتاب مطبوع ومحقق، قام بتصحيحه والتعليق عليه يوسف حسن عمر.

بدأ الشارح كتابه شرح الرضي على الكافية بمقدمة قصيرة اشتملت على الثناء لله والصلاة والسلام على رسوله المختار، وعلى آله السادة الأخيار، لم يذكر فيها هدفه من تأليفه كعادة العلماء ولم يبين فيها منهجه ومذهبه النحوي، بل ألمح إلى بعض سمات منهجه في شرح الكافية كالتوسع في عرض القضايا النحوية التي يتناولها بالشرح والتحليل والتعليق، وتجاوز الأصول إلى الفروع وبسط المسائل وتفريعها إذا اقتضى الأمر، قال الرضي في مقدمة كتابه (ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول إلى الفروع) [2].

ثم شرع في بيان حد الكلمة وتفريعها إلى اسم وفعل وحرف ودليل انحصارها في الأقسام الثلاثة، فتطرق من خلال ذلك إلى صلتها بالكلم واشتقاقها منه، وإلى معنى الكلام وكيفية تركيبه.

---

[1] شرح الرضي على الكافية، ١٧/١.

[2] المرجع السابق، ١٧/١.

ثم أخذ في شرح تعريف المصنف للمعرب والمبنى، فأثبت من خلال شرحه أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة الإتيان بعده ببعض الواو، وكسرة: الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه: الإتيان بعده بشئ من الألف فالشارح يرى: أن الحركة بعد الحرف لكنها من شدة اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل[1].

ثم عقب بتبيين المرفوعات، فذكر العلة في تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، حيث قال: (قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها)[2].

استمر الشارح في هذا المنهج الى أن أكمل الجزء الاول بشرح المنصوبات، فكان يشرح عبارات المصنف وآراء النحاة بضرب الأمثلة، وايراد الشواهد المتنوعة فقد يسردها أحياناً من دون ترجيح، وقد يرجح بعضها على بعض.

وأما الجزء الثاني فاستهله الشارح بشرح ماهية الحال وبيان أنواعها فأوضح أنها تجئ عن الفاعل وحده، وعن المفعول وحده، ثم رجح رأي الجمهور في جواز مجئ أحوال مختلفة متضادة لشئ واحد[3]، اعتماداً على قوله تعالى: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُوماً مَّدْحُوراً [4]. ﴾

---

[1] شرح الرضي على الكافية، ١٩/١ – ٣١ – ٦٩.

[2] المصدر السابق، ١٨٣/١.

[3] المصدر السابق نفسه، ١٤/٢.

[4] الآية [١٨]: سورة الأعراف.

وبعد أن أنهى كلامه عن الحال أخذ في الحديث عن التمييز والمستثنى وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها وأنواع التوابع، ثم أثبت أنه لا فرق بين بدل الكل من الكل وعطف البيان[1].

ثم ختم حديثة بذكر الألفاظ المستعملة في اسم الإشارة بقوله: [وأما ثمّ وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون، وهو الأفصح وهنالك وهنّا بكسر الهاء، فكهنالك للبعيد]، ثم قال: [وقد يراد بهناك وهنالك وهنّا: الزمان[2]، قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[3]، أي حينئذ.

وفي الجزء الثالث ذكر الشارح الأسماء الموصولة واللغات الوارد فيها، ثم تحدث عن علة بناء أسماء الأفعال فكان يرى: أنها بنيت لمشابهتها مبنى الأصل وهو الماضي والأمر والمضارع.

ثم انتقل إلى شرح المركبات والكنايات والظروف والمثنى والجمع واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وكان حديثة عن القضايا المذكورة مصحوباً بذكر الأمثلة والشواهد النحوية المتعددة.

وفي الجزء الرابع تحدث الشارح وأفاض في أقسام الفعل وبيان أحكامه، فكاد يخالف النحاة في حكم الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، حيث قال: [لولا

---

(1) شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢.

(2) المصدر السابق ٤٨٤/٢.

(3) الآية [٤٤] سورة الكهف.

كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن الدعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون، لأن عمل ما يسمى جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً[١].

ثم استعرض بالشرح والتحليل معاني حروف المضارعة والنواصب والجوزام، وأفعال القلوب، والأفعال الناصبة، فبين من خلال ذلك أنها سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، ثم اعترض على من قال: إنما سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر بدلالتها على المصدر لأن (كان) في نحو: كان زيد قائماً تدل على الكون المطلق[٢].

فهكذا ظل الرضي يبين حروف المعاني، وذكر دلالاتها المختلفة، وأوجه استعمالاتها إلى أن ختم كتابه باستطراد ذكر فيه احكام هاء السكت حيث قال: [وأما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها][٣].

وقد تابع الرضي ابن الحاجب في طريقة تأليف كتابه ولم يخالفه في تبويب القضايا الواردة في الكافية، بل سار في طريقة التبويب الضمني التي تُستشف من خلال إحالاته الكثيرة إلى الأبواب الضمنية أثناء الشرح، ومن ذلك إحالتها إلى باب الجمع في أول الكتاب، قال الرضي: [أعلم أن الكلم جنس الكلمة مثل: تمر وتمره، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء كما يجئ تحقيقه في باب الجمع] [٤].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٧/٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٩/٤.

(٣) المصدر السابق ٤٩٨/٤.

(٤) المصدر السابق نفسه ٤٩٨/٤

وعند كلامه على علامات التأنيث أحال القارئ إلى باب الضمائر حيث قال: [وأما الياء في: تفعلين، فالأولى أن يقال: إنه اسم لاحرف تأنيث، كما مرّ في باب الضمائر][1]، وغير ذلك من الأمثلة الواردة التي تدل على أنّ الشارح سلك منهج ابن الحاجب في تقسيم المادة العلمية إلى أبواب، لذلك لم يضع عنواناً واحداً من العناوين الموجودة في هذا الكتاب، وإنما هي من عمل المحققين.

ويعد شرح الرضي على الكافية من المصنفات النحوية الدقيقة النفيسة التي جمعت بين دفتيها قواعد النحو وأسراره بأسلوب دقيق يدل دلالة واضحة على فهمه لعلوم اللغة واستيعابه لها وتعمقه فيها[2].

قال الشريف الجرجاني: [وإن شرح الكافية للعالم الكامل، نجم الأئمة وفاضل الأمة محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوبة جنانه، كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على امهاته ومن فورعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه أقرانه وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم][3].

---

(1) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٢٢.

(2) نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ص١٨٩.

(3) خزانة الأدب ١/٣٢.

وقال البغدادي في وصف شرح الكافية والتعريف به في مقدمة خزانة الأدب [هذا شرح الكافية لنجم الأئمة، وفاضل هذه الأمة المحقق محمد بن الحسن الشهير بالرضي الاستراباذي، عفا الله عنه ورحمه، وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد[1] والسعد[2] لما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة، وتقديرات رائقة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة أو كالأمة الممسوخة[3] وغير ذلك من أقوال العلماء، وثنائهم على هذا الكتاب القيم المفيد.

وكان يكثر من إيراد المباحث اللغوية، والقضايا النحوية، الخلافية وكان لا يكتفي بالسرد المجرد عن الشرح والتحليل والتعليل وإبداء الرأي بل نراه يناقش النحاة ولا يتردد في ذلك، ويُعقب على مذاهبهم ببسط الأدلة، ويعزز ما ذهب إليه من الآراء النحوية بالشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما انحدر من تراثنا العربي الفصيح من شعر ونثر.

---

(1) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، صاحب كتاب التعريفات المتوفى ٨١٦هـ.
ينظر: خزانة الأدب ٣/١.

(2) هو سعد بن مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ. ينظر: خزانة الأدب ٣/١.

(3) خزانة الأدب في لب لباب لسان العرب، للبغدادي ٣٠/١.

المبحث الثاني: سمات منهج الرضي في شرح الكافية

ويشتمل على السمات التالية وهي:

١- وضوح العبارة وسهولتها.

٢- التقيد بذكر نص المؤلف في الكافية.

٣- عرض آراء النحاة وأقوالهم.

٤- الالزام بالدقة والأمانة العلمية (الموضوعية).

٥- عدم شرح المسائل التي تطرق إلى شرحها.

٦- شرح المفردات الغريبة.

٧- الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر العربي الفصيح.

٨- الاحتاجاج بالحديث.

٩- عدم تخريج الشواهد النحوية.

١٠- الاسهاب في الشرح.

١١- الاستطراء.

١٢- استقصاء صور بعض الكلمات وبيان دلالاتها.

١٣- اسلوب المحاورة.

١٤- الولع بالعلل النحوية.

المبحث الثاني: سمات منهج الرضي في شرح الكافية:

لكل مؤلف طريقة يسلكها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه وعباراته، وتبعاً لذلك تتنوع أساليب العلماء في تأليف مصنفاتهم، وعرض أفكارهم بتعدد أشخاصهم واختلاف قدراتهم ومواهبهم الفكرية، بل تتعدد عند الكاتب الواحد بتنوع الموضوعات التي يعالجها، ولاغرابة في ذلك لأن لكل فن أسلوبه الخاص الذي ينفرد به، وسماته التي يمتاز بها عن غيره، مع أنّ المفردات والألفاظ التي تستخدم واحدة[١].

وأما نجم الأئمة فلم يُفصل منهجه في اختيار ألفاظه وتأليف كتابه، بل أشار إلى ضرورة تفريع المسائل النحوية وتحريرها، في مقدمته بقوله: [ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول إلى الفروع] [٢].

وكذلك ألمح إليه الشريف الجرجاني عند وصفه لشرح الكافية بقوله: [وإن شرح الكافية للعالم الكامل، نجم الائمة وفاضل الأمة، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوبه جنانه كاتب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاته، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل، والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات] [٣].

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت: لبنان ١٨٥/٢.

(٢) شرح الرضي ١٦/١.

(٣) خزانة الأدب ٣٠/١.

وممن أشار إلى منهج الرضي في شرح الكافية جلال الدين السيوطي في بغية الوعاة بقوله: [وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة، ومذاهب يتفرد بها] [1].

وأما أهم سمات منهج الرضي التي استقرأها الطالب من خلال قراءته وتأمله في شرح الكافية ما يلي:-

١/ وضوح العبارة وسهولتها:

فمن سمات أسلوب الرضي وضوح العبارة والبعد عن التعقيد والخيال، وأنواع البيان، وألوان البديع من سجع وجناس وطباق، إلا ما ورد عفواً في مقدمة كتابه مثل قوله: [الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعدٍ، وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد، تاهت في موامي معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام، كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته، وجميع ما تعقد عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه، محمد بن عبدالله المبشربة قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترة أولاده"[2]. ومثل قوله في خاتمة كتابة: [هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفعاله، بتوفيق إكماله، وصلواته على محمد وكرام آله، وقد تمّ تمامه، وحمّ اختتامه] [3].

---

[1] بغية الوعاة، ٥٦٧/١.

[2] شر ح الرضي ١٧/١.

[3] شرح الرضي على الكافية ٤٩٧/٤.

حيث جانس الرضي بين (سابلة الافهام) و(سابحة الأوهام)، وبين قوله: (خاتم أنبيائه) و(مبلغ أنبائه) كما جانس في الخاتمة بين قوله (وقد تمّ تمامه) وقوله (وحم اختتامه). وما عدا ذلك فأسلوب الشارح في شرح الكافية لا يحتاج القارئ فيه إلى معجم لغوي لمعرفة ألفاظه، وفهم عباراته واستيعاب أفكاره، بل يفهمها بمجرد قراءتها والوقوف عليها، وذلك لسهولة لغته، ووضوح ألفاظه، وبعده عن الخيال، والكنايات والمجاز والمحسنات البديعية، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب الاستثناء، قال الرضي: [واختلف في عامل النصب في المستثنى، فقال البصريون العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل، بتوسط "إلا" لأنه شئ يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول، وقال المبرد والزجاج: العامل فيه "إلا" لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يقوم المعنى المقتضي، ولكونها نائبة عن استثنى، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي. وقال الكسائي: هو منصوب إذ انتصب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم[1].

وعند كلامه عن حذف "كان" قال الرضي: [وعلم أنه يجوز حذف "كان" مع اسمها بعد: إن و"لو" إن كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب نحو"اطلبوا العلم ولو بالصين" أي ولو كان العلم بالصين، وادفع الشر ولو إصبعاً، أي: ولو كان الدفع إصبعاً أي قليلاً[2].

---

[1]شرح الرضي على الكافية ٢/٨٠.

[2]المصدر السابق ٢/٨٠.

وقال في شرح عبارة ابن الحاجب [المضارع ما أشبه الاسم أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابتهه للاسم لأنه لم يسمّ مضارعاً إلا لهذا، ومعنى المضارعه في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد من الضرع وتقابلا في الرضاع] [1].

ومع وضوح أسلوب الرضي في شرح الكافية قد أرى فيه أحياناً مقدمات منطقية مما تجعل الوصول إلى فهم عباراته، واستيعاب مراده يحتاج إلى تأمل وتأنٍ شديد، ومن ذلك إكثاره من الأسئلة التدريبية، والافتراضات المنطقية في باب: الإخبار بالذي، أو بالألف واللام، وكان الغرض من وضع هذا الباب تدريب المتعلم فيما تعلمه من الوسائل وتذكيره إياها.

قال الرضي: [معنى قولهم: أخبر عن "أ" الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ "ب" الموصول، أي: صغ من هذه الجملة جملة أخرى اسمية، وأخبر في الثانية بـ"أ" أي عن ذات متصفة بما اتصف به "أ" في الأولى معبراً عن تلك الذات بـ"ب" الموصول، ولا تغير الأولى عن وضعها إلا بقدر ما يفيد هذا الإخبار المذكور، فلا بد إذن أن تجعل الثانية "ب" مبتدأ مصدراً لأن المسئول منك أن تخبر عن تلك الذات، أي: "ب" والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر، ولابد أن تجعل مكان "أ" ضميراً راجعاً إلى "ب" لأن المسئول أن تصف "ب" بالوصف الذي كان لـ"أ" بلا تغيير شئ من الجملة الأولى.

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤/١٥.

ولم يمكن أن يكون "ب" مكان "أ" فإن "ب" مبتدأ فلابد في الجملة الثانية أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكان "أ" ولابد أن تؤخر "أ" في الجملة الثانية خبراً، لأن المسئول أن تخبر عن"ب" بـ"أ" ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن "أ" بـ "ب" عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن "أ" بـ "ب" والمبتدأ في المعنى هو الخبر، أي يطلق على ما يطلق على الخبر، فإذا أخبرت عن "ب" فقد أخبرت عما يطلق عليه "أ" فكأنك أخبرت عن "أ" وإنما ذكرت المخبر عنه باسم "أ" دون "ب" لأن "أ" هو المذكور في الجملة الأولى التي هي المصوغة المفروغ عنها، المعلومات أجزاؤها دون "ب" ف"أ" هو المشهور قبل صوغ الثانية.

وأما قولك في السؤال: بـ"ب" الموصول، فليس معناه: أجعل "ب" مخبر به، بل الباء للاستعانة، كما في قولك: كتبت بالقلم، إذ المعنى أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل "ب" الموصول مبتدأ[1].

وفي حكم الإخبار في التنازع[2] استطرد الشارح وجال في ذكر صوره التي اختلف فيها النحاة، بأسلوب يحول دون الوصول إلى المراد منها.

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٣/٢٩ – ٣٠.

[2] المرجع السابق، ٣/٢٩ – ٤٨.

٢/ التقيد بذكر نص المؤلف في الكافية:

لقد كان الرضي حريصاً على نقل عبارة المؤلف كما هي، ثم يقوم بشرحها وتحليلها والتعقيب على آراء النحاة بضرب الأمثلة وذكر الشواهد، فيبدأ أولاً في طريقة شرحه بقول المصنف بعد أن يضعه بين قوسين، ولم يخالف هذه الطريقة في كتابه القيم، وربما اكتفى بشرح بعض العبارات التي تحتاج إلى الاستيضاح وبيان، وتجاوز بعضها الآخر إلى بسط المسائل وتفريعها، وبيان المباحث اللغوية وتوجيهها والشواهد على ذلك كثيرة، وكتابه حافل بها، فلا ضرورة إلى ضرب أمثلة لتوضيح منهج الرضي في ذلك.

٣/ عرض آراء النحاة وأقوالهم:

وكان يهتم اهتماماً كبيراً بعرض آراء النحاة وذكر أقوالهم وهذه سمة ظاهرة في شرح الرضي وقد نوّه بها كل من الشريف الجرجاني والسيوطي عند وصفهما لشرح الكافية وبيان منزلته.

وكان لا يكتفي بالسرد المجرد عن التحليل والتعليق على المسائل الخلافية، بل أراه يناقش النحاة، ويعقب على أقوالهم، بذكر الادلة والشواهد المتنوعة ثم يختار منها ما يراه صواباً استناداً إلى الأصول النحوية، وكان يعارض الدليل بالدليل، والحجة الحجه، حتى تظهر الحقيقة من خلال هذه المناقشات، وكتابه ملئ بهذه المناقشات، لذلك يعدُّ ضرب الأمثلة لهذه الظواهر من قبيل تحصيل الحاصل.

٤/ الإلتزام بالدقة والأمانة العلمية (الموضوعية):

وظل الرضي متسماً بالأمانة العلمية في عرض آراء النحاة والنسبة إليهم فكان لا يذكرها غفلاً، بل ينسب كل قول إلى صاحبه، ولكن مع دقته الشديدة قد يورد بعض الآراء من دون عزوٍ لها، ومن ذلك قوله في تقديم الحال على صاحبها [وبعضهم يجعل كافة حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة وهو تعسف] [١].

وقال في اشتقاق الحال: [هذا ردٌّ على النحاة فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال] [٢]، وغير ذلك من الأقوال التي لم ينسبها إلى أصحابها.

٥/ عدم إعادة شرح المسائل التي تطرق إلى شرحها:

وإذا تطرق الرضي لقضية سبق بيانها بالشرح والتحليل وضرب الأمثلة، وذكر الشواهد في الأبواب المتقدمة لا يعيد شرحها تارة أخرى ولا يكرره، بل يحيل إلى موضع ورودها بقوله: "كما يجئ تحقيقه في باب الجمع"[٣]. وقوله:[على ما يجئ] [٤]، وقوله: [ويجئ فيه مزيد بحث إن شاء الله]

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠.

[٢] المرجع السابق ٢/٣٢.

[٣] المرجع السابق نفسه ١/١٩.

[٤] المرجع السابق نفسه ، ١/٢٢.

[١]، وقوله: [كما ذكرنا] [٢]، وكما تقدم في باب الوصف[٣]، وكما مرّ في باب المبتدأ[٤]، أو [كما ذكرنا في أول الكتاب] [٥].

وقد يحيل القارئ أحياناً إلى شرح الشافية إذا استطرد في الشرح وجال في تفريع المسائل، وتطرق من خلال ذلك إلى قضية صرفية، ومن ذلك قوله: [وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو: ضربت فلا يوجب تغير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في أول التصريف إن شاء الله تعالى] [٦].

وفي صيغة منتهى الجموع وماحمل عليها أحال القارئ إلى التصريف حيث قال: [وبعضهم يقول: أحيو في تصغير أحوي، كأسيود في تصغير أسود، كما يجئ في التصريف ويكون فيه الصرف وتركه كأعيل][٧]. وغير ذلك من القضايا التي استطرد الشارح في بسطها وتطرق أثناء ذلك إلى مسألة صرفية.

٦/ شرح المفردات الغريبة:

اجتهد الرضي في شرح الألفاظ الغريبة في الشواهد الشعرية التي احتج بها فقد كانت له عناية بالغة بشرح الغريب لأن فهم النص يعين القارئ على

---

[١] المرجع السابق نفسه ٣٢/١.
[٢] المرجع السابق نفسه ٣٣/١.
[٣] شرح الرضي على الكافية ، ٨/٣.
[٤] المرجع السابق ٩/٣.
[٥] المرجع السابق نفسه ١٣/٤.
[٦] المرجع السابق نفسه ٢٧/١.
[٧] المصدر السابق نفسه ١٥٥/١.

تـدبره والتأمـل فيـه، واسـتنباط القاعـدة النحويـة منـه، فكـان يبـدأ أولاً بتوجيـه البيـت المستشهد به وبيان الشاهد منه، ثم يثنى بالمباحث اللغوية.

والشـواهد علـى ذلـك كثيـرة، فمـن النمـاذج التـي تؤكـد سـيره فـي هـذه الطريقـة توجيهـه لقول الحارث بن نهيك:

ليبــك يزيــد ضــارع الخصــومة *** ومختــبط ممــا تطــيح الطــوائح[1]

استشهد الرضي بالبيت على جواز حذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه، فبدأ أولاً: بتوجيه البيت لبيان الشاهد منه حيث قال: هذا أيضاً من جنس الأول، أي: مما القرينة في السؤال المقدر يدل عليه لفظ الفعل المبني للمجهول، فكأنه سائلاً سأل، وقال من يبكيه؟ فقيل ضارع أي: يبكيه ضارع[2].

وبعد بيانه لمحل الشاهد من البيت ثنّي بالمباحث اللغوية فقال الضارع: الذليل من قولهم ضرع ضراعة، ويقال فيه أيضاً: ضرُع ضَرَعاً، كشرف شرفاً بمعنى ضعف، والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها وقوله: مما تطيح: أي تُذهب وتُهلك، والطوائح: المحيطات، قال: طوحته الطوائح وأطاحته الطوائح إذا ذهبت به ورمت به[3].

واحتج الرضي بالبيت السابق تبعاً لأبن الحاجب على أن الفعل المسند إلى (ضارع) حذف جوازاً أي: يبكيه ضارع، على رواية (ليبك) بالبناء للمفعول، ويزيد نائب

---

(1) ينظر خزانة الأدب ٣٠٣/١.

(2) شرح الرضي ١٩٨/١ بتصرف.

(3) شرح الرضي ١٩٨/١ – ١٩٩، وخزانة الأدب ٣٠٥/١ – ٣٠٧.

الفاعل، وأما رواية البناء للفاعل، ففاعله (ضارع) ويزيد مفعول به ولا حذف ولا شاهد في البيت[١].

وقال البغدادي في توجيه البيت: [وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى أيضاً لجواز أن يكون "يزيد" منادى و"ضارع" نائب الفاعل] [٢]. ثم قال: ورُدّ عليهم بأنه لم يثبت رفع "يزيد" في رواية البناء للفاعل، ثم رجح البغدادي أن تكون الرواية الأولى أبلغ بتكرار الاسناد إجمالاً ثم تفصيلاً[٣].

ومما بيّن فيه الرضي موضع الشاهد ، ثم شرح غريبه قول لبيد بن ربيعه:

فأرسلها العراك ولم يذدها *** ولم يُشفِق على نغص الدخال

استشهد به الرضي في باب الحال موافقة لابن الحاجب على مجئ الحال معرفة في الظاهر ولكن تؤول بنكرة[٤].

ثم قال: الدّخال في الورد: أن يشرب البعير ثم يرد من العطن وهو مبرك الإبل إلى الحوض، ويدخل بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب، ويقال: شربٌ دخالٌ، ونغص البعير، إذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال: عدم تمام الشراب أي: أوردها مرة واحدة[٥].

---

[١] خزانة الأدب ٣٠٣/١.

[٢] خزانة الأدب، ٣٠٤/١.

[٣] المرجع السابق ٣٠٤/١.

[٤] شرح الرضي ١٧/٢ – ١٨.

[٥] المرجع السابق ١٧/٢ – ١٨.

وعندما منع الزجاج العطف بـ"لا" بعد الفعل الماضي نحو قام زيد لا عمرو، لم يوافقه النحاة في ذلك بل ردّوا عليه بمجيئها بعد الفعل الماضي[١]، في قول امرئ القيس:

كأن دثاراً حلقت بلبونه *** عقاب تنوفى لا عقابُ القواعل[٢]

وبعد أن بيّن وجه الاستشهاد بالبيت وهو جواز العطف بـ"لا" بعد الماضي، حيث عطف الشاعر بها بعد "حلقت" وهو ماض[٣]، قال الرضي: تنوفى: ثنية، والقواعل: صغار الجبال والمعنى: كأن هذا الراعي الذي سلبت منه إبله حلقت بها العقاب التي تأوي إلى أعالي الجبال، مثل تنوفى ولم تُحلّق بها العقاب التي تأوى إلى القواعل، وهي الجبال المنخفضة التي يمكن الوصول إليها[٤].

ورُبما عكس الوضع وقدّم شرح الغريب على توجيه البيت ومن ذلك ما صنعه في قول الشاعر:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيد *** إذا أنه عبد القفا واللهازم

قال الرضي: إنه عبد القفا: لئيم القفا، يعني (صفعان) أي يصفعه الناس، واللهزمتان، عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين.

---

[١] شرح الرضي على الكافية، ٤١٦/٤ وخزانة الأدب ١٧٧/١١.

[٢] خزانة للأدب، ١٧٧/١١.

[٣] المرجع السابق ١٧٧/١١.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٤١٦/٤.

ثم قال: وأما تأويله: فالكسر على تأويله: إذا هو عبدالقفا، والفتح على تأويل فإذا عبودية قفاه ثابته[1].

وعندما انهى الرضي ذكر آراء النحاة في إعراب الأسماء الستة بيّن بعض معانيها فقال: [حموك أبو زوجك أو أخوة أوابنه، وبالجملة، فالحم نسيب زوج المرأة و(الهن) الشئ المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح[2]، وهناك مواضع أخرى اهتم فيها الرضي بشرح الغريب يطول ذكرها وبيانها في هذا المقام.

٧/ الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر العربي الفصيح:

لقد أكثر الرضي من الاستشهاد بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية، فكان يكثر من الاحتجاج بهذين المصدرين وكل الشواهد الشعرية التي استشهد بها هي شعراء يجوز الاحتجاج بأشعارهم إلا ما ندر من استئناسه أو استطرافه بأبيات لشعراء جاءوا بعد عصور الاحتجاج كالمتنبئ وأبي تمام وأبي نواس[3].

٨/ الاحتجاج بالحديث الشريف:

لقد سلك الرضي في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي مذهب النحاة المتأخرين الذين أجازوا الاستشهاد به كابن مالك والشارح المحقق وابن بري وابن خروف وابن هشام الأنصاري وغيرهم من النحاة واللغويين.

---

(١) شرح الرضي ٤/٤١٧.

(٢) المرجع السابق ١/٨١.

(٣) خزانة الأدب ١/٦ – ١٩.

٩/ عدم تخريج الشواهد النحوية:

وكان لا يخريج الآيات القرآنية والشواهد والأحاديث النبوية، وأقوال العرب الذين يحتج بكلامهم، وهذه طريقة معظم النحاة المتقدمين والمتأخرين، فكان لا يذكر اسم السورة، ولا رقم الآية التي استشهد بها، وكان لا يعين بحور الأبيات الشعرية، ولا يذكر شعراءها في الغالب، ولا مصادرها.

١٠/ الإسهاب في الشرح:

ومن سمات منهج الرضي الواضحة الإسهاب في شرح المسائل النحوية، وقد لاحظ ذلك الشريف الجرجاني حينما بيّن منزلة شرح الرضي العلمية، وقال الشريف الجرجاني:[هو كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاته، ومن فروعه على نكاتها، وقد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات[١].

ويعود اهتمام الرضي بالإسهاب في شرح الكافية إلى غزارة علمه، ورسوخ قدمه في مجال الدراسات اللغوية والنحوية، وكثرة اطلاعه على كتب الاوائل وإلمامه الشديد بكل جوانب الموضوع، وتظهر عناية الشارح بالإسهاب في تفريع المسائل النحوية، واستقصائها، وتوضح القواعد بضرب الأمثلة وذكر الشواهد المتنوعة، وكتابه خير شاهد، وملئ بالقضايا النحوية التي استرسل في

---

[١] خزانة الأدب، ١/ ٣٠.

شرحها وتحليلها. ولكن مع عنايته البالغة بالإسهاب قد يوجز أحياناً في شرح عبارة ابن الحاجب: ولا يطيل في شرحها.

ومن ذلك اختصاره لعبارة المصنف في اسم "إن" وأخواتها، واختصاره لأسماء شيوخه عند النسبة إليهم، فكان يقتصر على ألقابهم وكناهم إجلالاً لهم وبغية للإيجار والاختصار.

١١/ الاستطراد:

هو أن يخرج الناظم أو الناثر من الغرض الذي فيه إلى غرض آخر متصل به وغير متوقع، وليس الأول تمهيداً للثاني ثم يعود إلى الغرض الأول ليتم الكلام فيه[١]، وقيل هو إدخال قضية لا تتصل بالغرض الأول اتصالاً مباشراً، وهو نوع من تجميل الكلام، والهدف منه الاستعطاف وإثارة الغضب وتفنيد حجج المعارض[٢].

والاستطراد ظاهرة واضحة في منهج الرضي، ويعود إلى فهمه الدقيق للعربية ورسوخه في العلم، فكان يستطرد كثيراً في استقصاء صور حروف المعاني، وبيان دلالاتها المختلفة، وتفريع المسائل النحوية وتوجيه المباحث اللغوية فيخرج من الغرض الأصلي إلى غرض آخر غير متوقع أو لاصلة له بالموضوع بعد جولة قصيرة أو طويلة.

ومن نماذج هذه الظاهرة استطراده في بيان أحكام المستثنى بقوله: [اعلم أن أصل "إلا" أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرغ

---

[١] معارف إسلامية تأليف عدد من الاساتذة المتخصصين، إشراف د/ فاتح زفلام، ود/ عبدالحميد الهرامة، منشورات كلية الدعوة ١/٤٧٠.

[٢] معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب، لمجدي وهبة، وكامل المهندس. ص٧.

فعل مضارع إما خبر لمبتدأ كقولك: ما الناس يعبرون، وما زيد إلا يقوم ويقعد، ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال] [١].

وعندما شرح الرضي كلام المصنف في الاسم الموصول استطرد في الكلام وجال فيه حيث قال: [انتصاب جزءاً على أنه خبر "يتم" لتضمنه معنى يصير، وذلك أنّ الأفعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها، فمعنى يصير جزءاً تاماً، وكذا نقول: كان تسعة فكملتها عشرة، أي صيرتها عشرة كاملة][٢].

وعند كلامه عن واو "رب" استطرد الرضي في الشرح والتعليق حيث قال: [وأعلم أنّ حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلا في: "الله" قسماً، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) نحو المصحف لأفعلنّ، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص، فمنها اجتماع "يا" واللام في: يا أللهم، ومنها قطع الهمزة، في يا الله، وأفأ الله وها الله، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عنه بـ"هاء" التنبيه نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام نحو: الله، ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو: اللهم، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر][٣].

وعند حديثه عن العطف على اسم إنّ وأخواتها استطرد الشارح في الكلام حيث قال: [اعلم أنّ هذه اللام: لام ابتداء المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، لكن لما كان معناها هو معنى "إن" سواء أعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعها، فأخروا اللام

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١٣٩/٢.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٥/٣.

[٣] المرجع السابق ٢٩٧/٤.

وصدروا "إن" لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفاً إذ هو ضعيف العمل] [1].

١٢/ استقصاء صور بعض الكلمات وبيان دلالاتها:

وقد يأخذ الاستطراد منحى آخر حيث يتوجه الشارح إلى استقصاء صور حروف المعاني ويستطرد في بيان معانيها المتعددة، فشرح الرضي وإن كان كتاب نحو لم يخل من الباحث اللغوية، لأنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مجال الدراسات النحوية منبت الصلة عن المباحث اللغوية، نظراً للرابطة القوية التي تجمع بين هذين الفرعين.

والاستطراد في استقصاء مباني حروف المعاني وأسماء الافعال وبعض الكلمات سمة بارزة في منهج الإمام الرضي فكان يجول في ذكر صور حروف المعاني وبيان معانيها المتعددة. ومن ذلك استطراده في عرض اللغات الواردة في "ها" بمعنى "خذ" قال الرضي: وفيه ثماني لغات:

الأولى:"ها"بالألف مفردة ساكنة تستعمل للواحد والاثنين والجمع مذكراً أو مؤنثاً.

الثانية: أن تُلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتصرفها نحو: هاك، وهاكما، وهاكم، وهاك، وهاكن.

الثالثة: أن تحلق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء، هاءما، هاؤم، هاء، هاؤنّ.

الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب، وتصرف الكاف.

---

[1] المرجع السابق نفسه ٣٥٧/٤.

الخامسة: هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل[١]، إلى آخر اللغات الواردة فيها. ثم قال ومنها"هيت" بفتح الهاء وتثليث التاء وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء، ومعناه أقبل وتعال، وقال الزمخشري معناه: أسرع.

ومن أسماء الأفعال التي استطرد الشارح في أوجه استعمالها "أف" قال الرضي: [وفيها إحدى عشرة لغة: أف، مضمومه الهمزة مشددة الفاء مثلثتها، بتنوين ودونه، وإف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، وأفى[٢]، كبشرى ممالا وأفْ كخذ، وأفةً منونة، وغير منونة، وقد تتبع المنونة (تفة) فيقال: أفةُ تفة، وقد ترفع أفةٌ كويل[٣]،وغير ذلك من أسماء الأفعال التي جال الشارح في تعداد مبانيها المختلفة.

ومن نماذج استقصائه لصور حروف المعاني ما جاء في معنى (ربّ) وأوجه استعمالاتها، قال الرضي: وفي "رب" ثماني لغات: أشهرها ضم الراء وفتح الباء مشددة، والثانية: ضم الراء وفتح الباء مخففة، والثالثة: ضم الراء وضم الباء المخففة، والرابعة: ضم الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة، والسادسة: فتح الراء وفتح الباء المخففة، والسابعة والثامنة: ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء[٤]، وهذا فيه دلالة على اهتمام الرضي بالإستقصاء. هكذا أستمر الشارح في ذكر الاوجه المختلفة لصور حروف المعاني وبعض الكلمات الاخرى.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٩٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٩٦.

(٣) المرجع السابق ٣/١٠٥.

(٤) المرجع السابق نفسه ٣/٢٨٧.

١٣/ اسلوب المحاورة:

يُعد أسلوب المحاورة من الأساليب التعليمية التي تستخدم عادة في توصيل الفكرة الى أذهان الطلاب، ويقوم أساساً على الأسئلة الافتراضية والاعتراضات، ثم يجيب عنها المتكلم لإزالة تلك الإشكاليات.

وقد لجأ الشارح المحقق إلى استخدام هذا الأسلوب كثيراً في تعزيز اختياراته النحوية، أو في الرد على المذاهب التي خالفها، وإليك بعض النمازج التي تدل وتؤكد أن الرضي استخدم هذه الظاهرة التعليمية في شرح الكافية.

قال الرضي في شرح حد الكلمة: [فإن قيل: أن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلما، كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجوابك أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد][١].

وفي شرح أقسام الكلمة قال الرضي: [فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف أنّ كل واحد منهما كلمة، والكلمة اسم، فيجب أن يكونا اسمين، قلت إن أردت بقولك أنّ الكلمة اسم: أنّ لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كـ"لام" والتنوين عليها، فهو مغالطة، لأن معنى كلامك إذن، أن الفعل كلمة من حيث المعنى، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أنّ الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط) [٢].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٢٣/١.

[٢] المرجع السابق ٢٨/١.

وقال الرضي: في الرد على الكوفيين عند استشهادهم بقول أمرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلب قليل من المال[1]

في كون إعمال الأول في باب التنازع هو المختار عند الفصحاء[2]، قال الرضي: [فإن قال الكوفي: إنّ التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (ولم أطلب) للعطف، ونحن نقول: إن الواو للحال، فالجواب: أنك تكون إذن مستشهد بما يحتمل العطف الراجح، والحال المرجوح إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح، أو بما هو نص في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إن كان غير المقصود راجحاً، والمقصود مرجوحاً[3].

وقال في أثناء حديثه عن الاسم الذي لا ينصرف: [فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعل أيضاً، فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس؟ فالجواب: [أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما] [4].

وقال في بيان فائدة حروف الزيادة: [فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، وقيل: إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا

---

[1] ديوان امرئ القيس ص٣٩.

[2] شرح الرضي على الكافية ٢١٣/١.

[3] المرجع السابق ٢١٣/١

[4] المرجع السابق نفسه ١٠٤/١.

تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها] [1].

هكذا أرى الشارح يكثر من استخدام هذا الاسلوب، وقد يكرره في المسألة الواحدة، لتعزيز ما اختاره ورجّحه، أو في الرد على من خالفهم من النحاة.

١٤/ الولع بالعلل النحوية:

ومن خصائص أسلوب الرضي في شرح الكافية عنايته الشديدة بإيراد العلل النحوية، ولا تكاد تخلو مسألة من المسائل التي تناولها بالشرح والتحليل من ذكر علة، وكتابه حافل بذكر العلل النحوية وفيما يلي بعض الأمثلة التي تدل دلالة واضحة على اهتمام الشارح بهذه الظاهرة، قال الرضي في وضع الضمائر: [واعلم أن أول ما بدئ بوضعه من الأنواع الخمسة: ضمير المرفوع المتصل، لأنّ المرفوع مقدم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر، فتقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً ثم المخاطب ثم الغائب. وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر] [2]، وهكذا يعلل الشارح بقدرة فائقة في توليد العلل لتعزيز ما ذهب إليه.

---

[1] المرجع السابق نفسه. ٤/٤٣٣.

[2] شرح الرضي على الكافية ٢/٤١١ – ٤١٢ .

وقال: في لام الاستغاثة [هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو يالله أو تعجب منه نحو، ياللماء، ويا للدواهي، ولام التخصص أدخلت علامة للإستغاثة والتعجب وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها إذا المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار [١].

وعند حديثه عن سبب تسمية حروف الزيادة زوائد وحروف صلة، قال الرضي: [وإنمّا سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسميت أيضاً: حروف صلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك] [٢].

وقال في حق الكلمات التي جاءت على حرف واحد: [اعلم أن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة، بكونها على حرف واحد، وإنما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها، ولم تكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسماً أيضاً، فجرها إذن ليس بالاضافة، بل للقيام مقام الحرف، وإنما بقيت لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب "لو" وغير ذلك من القضايا التي استخدم فيها الشارح أسلوب التعليل[٣].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/١

[٢] المرجع السابق ٤٣٣/٤.

[٣] المرجع السابق نفسه ٢٨٤/٤.

الفصل الثاني

مصادر الرضي في شرح الكافية

وفيه بحثان:

- المبحث الاول: مصادر الرضي التي صرح بها.
- المبحث الثاني: مصادر الرضي التي لم يصرح بها.

المبحث الأول: مصادر الرضي التي صرح بها

تنقسم مصادر الرضي في شرح الكافية إلى قسمين مصادر صرح بها، ومصادر لم يصرح بها ، أما مصادره التي صرح بها فهي عبارة عن المراجع والكتب النحوية التي نهل منها الشارح ، واستفاد منها ، ثم صرح بأسمائها في كتابه وهي قليلة اذا قورنت بمصادره التي لم يصرح بذكر أسمائها ، وكان منهجه في الاستفادة من تلك المصادر يتسم بالدقة وتحري الصواب ، فكان لا يتردد في مناقشة أصحاب المراجع التي نقل عنها أو عزا إليها ، فكان يؤيد بعضها ويرد أو يضعف بعضها إن بداله خلافه واليك بعض المصنفات التي صرح بأسمائها في كتابه.

١ـ شرح المفصل لابن الحاجب المتوفي (٦٤٦)هـ:

يعد شرح المفصل لابن الحاجب من أهم مصادر الرضي في شرح الكافية ، وكان يرجع إليه كثيراً ، ومن ذلك ما ذكره من أن المفعول المقدم على الفعل يفيد الحصر ، وإن منعه المصنف في شرح المفصل عند قول (جار الله) الله أحمد، ومعنى إياي ضربت ما ضربت إلا إياي و (إياك نعبد)[١] ما نعبد إلا إياك[٢].

وفي بيان عامل النصب في المستثنى استفاد الشارح المحقق من ابن الحاجب حيث قال: (وقال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا ، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو: القوم إلا زيداً إخوتك) [٣].

---

[١] الآية ٤ سورة الفاتحة.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١.

[٣] المصدر السابق ٨١/٢.

وفي باب النعت عزا الرضي إلى شرح المفصل لابن الحاجب حيث قال: (الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص ، والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصيفة ، جرى تابعاً أم لا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم، وجاءني زيد راكباً ن إذ يقال هما وصفان ، ونعني بالوصف الخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو: جاءني رجل ضارب)[1]. وغير ذلك من القضايا النحوسة التي عزاها الرضي إلى ابن الحاجب دون ان يصرح بكتاب من كتبه ، وإنما يقول: ذكر المصنف كذا وكذا ، ويرى المصنف غير ذلك.

٢ـ الإيضاح الشعري لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧)هـ:

رجع الرضي إلى هذا الكتاب كثيراً في شرح الكافية فكان يطلق عليه: كتاب الشعر ، ويسميه أحياناً: الكتاب الشعري ، فمما نقله عنه رأيه في بقاء الوصف مع العلمية في الممنوع من الصرف قال الرضي: (ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر الأبرق والأبطح، وإن استعملا استعمال الأسماء ، وكسر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوها ولا نحوها في النكرة ، فعلمت أن معنى الوصف مقر فيهما ، وإذا أقر فيها معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما) [2].

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/١

[2] المصدر السابق ٤٨٢/١

وقال في قول كعب بن سعد الغنوي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي *** ويغضب منه صاحبي بقؤول[1]

يجوز رفع "يغضب" ونصبه ، أمام الرفع فلعطفه على الصلة ، أعني قوله: (ليس نافعي) ، وقال أبو علي في كتاب الشعر ، بل عطف على (نافعي) وليس بشيء ، لأنه يكون المعنى إذن: ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي لا أقول شيئاً يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود بل المقصود لا أقول شيئاً يغضب منه صاحبي ، وأما النصب فعلى الصرف أي أن الواو للمعية وتسمية واو المعية بواو الصرف من مصطلحات الكوفيين[2]. فهكذا يناقش الشارح ويوجه الشواهد التي استشهد بها ومع اعتماده على كتب النحاة الأوائل في شرح الكافية لا يسلم بآرائهم مطلقاً ، بل يناقش أصحابها ويعقب عليها ، ويرد بعضها إن رأى الصواب في غيرها.

٣ـ الأوسط للأخفش[3] ت (٢١٥)هـ:

ومن مصادر الرضي التي صرح بها ، وقل اعتماده عليها كتاب الأوسط للإمام الأخفش ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما ذكره في نحو: أحمر إذا سمى به من فيه

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٥٧٣/٨ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ والكتاب ٤٦/٣.

[2] شرح الرضي على الكافية ٧٦/٤.

[3] هو سعيد بن مسعدة المجاشي مولى بني مجاشع ، وهو الأوسط سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه، من مصنفاته: معاني القرآن. ينظر: شذرات الذهب ٣٦/٢ وإشارة التعيين ص ١٣١.

حمرة ثم نكر بعد ذلك ، فهل يجوز فيه اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية فيمنع من الصرف قياساً؟.

قال الرضي: يرى الاخفش: في كتابه الأوسط أنه لا خلاف في منعه من الصرف سماعاً وأما الخلاف فهو في مقتضى القياس[1].

٤ـ المسائل الكبير للأخفش:

ومنها كتاب المسائل الكبير حيث استفاد منه الرضي في شرح الكافية، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في توابع المنادى أن الأخفش ذكر في مسائله أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يازيد الطويل وعالم زيد أنهما مبنيان على الضم كما في البدل[2].

هذا ما ذهب إليه الأخفش في مسائله ن وأما أكثر النحاة فيرون: ان تابع المنادى المفرد إذا كان صفة أو عطف بيان يجوز فيه الرفع والنصب، فتقول يازيد الطويل بالرفع حملاً على اللفظ وأما النصب فحملاً على الموضع ، وتقول في عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ويارجل زيد وزيداً بالرفع والنصب[3].

---

[1] شرح الرضي على الكافية ١٧٧/١

[2] شرح الرضي على الكافية ١٧٧/١

[3] شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢ ، وشرح ابن عقيل على الفية مالك دار الفكر ، ٢٦٧/٣ . وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لأبي عبد الله جمال الدين في يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ، لبناء ٧٨/٣.

٥ـ الشافي للمبرد المتوفى ٢٨٥[١] هـ:

ومنها الشافي للإمام المبرد وهو من المراجع التي ند رجوعه إليها، ومن أمثلة ذلك ما أورده في باب المعرفة والنكرة أن المبرد ذكر في كتابه الشافي أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها ، وأنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، ويرى الخليل ان (أل) بكاملها أداة التعريف نحو: "هل" و "قد" استدلالاً بفتح الهمزة ، ويرى إمام النحاة سيبويه أن حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل وإنما فتحت مع أن همزات الوصل الأصل فيها الكسر لكثرة استعمال لام التعريف[٢].

٦ـ سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٩٢)هـ[٣]:

ومن مصادر الشارح التي استقى منها معلوماته القيمة كتاب سر الصناعة ، ويسميه أحياناً بسر صناعة الإعراب ، وهو من المصادر التي قل أخذه عنها ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في ألفاظ العدد وحكمها في العلمية أن أبا الفتح ذكر في كتابه الموسوم بسر الصناعة ، أن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد كانت أعلاماً فلا تنصرف إلا إذا انضم إلى العلمية سبب أخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ، ومائة ضعف خمسين[٤].

---

[١] هو العباس محمد بن يزيد ، كان إماماً في العربية ، غزير الحفظ والمادة ، من أهم مؤلفاته: الكامل ن والمقتضب . ينظر: بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، إنباه الرواة ٢٤١/٣ وشذرات الذهب ١٩٠/٢ ، ١٩١.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٢٤٠/٣ ، ٢٤١

[٣] هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الإمام الأوحد البارع ، اخذ العربية عن أبي علي الفارسي وقد لازمه أربعين سنة سفراً وحضراً ، ومن أهم مصنفاته الخصائص. ينظر النجوم الزاهرة ٢٠٥/٤ ، شذرات الذهب ١٤٠/٣ ، وإشارة التعيين ص

[٤] شرح الرضي على الكافية ٢٥٤/٣.

٧ـ علل النحو للزجاج ت (٢٤٩)هـ:

ومن مصادر الرضي المباشرة التي ندر نقله عنها كتاب علل النحو حيث استفاد منه الشارح في باب الأخبار بالذي أو بالألف واللام[١].

[١] شرح الرضي على الكافية ٣/٤٠.

٨ـ الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز:

وقد أفاد الشارح المحقق من الجزولي في شرح الكافية كثيراً ، وكان في الغالب لا ينسب آراءه إلى الجزولية ، ومن الأمثلة التي توضح عزوه إليها ما جاء في حكم التعليق، والإلغاء إذا بنى باب أعلم لما لم يسم فاعله ، نحو أعلمت مازيد قائماً وزيد أعملت قائم ، حيث ذكر الرضي ان الأندلسي منع التعليق والإلغاء اذا بنى باب أعلم لما لم يسم فاعله ، ثم قال: وكان الجزولي يرى في بعض نسخ الجزولية ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه وإذا بنيته للمفعول جاز[١].

وفي دلالة أفعال المقاربة أورد الرضي ان الجزولي يرى أن "عسى" لمقاربة الفعل في الرجاء أوضح وأصح، ثم اعترض على قوله أن "عسى" ليست من أفعال المقاربة ، ولا يجوز ان يقال: عن معناها رجاء دنو الخبر[٢].

فهذا ما ذهب إليه الرضي ، وهو بذلك خالف جمهور النحاة ، هذه هي أهم المصادر التي نسب إليها الرضي واستعان بها في شرح الكافية ، وهناك روافد أخرى استفاد منها الشارح ، ولم يأت الطالب بأمثلة منها رغبة في الإيجاز والاختصار وخشية التطويل فمن هذه المراجع ما يأتي:

---

[١] المرجع السابق ١٦٩/٤.

[٢] المرجع السابق نفسه ٢١١ – ٢١٢.

١.رسالة ابن الحاجب على الكافية فكان الرضي يعتمد عليها كثيراً في شرح المسائل الواردة في الكافية ، فحينما يقول: قال المصنف كذا وكذا ويرى المصنف كذا وكذا فكان يشير إلى تلك الرسالة.

٢.شرح المفصل لابن يعيش ، وهو من المصادر التي نقل عنها الشارح فتارة ينقل عنه دون ان يشير إليه وهذا هو الغالب في منهجه وتارة يصرح بذكره.

٣.المغني في علم النحو لمنصور بن فلاح اليمني ، ويعد هذا الكتاب من المراجع التي استفاد منها الشارح كثيراً ، فكان يشير إليه بقوله: وقال: صاحب المغني كذا وكذا ، وذكر صاحب المغني دون أن يصرح به.

٤.المسائل القيصرية لأبي علي الفارسي:

وقد يستفيد الشارح المحقق من النحاة الأوائل الذين لم يلتق بهم ، بل ينقل ذلك عن كتبهم دون تصريح بها ، وهذه المصادر كثيرة ومتنوعة.

المبحث الثاني: مصادر الرضي التي لم يصرح بها:

وأما مصادر الرضي التي لم يصرح بها فالمراد بها أولئك النحاة الأوائل ، نحاة مدرسة البصرة ونحاة مدرسة الكوفة الذين استفاد منهم الشارح ولم يلتق بهم ، بل نقل عن كتبهم ولم يصرح بها ، أو نقل عمن روي عنهم ، وهذه المصادر كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها ، فلا تكاد تخلو صفحة من ذكر آراء لهولاء الرواد ، ولكن أكتفى بذكر بعض الأمثلة التي تدل على استفادة الرضي من هولاء النحاة:

المطلب الأول: نحاة مدرسة البصرة:

لقد نقل الرضي كثيراً عن نحاة البصرة وغيرهم من النحاة المتأخرين دون ذكر لمصنفاتهم التي استفاد منها في شرح الكافية، فمن أئمة البصريين الذين نسبت إليهم أقوال ، أو نوقشت لهم ، آراء في هذا الكتاب ما يلي:

١/ الخليل بن أحمد الفراهيدي[١] المتوفى (١٧٥)هـ:

وقد استفاد منه الشارح في عدة مواضع ن ومن ذلك قوله: في الأحوال القياسية المشتقة نحو قولهم: أنت الرجل علماً أي: أنت الكامل في الرجولية ، قال الرضي: (وكونه حالاً رأي الخليل).وقال أحمد بن يحي: هو مصدر أي: أنت الكامل علماً ، ثم رجح الشارح أن يكون المصدر في الأمثلة المذكورة تمييزاً لأنه فاعل في المعنى ، أي: أنت الكامل علماً ، أي عمله ، وهو الكامل شعراً ، أي: شعره.[٢]

---

[١] هو أول من اخترع علم العروض والقوافي وكان من ازهد الناس ، وكان يحج سنة ويغزو سنة من مصنفاته: كتاب العين ، ينظر: إنباه الرواة ٥٤١/١ وإشارة التعيين ص ١١٤.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٨٨/٢.

وعند حديثه عن أصل "لن" أورد الرضي رأياً للخليل بن أحمد حيث قال: (وقال الخليل: أصل "لن" "لا أن" اعتماداً على قول الشاعر:

يرجى المرء مالا أن يلاقي *** وتعرض دون أدناه الخطوب[1]

وفي أصل "مهما" قال الرضي: (وقال الخليل: هي "ما" ألحقت بها "ما" كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو: متى ما ، وإما ، ثم استكره تتابع المثلين، فأبدل الف "ما" الأولى "هاء" لتجانسهما في الهمس) [2]، وبعد ذكره لآراء النحاة الواردة في أصل "مهما" رجح رأي الخليل قياساً على أخواتها.وهناك مواضع أخرى استفاد فيها الرضي من الخليل بن أحمد الفراهيدي.

٢ـ سيبويه[3] المتوفى (١٨٠)هـ:

ومن مصادر الرضي التي لم يصرح بها إمام النحاة سيبويه ، وهو أكثر من نسب إليهم الشارح في شرح الكافية دون ان يشير إلى كتابه ، ومن الأمثلة التي توضع ذلك ما جاء في باب الحال عند اختلاف النحاة في قولهم: أرسلها العراك ، وافعله جهدك وطاقتك ، حيث أورد رأي الإمام سبيويه في هذه الأمثلة فقال: (وقال سيبويه إنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي معتركة ومجتهداً ومطيقاً) [4].

---

[1] ينظر: خزانة الأدب ٤٤٠/٨ ، ٤٤٣ والجني الداني ص ٢١٠.

[2] شرح الرضي على الكافية ٣٨/٢..

[3] هو إمام النحاة عمرو بن عثمان قنبر مولى بني الحارث بن كعب ، ويلقب بابي بشر ، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب ، ينظر: إنباه الرواد ٣٤٦/٢ . وشذرات الذهب ٢٥٢/١ ، والنجوم والزواهر ٩٩/١ ، ١٠٠ وإشارة التعيين ص ٢٤٢.

[4] شرح الرضي على الكافية ١٦/٢.

وفي دلالة السين وسوف على التنفيس قال الرضي: (وأما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس) [١].

وعند بيانه للأدوات التي تخلص المضارع إلى الاستقبال ذكر الرضي أن سيبويه يرى أنه يتعين للاستقبال بـ "لا" النافية[٢].

ومما نقله عند رأيه في "إذ ما" حيث يرى سيبويه أنها حرف ك "إن" وغير ذلك من الأقوال التي عزاها إلى سيبويه دون إشارة إلى كتابه ، وهي كثيرة.

٣ـ الاخفش الأوسط المتوفى (٢١٥)هـ:

ومنها الاخفش فقد استفاد منه الرضي كثيراً في شرح الكافية ، وكان في الغالب لا يصرح بكتب الاخفش التي نقل عنها ، وقد يشير إلى بعضها ، فمن الأول قوله: في إعراب الأسماء الستة "أن الأخفش يرى أنها مزيدة للإعراب كالحركات"[٣].

وعند حديثه عن "فعلان" مثل: فرقار: حكاية صوت الرعد وعرعار: حكاية أصوات الصبيان ، ذكر الرضي: ان الاخفش يرى أن "فعلان" أمر من الرباعي[٤]قياسي ، وفي عمل اسمي الفاعل والمفعول حكى الرضي أن عملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش والكوفيين[٥].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٢٨/٤.

[٢] المرجع السابق ٢٩/٤.

[٣] المرجع السابق نفسه ٨٧/١.

[٤] المصر السابق نفسه ٧٨/١

[٥] المصدر السابق نفسه ٧٨/١.

وفي بيان "ما" المصدرية قال الرضي: (وخالف الاخفش وابن السراج[١]النحاة في كون "ما" المصدرية حرفاً ، وجعلاها اسما) [٢].

وفي النصب بان الزائدة ذكر الشارح ان الاخفش يرى جواز النصب بها ، استدلالاً بقوله عز وجل: (وما لنا إلا نقاتل في سبيل الله) [٣].

وقال في وجوه استعمالات "كي": (أعلم أن مذهب الاخفش: أن "كي" في جميع استعمالها حرف جر ، وانتصاب الفعل بتقدير "أن" وقد تظهر) [٤].

ومن القضايا النحوية التي استفاد فيها الرضي عن الأخفش قضية الفصل بين "حتى" و "أو" وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط قال الرضي: (واعلم أن الاخفش أجاز الفصل بين "حتى" و"أو" وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو: انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ) [٥]، ويرى ابن السراج أن الفصل بينهما قبيح.فهذه بعض المسائل التي رجع الشارح فيها إلى الاخفش ولم يصرح بكتبه التي نقل عنها.

---

[١] هو أبو بكر محد بن السري النحوي ، كان أحد العلماء المشهورين بالنحو والأدب ، أخذ عن المبرد ، وعنه اخذ أبو القاسم الزجاجي والسيرافي الفارسي من مؤلفاته: الأصول ت ٣١٣ ، وينظر إنباه الرواة ١٤٥/٣ وإشارة التعيين ص ٣١٣

[٢] شرح الرضي على الكافية ٢٤/٣.

[٣] الآية ٢٤٦ سورة البقرة

[٤] شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤ ، ٤٩..

[٥] المرجع السابق ٦١/٤

٤ـ أبو إسحاق الجرمي[١] المتوفى (٢٥٥)هـ:

يعد الجرمي من النحاة الذين استعان الرضي بآرائهم في شرح الكافية دون أن يشير إلى مصنفاتهم ومن ذلك قوله في وزن "كلتا" وقال الرضي: (وعند الجرمي وزنه "فعتل")[٢] ثم اعترض على قوله بعدم السماع عن العرب الموثوق بهم قائلاً: (ولم يثبت مثله في كلامهم)[٣].

ومن آراء الجرمي التي ذكرها الرضي في شرحه قوله: (وجوز الجرمي الجر بعدما خلا ، وما عدا)[٤] ، ثم رد على ما ذهب إليه الجرمي بعدم السماع ، ولزوم النصب بعدهما ، لأن "ما" مصدرية وهي تدخل على الجمل الفعلية غالباً.[٥]

وعند عرضه لآراء النحاة حول نواصب المضارع رجع الشارح إلى الجرمي ونقل عنه رأيه في ذلك حيث قال: (وعند الجرمي : أن الفاء والواو و"أو" ناصبة بنفسها)[٦] كما استفاد من آرائه في مواضع أخرى.

٥ـ المازني المتوفى (٢٤٩)هـ:

ومنهم المازني فقد استفاد منه الرضي كثيراً ، فعند استعراضه لآراء النحاة في إعراب الأسماء الستة ذكر رأياً له في إعرابها حيث قال: وقال (المازني أنها معربة بالحركات ، والحروف ناشئة من الإشباع)[٧].

---

[١] هو الإمام أبو إسحاق صالح الجرمي ، جرم من قبائل اليمن ، كان إماماً في النحو البصري ، اخذ عن الاخفش ، كما اخذ اللغة عن أبي زيد الأصمعي ، له كتاب في النحو يسمى: الفرج ينظر: شذرات الذهب ٧٥/٢ ، وإنباه الرواة ٨٠/٢ ، ٨٣ وإشارة التعيين ص١٤٥.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٩٣/١.

[٣] المرجع السابق ٩٣/١.

[٤] المرجع السابق نفسه ٩٠/٢.

[٥] المرجع السابق نفسه ٨٩/٢ ، ٩٠ .

[٦] المرجع السابق نفسه ٥٤/٤.

[٧] المرجع السابق نفسه ٧٨/١.

وفي صلة الألف واللام استفاد الرضي من المازني عندما تطرق لآراء النحاة حول اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول ، ذكر: أن المازني يرى أنها حرف كما في سائر الأسماء الجامدة ، نحو الرجل والفرس[١].

وعند حديثه عن أحكام "إذن" ذكر الرضي عدة آراء في كتابتها ، ومن جملة الآراء التي أوردها رأي المأزني القائل بعدم الوقوف عليها بالألف لكونها حرفا كـ "إن" وغير ذلك من المواضع التي استفاد فيها عن المازني دون عزو إلى مصنفاته.

٦ـ الأصمعي[٢] المتوفى (٢٥٥)هـ:

ومن رواة البصرة الذين نسب إليهم الرضي في شرح الكافية الإمام الأصمعي ، وهو ممن ندر أخذه عنه فمن القضايا التي ناقشه فيها رأيه في أسماء الأفعال ، قال الرضي: (وزعم الأصمعي ان العرب لا تستعمل "إيه" إلا منونا[٣])

وقال أيضاً: وكان الأصمعي يرى ان "كاد" من "كود" كخاف ، تخاف ، خوفاً ومخافة ، ثم رجح الشارح ان تكون من كدت تكاد كيداً وكمادة مثل: هبت تهاب[٤].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١١/٣.

[٢] هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن اصبع الباهلي ، صاحب النحو واللغة والأخبار ، وكان أتقن الناس لغة ، روي عن ابني عمرو بن العلاء. ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء الانباري ، تحقيق محمد أبو الفضل الطبعة الأولى ، ص/(١١٢ – ١٢٤).

[٣] شرح الرضي ٩٦/٣.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٤.

وقال الأصمعي في توابع المنادى: (لا يوصف المنادي لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو: الظريف في قولك: يازيد الظريف على تقدير أنت الظريف ، وانتصابه على تقدير أعني الظريف ثم قال الرضي: (وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه) [1].

٧ـ الزجاج[2] المتوفى (٣١٠) هـ:

ومن النحاة الذين نسبت إليهم أقوال ، ونوقشت آراؤهم في شرح الكافية إسحاق الزجاج ، قال الرضي أجاز الزجاج حذف تنوين المقابلة مع العلمية وإبقاء الكسرة بناء على رواية بيت امرئ القيس.

تنورتها من أذرعات وأهلها *** يثرب أدنى دارها نظر عالي[3]

بكسر التاء بلا تنوين[4] وعند حديثه عن عامل الجملة الحالية المؤكدة التي بعد الاسمية.

قال الرضي: (وقال الزجاج: العامل هو الجزاء لكونه مؤولاً بمسمى، نحو أنا حاتم سخياً) [1]. وفي أسماء الأفعال قال الشارح: (وقال الزجاج: بني شتان على الفتح ، لأنه مصدر لا نظير له) [2].

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٣٦/١.

[2] هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي ، أخذ عن ثعلب وكان إماماً في العربية ، ومن مصنفات: معاني القرآن: ينظر: إنباه الرواة ١٥٩/١ ، ١٦٠.

[3] شرح الرضي على الكافية ٥١/٢..

[4] المرجع السابق ١٠٤/٣.

وعند ذكره لآراء النحاة في أصل "مهما" أورد رأياً للزجاج في أصلها حيث قال: (وقال الزجاج: هي مركبة من "مه" بمعنى "كف" و"ما" الشرطية) ثم ضعف رأيه في هذه المسالة بقوله "وفيه بعد"[٣].

وعند شرحه لأسماء الأفعال ذكر الرضي أن الأصمعي زعم ان العرب لا تستعمل "إيه" إلا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم *** ....

ثم أورد الرضي بعد ذلك تعليل ابن السرى لرأي الأصمعي فقال: (وقال ابن السرى: انه أراد المنون ، إذ معناه: هات حديثاً أي حديث كان عن أم سالم فتركه للضرورة) [٤].

وغير من نحاة البصرة الذين استفاد منهم الرضي ، وتكرر نقله عن مصنفاتهم في هذا الشرح دون ذكر لها، كعيسى بن عمر الثقفي[٥]ت (١٤٩)هـ ويونس بن حبيب[٦]المتوفى(١٨٢)هـ والمبرد المتوفى(٢٨٥)هـ.

كما نقل الرضي عن أئمة نحاة البصرة نقل أيضاً ممن غلبت عليهم النزعة البصرية، واستفاد من مصنفاتهم في شرحه دون أن يصرح بها ، ومن هؤلاء النحاة الذين تكرر النقل عنهم ونسبت إليهم أقوال ما يأتي:

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٣٦/١.

[٢] المصدر السابق ٣٦/١.

[٣] المصدر السابق نفسه ٣٦/١.

[٤] المصدر السابق نفسه ٩٦/٣

[٥] اخذ القراءات والنحو عن عبد الله بن اسحق ، وروي الحروف عن ابن كثير محيصن ، مصنفاته الجامع والإكمال روي عنه الأصمعي والخليل ينظر: انباه الرواة ٣٧٤/٤ ، ٣٧٧ ، والنجوم الزاهرة ، ٢/ ، ووفيات الأعيان ٤٩٧/١، ٤٩٨ ، وإشارة التعيين ص ٢٤٩.

[٦] هو من موالي بني ليث ، يكني ابا عبد الرحمن أخذ العربية عن أبي عمر بن العلاء وحماد بن سلمه ، وكان إماماً في النحو واللغة ، اخذ عنه الكسائي والفراء ، ينظر: انباه الرواة ٦٨/٤ ، ٨٣ ، بغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٠١/١ ، والنجوم الزاهرة ١١٣/٢

١ ـ ابن السراج المتوفى(٣١٦)هـ:

لقد أخذ الرضي من ابن السراج كثيراً في شرحه ، ومما أخذه عنه قوله في "كذب" ، قال الرضي: (قال محمد بن السرى: إن مضر تنصب به ، واليمن ترفع به) نحو: قولهم: (كذب البزر) أي: أن فاعل كذب مضمر والتقدير كذب السمن ، والبزر منصوب بعليك أي: الزمه[١].

وفي الممنوع من الصرف للعدل قال الشارح: وقال ابن السراج: إنما لم ينصرف "مثنى" لأن فيه عدلاً لفظياً ، لكونه معدولاً عن لفظ اثنين، وعدلاً معنوياً لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى: اثنين اثنين[٢].

وعند كلامه عن الفصل بين "حتى" و "واو" وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط والظرف ، ذكر أن ابن السراج كان يستقبح الفصل بينهما نحو: انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ، ثم ذكر انه كان يرى أن الفصل بالظرف أسهل ، نحو: سكت حتى إذا أردنا أن نقوم يقول بالرفع[٣].وهناك عدة مواضع استفاد الرضي فيها من ابن السراج في شرح الكافية.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٨/٣

(٢) المرجع السابق ٩٦/٣.

(٣) المرجع السابق نفسه ١١٥/٣

٢ – السيرافي [١] المتوفى (٣٦٨)هـ:

يعد الإمام السيرافي من النحاة الذين استعان الرضي بآرائهم النحوية في شرح الكافية ، ومن ذلك قوله في ألف "كلا": (وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه) [٢].

وعندما اختلف النحاة في عامل الشرط والجزاء صدر الرضي حديثه برأي الإمام السيرافي فقال: (وقال السيرافي: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارت كالكلمة الواحدة) [٣]ثم أورد بقية آراء النحاة في المسالة.

٣ – أبو علي الفارسي ت (٣٧٧)هـ:

لقد نسب الرضي آراء كثيرة إلى الإمام أبي علي الفارسي في شرح الكافية ، فمما نسبه إليه رأيه في أسماء الأفعال قال الرضي: وكان أبو علي يرى في قولهم "كذب البزر" ان فاعل كذب مضمر ، أي: كذب السمن ، والبزر منصوب بعليك أي: الزمه[٤].

---

[١] هو الحسن بن عبد الله بن المزربان ، سكن بغداد وولي قضاءها ، قرأ النحو على ابن السراج ، واخذ اللغة عن ابن دريد ، من مصنفاته شرح سيبويه ، وأخبار النحاة ، ينظر: شذرات الذهب ٦٥/٣ وبغية الوعاة ٥٠٧/١ ، وإشارة التعيين ص ٩٣.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٩٢/١.

[٣] المرجع السابق ٩١/٤.

[٤] المرجع السابق نفسه ٨٨/٣

وقال في إعراب الأسماء الستة إن ابا علي يرى أنها حروف إعراب وتدل على الإعراب.[١]

وعندما اختلف النحاة في إعراب المصادر المنصوبة نحو قولهم: (افعله جدهك وطاقتك ، ووحدك أورد أيا لأبي علي في هذه المسالة حيث قال: (وقال أبو علي: إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها ، أي أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهدك...).[٢]

وفي باب الحال نقل الرضي عن أبي على الفارسي جواز تقديم الحال على ذي الحال اذا كان مجروراً بحرف جر[٣] ، استدلالا بقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٤] ، وفي باب الاستثناء رجع الشارح إلى أبي على وأخذ عنه حيث قال: (وقال أبو علي قلماً ، يكون بمعنى النفي الصرف ، نحو قلماً سرت حتى أدخلها بالنصب لا غير ، ولو كان للإثبات لجاز الرفع)[٥].

وعند حديثه عن الأدوات التي تلخص الفعل المضارع للحالية ذكر: أن المبرد يرى أنه يتعين للحال بـ"أن" نحو: إن يقوم زيد ، ثم أورد بعد ذلك

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٧٩/١.

[٢] المرجع السابق ١٧/٢.

[٣] المرجع السابق نفسه ٣٠/٢.

[٤] الآية ٢٨ سورة سبأ.

[٥] شرح الرضي على الكافية ٩٦/٣.

اعتراض أبي علي على ما ذهب إليه المبرد فقال: (وقال أبو على: "إن" لمطلق النفي ، وما لنفي الحال).[٦]

وغير ذلك من نحاة البصرة الذين استفاد منهم الشارح في شرح الكافية كالزجاجي ت (٣٤٠)هـ ، ومحمد بن علي مبرمان ت (٣٤٥)هـ وعثمان بن جني ت (٣٩٢)هـ.

المطلب الثاني: رواد مدرسة الكوفة:

ومن مصادر الرضي غير المباشرة رواد مدرسة الكوفة الأوائل ، فكان ينقل عنهم كثيراً في شرح الكافية ، ويناقش آرائهم فتارة يؤيد بعضها ، وتارة يرد بعضها الآخر ، ومن جملة نحاة الكوفة الذين استعان الرضي بآرائهم وأقوالهم في شرح الكافية ما يلي:

١ـ الإمام الكسائي[١] ت (١٨٩)هـ:

وقد أفاد الشارح من الإمام الكسائي في عدة أبواب ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك رأيه في العامل في المبتدأ والخبر ، قال الرضي[٢]: (العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء) ، وقال في الكاف اللاحقة لأسماء الأفعال نحو دونك زيداً وعليك زيداً قال الرضي (وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب).[٣]

---

[٦] المرجع السابق ٢٨/٤.

[١] هو الإمام علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ، أحد القراء السبعة قرأ النحو على معاذ الهراء والخليل وسمي بالكسائي لكونه احرم في كساء ، ينظر: شذرات الذهب ٢١٦/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٣٠/٢ ، وإشارة التعيين ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٦٣/١.

[٣] المرجع السابق ٩٠/٣.

وفي معرض حديثه عن "حتى" حكى الرضي أن الكسائي من بين الكوفيين يرى أنها ليست في كلام العرب حرف جر .

وأن الجر الذي بعدها في نحو قوله تعالى: (حتى مطلع الفجر) [1]بتقدير جر ، ثم رد عليه الشارح بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[2]

٢ – الإمام الفراء ٢٢٠هـ:

ومنهم الإمام الفراء رائد مدرسة الكوفة ، فقد نسبت إليه آراء كثيرة في شرح الكافية ، فمما نسب إليه قوله في عامل الفضلات قال الرضي: (واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب)[3].

وفي أصل (وي) ذرك الرضي أن الفراء يرى أنها كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب[4]نحو قوله تعالى: (ويكأنه لا يفلح الكفرون) ، وفي كاف الخطاب اللاحقة لأسماء الأفعال نحو رويدك زيداً اخذ الرضي عن الفراء حيث قال: (وقال الفراء: الكاف في جميعها مرفوع لكونها في مكان الفاعل)[5].

ومن القضايا النحوية التي رجع الرضي في شرحها إلى الفراء اختلافهم في أصل "لن" و"لم" فذكر ان الفراء يرى أن أصل "لن" و"لم" "لا" فأبدل الألف نوناً في "لن" وميماً في "لم" ثم أورد بعد ذلك رأي الخليل القائل بأن أصل "لن" "لأن" ومذهب سيبويه الذي يرى أن "لن" مفردة لا تركيب فيها[6].

---

[1]لآية ٥ سورة القدر

[2]شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤

[3] المرجع السابق ٦٣/٦.

[4] المرجع السابق نفسه ١٢٥/٣

[5]المرجع السابق نفسه ٩٠/٣.

[6]المصدر نفسه ٣٨/٤ ، والكتاب ٤٠٧/١.

وعندما اختلفت النحاة في كتابة "إذن" أخذ الرضي عن الفراء حيث قال: (وقال الفراء: إذا أعملتها فاكتبها بالألف ، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا تتلبس بإذا الزمانية) [١].

هذا رأى الفراء وللنحاة خلاف طويل في كتابتها ، وفي الوقف عليها ، وهو مبني على اختلافهم في أصل وضعها.

٣ – ثعلب[٢] المتوفى (٢٩١)هـ:

ومن زعماء الكوفيين الذين قل اخذ الرضي عنهم الإمام أحمد بن يحي ثعلب ، ومما نسبه إليه رأيه في المصدر الذي يقع بعد اسم مراد به الكمال ، نحو: أنت الرجل علماً ، حيث يرى ثعلب أنها منصوبة على المصدرية أي: أنت العالم علما[٣].

٤ – هشام بن معاوية الضرير[٤] المتوفى (٢٠٩)هـ:

لقد رجع إليه كثيراً في شرح الكافية ، فقد يكتفي في العزو إليه بقوله:

وقال: هشام وقد يسميه باسمه كاملاً فيقول: وقال هشام بن معاوية ، فمن الثاني قوله: في ناصب الفضلات (وقال هشام بن معاوية هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه إليه كلاماً فصار غيره من الأسماء فضله) [٥].

---

[١] شرح الرضي ٤/٤٥ ، ٤٦ .

[٢] ثعلب هو الإمام أحمد بن يحي بن زيد بن سيار الشيبلاني ، إمام الكوفيين في النحو اللغة ، وكان حجة ثقة ، روي عنه الأخفش على بن سليمان ن والزهري. ينظرك بغية الوعاة ١/٣٩٦ ، وشذرات الذهب ٢/٢٠٧ ، وإشارة التعيين ص٥١.

[٣] شرح الرضي ٣/٣٨.

[٤] هشام بن معاوية صاحب الكسائي ، كان إماماً بارعاً ، له تصانيف في نحو أهل الكوفة ، فمنها: مختصر النحو والحدود ، والقياس. ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٢٨ ، وانباه الرواة ٣/٢٠١ ، ٢٠٩ ، وإشارة التعيين ص ٣٧١.

[٥] شرح الرضي على الكافية ١/٦٣ ، ٦٤

وهناك مجموعة من نحاة مصر أخذ الشارح عن مؤلفاتهم النحوية، وتردد ذكر أسمائهم في كتابه ، فمن هؤلاء النحاة: ابن بالشاذ[1]المتوفي سنة (٤٤٩)هـ ، وابن بري[2]المتوفي سنة (٥٨٢)هـ ، والمصنف ابن الحاجب ، ويعتبر مصدره الأول في شرح الكافية ، فكان يعتمد عليه كثيراً في شرح ألفاظه وعباراته الواردة في المتن ، كما كان يستمد منه بعض شواهده الشعرية ، فشرح الرضي من بدايته إلى نهايته ملئ بنصوص الكافية ، لابن الحاجب ، وكان يردد ذكره كثيراً إما تأييدا لأقواله وآرائه ، وهذا هو الغالب الأعم في منهج الرضي ، وإما لمناقشتها أو للاستدراك عليها أن بدا الصواب في غيرها من آراء النحاة.

ثم توجه الرضي تلقاء المغرب وبلاد الأندلس ، فنسب إلى نحاتهما المعاصرين له ، وناقش آراءهم ، وترددت أسماء كثير منهم في كتابه دون تصريح بمصنفاتهم التي استفاد منها ، ومن هؤلاء النحاة: خلف بن يوسف الأندلسي والجزولي المتوفي سنة (٦٠٧)هـ وابن خروف الاشبيلي المتوفي سنة (٦٠٩)هـ وابن عصفور المتوفي سنة (٦٦٩)هـ ، والإمام ابن مالك ت (٦٧٢)هـ وغيرهم من نحاة الأندلس الذين أخذ عنهم الشارح.

---

[1] هو طاهر بن أحمد النحوي المصري العراقي الاصل ، وكان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء في الدولة المصرية ، ينظر: شذرات الذهب ٣٣٤/٣ ، وإشارة التعيين ص ١٦١

[2] ابن بري هو عبد الله بن عبد الجبار المصري الدار ، المقدسي الاصل له حواشي على كتاب الصحاح، ينظر: انباه الرواة ١١٠/٢ ، ١١٢ ، وشذارت الذهب ٣٧٣/٤ ، ٢٧٤ ، وانباه الرواة ٩٥/٢ ، ٩٧

وقد يشير الرضي بعبارة عامة تدل على انه اخذ واستقاء من عدة نحاة دون أن يصرح بمصنفاتهم أو أسمائهم ، ومن ذلك قوله: وقال بعضهم وعد بعضهم ، ونسب بعضهم وفسر بعضهم ، وذهب بعضهم ، وبعضهم يقول وقال غيره ، ومنعه الباقون ، أو يقول: والمتقدمون منعوا كذا وكذا ، وأما المتأخرون فقالوا كذا وكذا ، وغير ذلك من العبارات ، التي تدل على أنه استفاد في نحاة لم يذكر أسماءهم في كتابه.

الفصل الثالث

شواهد الرضي في شرح الكافية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الشواهد القرآنية

المبحث الثاني: الاحاديث النبوية والآثار.

المبحث الثالث: الشواهد الشعرية.

المبحث الأول: الشواهد القرآنية:

يقصد علماء اللغة العربية بالشواهد النحوية: النصوص النثرية والشعرية التي تقوم عليها قواعد اللغة، وتطلق أحياناً على كل ما يحتج به على صحة رأي من الآراء النحوية، أو توضيح قاعدة نحوية أو صرفية، مادام من مصادر الاحتجاج الأساسية سواء أكان من القرآن الكريم أم من السنة النبوية أم كلام العرب الموثوق بهم[١].قال ابن فارس في فقه اللغة: [وتؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقي المظنون] [٢].

وقال الأندلسي: [علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل] [٣].

وأما شواهد الشارح المحقق في شرح الكافية فكثيرة ومتنوعة، فلا تكاد تخلو صفحة من كتابة من شاهد نحوي، وكان يكثر من إيراد مصادر الاحتجاج في تأصيل قواعد النحو وتقنيتها، كما يستشهد بها في الترجيح والموازنة بين المذاهب النحوية، إلا أنني لست بصدد استقرائها وحصرها ودراستها في هذه الرسالة، لأنها قد دُرسْت من قبل في

---

[١] منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، لعمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته الجماهيرية، ص٣١٤.

[٢] الصابحي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين احمدبن فارس بن زكريا تحقيق السيد أحمد مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص٤٨.

[٣] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، ٥/١.

جامعة أم درمان الإسلامية، ولكن أشير إليها بقدر ما تقتضيه الدراسة الوصفية لشرح الرضي على الكافية في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

يعتبر القرآن الكريم النص العربي الوحيد الموثوق بصحته على الاطلاق، بخلاف مصادر الاحتجاج الأخرى، كما يعد أقدم نص يُطمأنُّ إليه في مجال الاستشهاد في اللغة العربية، ولا يشك أحد في بلاغته وفصاحته وقوة ألفاظه وجودة أسلوبه، لذا توجه علماء اللغة والنحو منذ نشأة الدراسات النحوية واللغوية إلى دراسته والاستشهاد به في أخذ اللغة العربية، وجعله المصدر الأول من مصادرهم الأساسية والاحتجاج.

قال الفراء: [والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر] [١]، وقال ابن خالويه: [قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك] [٢]. وقال السيوطي المتوفى (٩١١هـ): [أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بهل في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه] [٣].

وقد سلك "الرضي" منهج أئمة النحو الأوائل في الاستشهاد بالقرآن الكريم في تقرير أصول اللغة وتأصيل القواعد النحوية، فكان يُكثر من الاحتجاج به، وقلما تقرأ باباً من كتابه إلا وترى فيه استشهاده بالقرآن الكريم، وقد يحتج بالآية

---

[١] معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب بيروت، ط٣، سنة ١٩٨٣م، ١٤/١.

[٢] كتاب الحجة في القراءات السبع لأبي عبدالله الحسين بن أحمد، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان ص٦١.

[٣] الاقتراح في علم اصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: د/ أحمد محمد قاسم بدون نشر، ص٤٨.

الواحدة في مواطن كثيرة في تأصيل قواعد النحو وتوضيحها، كما أنه كان يستشهد به في الترجيح والموازنة بين آراء النحاة، أو في الرد على من خالفهم في رأيهم، وكتابة حافل باحتجاجه بالقرآن الكريم، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ[1] ﴾ على أن الكلمة قد تطلق مجازاً على القصيدة والجمل الكثيرة والكلام[2]، ومنه احتجاجه بقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً [3]، في باب المفعول المطلق على أن المصدر قد يلاقي الفعل في الاشتقاق كما في هذه الآية، وقد لا يلاقيه ، نحو قعدت جلوساً[4].

وفي باب الحال استشهد "الرضي" بقوله جلَّ وعلا: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ [5]﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ [6]، على جواز مجئ الحال المؤكدة بعد الفعلية[7].

كما استشهد بقوله جل ثناؤه: ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً [1]، وقوله﴿ ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ [2] ﴾على جواز إجراء لفظة (أبي) وماتصرف منها مجرى النفي الصريح[3].

---

(1) الآية [١٣٧]: سورة الأعراف.

(2) شرح الرضي على الكافية ٢٠/١.

(3) الآية [٨]: سورة المزمل.

(4) شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/١.

(5) الآية [٨٥]: سورة هود.

(6) الآية [٢٥]: سورة التوبة.

(7) شرح الرضي ٤٩/٢.

وفي باب الأفعال احتج الرضي بقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً ﴾[٥]، على أنّ الفعل الماضي قد ينصرف إلى الاستقبال بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها[٦].

وربما استشهد "الرضي" بالقرآن الكريم في الرد على بعض آراء النحاة المخالفة لما ذهب إليه ورجحه، ومن ذلك احتجاجه بقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[٧]استشهد الرضي بهذه الآية في الرد على الزجاج الذي أجاز الرفع في ﴿ قَوْمَ يُونُسَ ﴾عما أجرى التحضيض مجرى النفي[٨]، وغير ذلك من المواضع التي احتج فيها الشارح بالقرآن الكريم.

وقد يستشهد "الرضي" بالقراءات القرآنية، ومنهجه في الاستشهاد بها مهلهل ومضطرب فتارة يرفض الاحتجاج بالقراءات السبع المتواترة، وينفي ثبوتها، وتارة يستشهد بالقراءات الشاذة.

وكان يقدم عند استشهاده بالقرآن الكريم عبارة من العبارات التي إعتاد ذكرها العلماء، وذلك مثل قولهم: "قال تعالى" أو "قال الله تعالى" أو كقوله "سبحانه وتعالى" أو

---

(١) الآية [٨٩]: سورة الإسراء.

(٢) الآية [٢٥]: سورة التوبة.

(٣) شرح الرضي ٩٥/٢.

(٤) الآية [٤٤]: سورة الأعراف.

(٥) الآية [٧٣]: سورة الزمر.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١٢/٤.

(٧) الآية [٩٨]: سورة يونس.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٩٨/٢.

قوله "جل وعلا" أو قوله "عزّ وجلّ" وغير ذلك من العبارات، وأحياناً لا يقدم بين يدي الشاهد القرآني عبارة من العبارات المذكورة التي ألفها النحاة، وساروا عليها في الاحتجاج بالقرآن الكريم، ومن الأمثلة على ذلك قوله: في الأمور التي تصرف الماضي إلى الاستقبال، قال الرضي: [وينقلب إليه أيضاً بدخول 'إنّ الشرطية' وما يتضمن معناها، وبدخول "ما" النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق، ﴿ومَا دَامَتِ ا لسَّمَاوَاتُ[1]، ﴾ لتضمنها معنى "إن" أي: [إن دامت قليلاً أو كثيراً] [2].

وقال في فصل "إن" المخففة" من الفعل: [وإن كان ذلك الفعل متصرفاً وجب أن تفصل المخففة من الفعل، إمّا بالسين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ [3]، ﴾ سوف يكون، أو "قد"[4]، نحو: ﴿ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا[5]. ﴾

وقد يقتصر "الرضي" على موطن الشاهد من الآية التي احتج بها، ولا يكملها، ومثال ذلك: استشهاده بقوله جلَّ وعلا: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ [6]، على﴾أنّ الفعل المضارع ينصرف إلى الاستقبال بلو المصدرية[7]، فاختصر الشارح على أول الآية ولم يكملها.

---

(1) الآية [١٠٧]: سورة هود.

(2) شرح الرضي على الكافية ١٣/٤.

(3) الآية [٢٠]: سورة المزمل.

(4) شرح الرضي على الكافية ٣٣/٤.

(5) الآية [٢٨]: سورة الجن.

(6) الآية [٩]: سورة القلم.

(7) شرح الرضي على الكافية ٢٩/٤.

وعند ذكره لآراء النحاة في النصب بكى قال الرضي: [وعند البصريين "كي" قد تكون ناصبة بنفسها كأن، وجارة مضمراً بعدها "أن" فإذا تقدمها اللام، نحو :﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[1]، فهي ناصبة لا غير بمعني "أن" وليس فيها معنى التعليل، بل هو مستفاد من اللام، وإذا جاء بعدها "أن" فهي إذن جارة لا غير بمعنى لام التعليل[2]، وهناك مواضع كثيرة لم يذكر فيها الرضي الآيات المستشهد بها كاملة.

ومن ملامح منهج "الرضي" في الاستشهاد بالقرآن الكريم وغيره من النصوص عدم الاكتفاء بالشاهد الواحد في المسألة التي يريد شرحها، بل يأتي بشاهد آخر يعضد به الشاهد الأول الذي ساقه لتوضيح القضية، فقد يعضده بشاهد من نوعه، أو من نوع آخر والأمثلة على ذلك كثيرة.

---

(1) الآية [٢٣]: سورة الحديد.

(2) شرح الرضي على الكافية ٤/٥٠.

المبحث الثاني: الأحاديث النبوية والآثار

أولا الحديث:

تعد السنة النبوية الأصل الثاني في التشريع الإسلامي، لأنها جاءت مبينة للقرآن العظيم، وشارحة له كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ [1]﴾ ففصلت مجملة وقيدت مطلقه، وقد اتفق العلماء على حجيتها ووجوب الأخذ بها في التشريع الإسلامي، والأدلة على ذلك كثيرة.

وأمّا في مجال أخذ اللغة وتقنيين قواعدها، فتباينت آراء النحاة فيها، حيث سكت الأوائل عن الاحتجاج بها، وأما المتأخرون فمنهم من جوّز الاستشهاد بها، ومنهم من منعه في تأصيل الدراسات النحوية، مع إجماعهم بأن الرسول عليه الصلاة والسلام أفصح الخلق على الإطلاق، وعلى رأس هؤلاء المانعين ابن الضائع المتوفى (٦٨٠هـ)، وأبو حيان المتوفى (٧٤٥هـ)، ومن والاهم من النحاة[2]، وحجتهم في ذلك ثلاثة أمور:

الأمر الأول:وقوع الاختلاف في ألفاظ الأحاديث النبوية، بسبب روايتها بالمعنى دون اللفظ.

الأمرالثاني:وقوع اللحن في بعض الأحاديث بحجة أن كثيراً من رواتهاكانوا من الأعاجم.

الأمر الثالث: عدم احتجاج أئمة النحو الأوائل بالحديث النبوي[3].

---

[1] الآية [٤٤]: سورة النحل.

[2] الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمد فجال، نادي أبها الأدبي، ط١، سنة ١٩٨٤م، ص١٠١-١٠٤.

[3] الاقتراح في أصول علم النحو، للإمام السيوطي ص ٥٢، وينظرخزانة الادب ٩/١.

لم تسلم أدلة المانعين للاحتجاج بالحديث من النقد، وردّ عليهم بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوين السنة في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، والنقل بالمعنى ليس مقصوراً على الأحاديث النبوية، بل أن تعدد الروايات في الشعر من هذا الوجه، زد على ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والانتحال، ولم يشذ أحد من النحاة ويمنع الاحتجاج بالشعر العربي[١].كما ورد عليهم أيضاً بأن وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية شئ قليل، لا يبنى عليه حكم، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الأحاديث الصحيحة، وأما عدم استشهاد النحاة الأوائل بالحديث فلا يلزم منه عدم صحة الاحتجاج به[٢].

وأما من جوّز الاستشهاد بالحديث النبوي في دراسة النحو العربي فنحاة كثر، قال ابن الطيب الفاسي: [وقد استدل بالحديث في كتب النحاة طوائف منهم: الصفار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي، في شروحهم لكتاب سيبويه، وابن عصفور في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي[٣].

وقال البغدادي: [وأمّا الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوّزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك] [٤]، وغيرهما من النحاة واللغويين كابن فارس وابن جني والجوهري وابن بري وابن خروف وابن هشام الانصاري والسهيلي وابن الشجري والاشموني وابن عقيل – رحمهم الله تعالى.

---

[١] خزانة الأدب ٩/١ بتصرف.

[٢] المصدر السابق ٩/١ والحديث النبوي العربي ص ١٢٢.

[٣] الحديث النبوي في النحو العربي، ص١٠٥.

[٤] خزانة الأدب ١٢/١.

وأما الشاطبي فاعتدل، وتوسط في شأن الاحتجاج بالحديث النبوي، حيث أجاز الاستشهاد ببعض الأحاديث دون بعضها الآخر قال السيوطي: [وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الاحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، و قدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[1].

وقال البغدادي: [وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها.. كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابة لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[2].

فهذه هي اتجاهات النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي، وخلاصة القول في هذه المسألة أرى أن ما ذهب إليه الشاطبي والسيوطي، وغيرهم من النحاة واللغويين هو الرأي الراجح، لأنهم بذلك وقفوا أمام النحاة المانعين للاحتجاج بالحديث مطلقاً ورموهم بالتناقض، لمنعهم الاستشهاد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب على الاطلاق، بينما يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، كما عارضوا أيضاً أصحاب المذهب الثاني الذين جوزا الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقاً من دون تفصيل، ولا تعليل لأن

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو، ص٥٢.

[2] خزانة الأدب ١٢/١.

بعض الأحاديث النبوية رويت بالمعنى، أو جاءت في رواية شاذة، أو حكم عليها بعض الثغاة من المحدثين أنها غلط من الراوي، فمثل هذه الأحاديث الأفضل التوقف عند الاحتجاج بها في مجال الدراسات النحوية واللغوية.

وأما "الرضي" فقد سلك نهج النحاة المتأخرين الذين جوزوا الاستشهاد بالحديث في تأصيل قواعد النحو حيث أكثر من الاحتجاج بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرح الكافية ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: [الثيب يعرف عنها لسانها] (١)، احتج الشارح بهذا الحديث على بيان معنى الإعراب في اللغة حيث قال: [وإنما سمي المعرب معرباً، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه] (٢).

ومما استشهد به "الرضي" على توضيح قاعدة نحوية قوله عليه الصلاة والسلام: [ان الله ينهاكم عن قيل وقال] (٣)، احتج به الشارح على أن العرب قد تنقل بعض الأفعال إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً لأن "قيل" في الحديث المستشهد به فعل ماض مبنى للمجهول ثم استعمل استعمال الأسماء(٤).

ومنها قوله عليه الصلاة والسلام :[الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون

---

(١) سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله بن يزيد القزويني، كتاب النكاح باب استئمار البكر والثيب، بلفظ (الثيب تعرب عن لسانها) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٦٠٨/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٧٠/١.

(٣) صحيح مسلم شرح النووي، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة السؤال، بلفظ(ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) ١٠/١٢ دار الكتاب العربي.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/

والمخلصون على خطر عظيم] [١].استشهد الشارح بالحديث المذكور على جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء على مذهب سيبويه والمتأخرين من النحاة تمسكاً بهذا الحديث وغيره من الشواهد[٢].

ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: [أنا أفصح العرب بيد أني من قريش]، احتج به الشارح على أنّ "بيد" مثل "غير" ولا تجئ إلا في المنقطع مضافة إلى أن وصلتها[٣].

ومنها قوله: [يذهب الصالحون اسلافاً الأول فالأول[٤]] احتج به الرضي في باب الحال على أنها قد تأتي معرفة ولكن تؤول بنكرة، لأن شرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة في الغالب[٥].

وغير ذلك من الأحاديث التي احتج بها الرضي، وهي كثيرة، وكان لا يخرج الأحاديث التي استشهد بها، ولا يشرح مفرداتها.

---

[١] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني مكتبة المعارف بالرياض في اللفظ (الناس كلهم موتى إلا العالمون...) وقال: موضوع مفتري، ملحون ١/١٧٤.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٢/١٢٩ – ١٣٠.

[٣] المرجع السابق ٢/١٢٧.

[٤] فتح البارئ، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية: بلفظ يقبض الصالحون الأول ٧/٥٤٩.

[٥] شرح الرضي على الكافية ٢/١٥ – ١٦.

ثانيا الآثار:

ومن شواهد "الرضي" في شرح الكافية كلام العرب الفصحاء الذين يجوز الاحتجاج بكلامهم، فقد أكثر الشارح من الاستشهاد بكلام العرب، وخاصة أقول الامام على رضي الله عنه حيث احتج بها في عدة أبوبها، حتى تساءل بعض الباحثين عن سبب إكثاره من الاستشهاد بأقوال الإمام على رضي الله عنه ولعل السبب في ذلك ما ذكره يوسف حسن عمر بقوله: إما أن يكون الرضي شيعياً، وإما أن يكون من سلالة الإمام على رضي الله عنه، ثم رجح الاحتمال الاول، لحرص الرضي في إبراز هذا الاعتقاد أثناء شرحه[١]. ومما يقوي التي تؤكد ذلك قوله في جواز تقدم المفعول على الفاعل عند قيام قرينة من القرائن [استخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم][٢]، وقال في باب المركبات: [الحسين رضي الله عنه ثالث الإثني عشر[٣]] وقال في تكلمة الأمور التي أهملها ابن الحاجب في الاستثناء [ما فدى وصى نبياً إلاعلياً] [٤]، وغير ذلك من الأمثلة المتضمنة لهذا الاعتقاد.

وأما الاستشهاد بكلام العرب في التصحيح والترجيح، والموازنة بين آراء النحاة، وأخذ اللغة من الرواة الثقاة فجائز، قال ابن فارس في فقه اللغة: [تؤخذ

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٨/١.

[٢] المرجع السابق، ١٩١/١.

[٣] المرجع السابق نفسه ١٣٧/٣.

[٤] المرجع السابق نفسه ١١٦/٤.

اللغة سماعاً من الرواة الثقاة ذوي الصدق و الأمانة ويتقي المظنون][1]، وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: [وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفحصاء الموثوق بعربيتهم[2]]، وغير ذلك من أقوال علماء اللغة التي تدل على جواز الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء.

فمما استشهد به "الرضي" قول على رضي الله عنه في نهج البلاغة: [أجزأه امرؤ قرنه وآسي أخاه بنفسه] على أنّ الفعل الماضي قد ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، ومعنى كلامه – رضي الله عنه – ليجزي كل أحد منكم خصمه في الحرب، وليواس زميله في الحرب بنفسه ولا يتركه لعدو[3]. ومنه قوله – رضي الله عنه – [وأنتم والساعة في قرن واحد...] احتج به الشارح على حذف الخبر وجوباً على رأي نحاة البصرة[4].

ومن الأبواب التي احتج فيها "الرضي" بكلام على بن أبي طالب رضي الله عنه باب التمييز، فقد استشهد بقوله رضي الله عنه: [ياله مراماً أبعده]، على أن (مراماً) تمييز عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله (ياله) [5].

وفي باب الاستثناء احتج الرضي بقوله رضي الله عنه: [وقد كنت وما أهدد بالحرب] على مجئ الواو في خبر "كان" بغير "إلا" تشبيها لها بالحالية[1]، وغير ذلك من الأبواب التي استشهد فيها الرضي بكلام على رضي الله عنه.

---

[1] الصاحب فقه اللغة لابن فارس ص٤٨.

[2] الاقتراح في علم الاصول النحو ص٥٦.

[3] شرح الرضي على الكافية ١٢/٤.

[4] المرجع السابق ٢٨٣/١.

[5] المرجع السابق نفسه، ٦٠/٢.

كما استدل الشارح بأقوال على رضي الله عنه احتج كذلك بنصوص من كلام عمر بن الخطاب رضي لله عنه، ومن ذلك استشهاده بقوله رضي الله عنه: [إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، وليذك لكم الأسل والرماح]، على أنّ التحذير هنا يحتمل أمرين: أمر المتكلم أي: لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب أي: [بعدوني عن مشاهدة حذفه][٢].

ومنه قوله رضي الله عنه: في كتابه إلى أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – لما لحن كتابه، قال: [عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً]، استشهد به الرضي على أنّ"لما" قد تستعمل في الاستثناء، وتدخل هي و"إلا" على الماضي إذا تقدمها قسم السؤال نحو: نشدتك بالله إلا فعلت، وقول أمير المؤمنين المذكور آنفاً. وغير ذلك من الآثار التي يصح الاحتجاج بها وهي كثيرة في كتابه.

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١٠٣/٢.

[٢] المصدر السابق، ٤٨١/١.

المبحث الثالث: الشواهد الشعرية

لا خلاف بين علماء اللغة في الاحتجاج بشعراء الطبقة الأولى والثانية، أما الطبقة الثالثة فقد اختلف في الاستشهاد بشعرائها، فذهب بعض النحاة إلى جواز الاحتجاج بها، وأما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشعرائها في اللغة والنحو والصرف[١]، قال جلال الدين السيوطي: [أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في العربية] [٢].

وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، وهذا ما اختاره الزمخشري، ووالاه "الرضي" في شرح الكافية حيث احتج بشعر كل من أبي تمام والمتنبئ وبشار بن برد وأبي نواس، والاشجع السلمي[٣]، وغيرهم من الشعراء المولدين في مسائل كثيرة في شرح الكافية، وإن لم يستحسن ذلك[٤].

والمتأمل في شواهد"الرضي" الشعرية يرى أنه يكثر من الاستشها وبالشعر العربي الخالص في تأصيل قواعد النحو والترجيح بين آراء أهل البصرة والكوفة، وخاصة شعراء الطبقات الثلاثة، وأما الطبقة الرابعة فيقل تمثيله بشعرائها.

---

[١] خزانة الادب ١/٦ – ١٩.

[٢] الاقتراح في علم اصول النحو ص٧٠.

[٣] خزانة الأدب ١/١٩.

[٤] شرح الرضي على الكافية، ٤/٤١٢.

وتبلغ شواهد "الرضي" الشعرية حوالي تسعمائه وسبعة وخمسين شاهداً كما ذكر ذلك البغدادي في مقدمة كتابة القيم: [خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب][1].

وإليك بعض النماذج التي توضح منهج الرضي في الشواهد الشعرية.

قال عمرو بن كثوم:-

وأنـــا ســـوف تـــدركنا المنايـــا *** مقـــــدرة لنـــــا ومقـــــدّرينا[2]

استشـهد بـه "الرضـي" علـى جـواز عطـف حـالي الفاعـل والمفعـول الآخـر: كقولـك: لقيت زيداً راكباً ماشياً[3].

ومما استدل به قول ذي الخرق الطهوي:

يقـول الخنـا وأبغـض العجـم ناطقـاً *** إلى ربنـا صـوت الحمـار اليجـدع[4]

علـى أن الـلام فـي قولـه: "اليجـدع" ليسـت للتعريـف بـل هـي اسـم موصـول دخـل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول[5].

وربمـا احـتج الشـارح بالبيـت الواحـد فـي أكثـر مـن موضـع والشـاهد مختلـف في كل مرة، ومن ذلك قول الشاعر:

---

[1] خزانة الأدب ١/٦ – ١٩.

[2] ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تحقيق أيمن ميدان، ص ٣١٠.

[3] شرح الرضي على الكافية ٢/١١.

[4] خزانة الأدب ١/٣١.

[5] شرح الرضي على الكافية ١/٤٤.

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل *** تهددكم إياي وسط المجالس[1]

استشهد الشارح بالبيت السابق مرة على أنّ (تهددكم) فاعل للظرف (حقاً) لاعتماده على همزة الاستفهام، وتقدير الكلام، أفي حق تهددكم إياي[2].

واستشهد به مرة أخرى على أن (حقاً) ظرف منصوب بنزع الخافض أي: في حق[3].

ومما احتج به الرضي في أكثر من موضع قول الشاعر:

وحاتم الطائي وهاب المئي

استدل الشارح بالبيت في باب العدد على أن الأخفش يري: أن أصل (المئي) في البيت (المئين) ثم حذفت النون للضرورة[4]، واحتج به مرة أخرى في جواز حذف نون الجمع للضرورة[5].

وقد يعقب على البيت الذي استشهد به، ويشرح معناه العام، ومن نماذج ذلك بيانه لمعنى بيت امرئ القيس الذي احتج به الكوفيون في باب التنازع على

---

(1) خزانة الأدب ١/٤٠١.

(2) خزانة الأدب ١/٤٠١.

(3) المصدر السابق ٢/٩٢.

(4) شرح الرضي على الكافية، ٣/٣٠٣.

(5) المصدر السابق، ٣/٣٧٩.

أن أعمال الأول هو المختار حيث قال: [والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يعاش به، لكنت اكتفي بذلك لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أطلب المجد] [1].

وقد يكتفي بربع البيت، ومن ذلك استشهاده بقوله: [أمرتك الخير]، و[أستغفر الله ذنباً] على جواز حذف حرف الجر من المفعول الثاني[2]، فقوله: [أمرتك الخير] إشارة إلى قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *** فقد تركتك ذا مال وذا شنب[3]

وقوله: "أستغفرت الله ذنباً" إشارة إلى قول أحد الشعراء:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه *** رب العباد إليه الوجه والعمل[4]

وكان يعزو بعض الأبيات الشعرية التي احتج بها إلى قائليها، وربما اكتفى بقوله: وقال الشاعر، أو كقول الشاعر، أو كقول الآخر، أو قوله، والغالب في منهجه الثاني، وكان لا يعرب الشواهد التي احتج بها في شرحه.

---

[1] المصدر السابق نفسه ٢١٣/١.

[2] شرح الرضي على الكافية ١٣٩/٤.

[3] قوله: أمرتك الخير: الأصل امرتك بالخير، فالخير منصوب بنزع الباء بدليل (ما أمرت به)، و(الشنب) جميع ما يملك بمعنى المال، وقيل: المال الأصل الثابت كالعقار والدور، والبيت لأغشى طرود، وقيل لغيره.
ينظر: خزانة الأدب ٣٣٩/١ – ٣٤٢.

[4] قوله: استغفر الله الأصل: استغفر الله من ذنب، "رب" صفة للإسم الكريم، والوجه القصد والتوجه.
ينظر: خزانة الأدب ٩٨/٣.

وقد يستشهد الشارح بشعر المحدثين، أو يأتي به لمناسبات معنوية، أو من أجل التمثيل والاستئناس[١]، وهذا هو الارجح، والشواهد على ذلك كثيرة فمنها: قول أبي نواس:

غير مأسوف على زمن *** ينقضي بالهم والحزن[٢]

أتى به الشارح على جواز إجراء النفي الضمني مجرى النفي الصريح[٣].

وقول أبي تمام:

لُعاب الأفاعي القاتلات لعابه *** وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل[٤]

أورده الشارح على جواز تأخير المبتدأ عن الخبر، إذا كانا معرفتين ووجدت قرينة معنوية تدل على تعيين المبتدأ، فالمبتدأ في البيت السابق (لعابه) والخبر (لعاب الأفاعي) أي: لعابه مثل لعاب الأفاعي[٥].

وقول المتنبئ:

لله ما فعل الصوارم والقنا *** في عمرو حاب وضبة الأغنام[٦]

---

[١] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي، ص ١٩٤.

[٢] خزانة الأدب ٣٤٥/١ – ٣٤٦.

[٣] شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١.

[٤] والأرى: مالزق في العسل في جوف الخلية، والجني: العسل، اشتارته، استخرجته، والعواسل جمع عاسله وهي مستخرجه العسل، خزانة الأدب ٤٤٧/١.

[٥] شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١ – ٢٥٨.

[٦] شرح ديوان المتنبئ لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٢٥/٤،/ ورواية الديوان: مهلاً إلا الله ما صنع القنا.

استأنس به نجم الأئمة على جواز ترخيم المضاف غير المنادى على مذهب الكوفيين، فقوله: (حاب) ترخيم (حابس) والاصل عمرو حابس[١].

وأما البصريون فيمنعون ترخيم المضاف لأن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء في النداء تخفيفاً وقوله:

بدت قمراً ومالت خوط بان *** وفاحت عنبراً ورنت غزالاً[٢]

أتى به "الرضي" على جواز مجئ الحال غير مشتقة إذا كان المقصود منها التشبيه، لأن المعنى (بدت مضيئة) كالقمر، ومالت متثنية كخوط بان، وفاحت طيبة النشر كالعنبر، ورنت مليحة المنظر كالغزال[٣].

وفي باب الحال استأنس الشارح بقول بشار بن برد:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها *** خرجت مع البازي على سواد[٤]

على جواز مجئ الجملة الاسمية الحالية مجردة عن الواو، كجملة (على سواد) فإنها حال من التاء في (خرجت) [٥].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/١.

[٢] خزانة الأدب ٢٢٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٣/٢.

[٣] خزانة الادب ٢٢٨/٣، وشرح الرضي ٤١/٢ – ٤٢.

[٤] ديوان بشار بن برد، شرح مهدي محمدنا صو الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص٣٧٠

[٥] شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١.

فهـذه دراســة وصـفية لـبعض شـواهد "الرضــي" التــي اعتمـد عليهـا فــي شـرح الكافيــة، وقـد ثبـت لــي مــن خــلال العـرض الســابق أنهـا كثيـرة، ومتنوعــة خاصــة الشواهد القرآنية والشعرية، ولا غرابة في ذلك لأنه استقاها من روافد كثيرة.

الباب الثالث

آراء الرضي وموقفه من المصطلحات والأصول النحوية

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الاول: آراء الرضي ومتابعاته
- الفصل الثاني: موقف الرضي من المذاهب النحوية في المسائل الخلافية
- الفصل الثالث: موقف الرضي من المصطلحات والأصول النحوية.

الفصل الأول

آراء الرضي ومتابعاته

ويضم ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: آراء الرضي التي تابع فيها نحاة المدرستين والمتأخرين.
- المبحث الثاني: موافقات الرضي لابن الحاجب
- المبحث الثالث: آراء الرضي واختياراته

المبحث الأول: آراء الرضي التي تابع فيها نحاة المدرستين والمتأخرين:

نشأ النحو العربي ونما في إقليم البصرة، وارتبط تاريخ وضعه ارتباطاً وثيقاً بنحاة مدرسة البصرة الأوائل منهم: نصر بن عاصم الليثي المتوفى (٨٩هـ)، وعنبسة بن معدان الفيل، وعبد الرحمن بن هرمز الاعرج ت(١١٧هـ) ويحيى بن يعمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء ت (١٥٤هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي، والاخفش الأكبر، وسيبويه، وغيرهم من نحاة البصرة الذين وضعوا قواعده وأسسوا أصوله[١].

ومن العلوم أن لكل من المدرستين خصائص تميزها عن الأخرى فمن أهم سمات مدرسة البصرة البارزة ما يلي:-

١) الاعتماد على العقل أي: أنها تعتمد على العقل أكثر مما تعتمد على النقل، لذلك لا يلتفتون إلى كل مسموع، بل يختارون منه ما يتفق مع أصولهم ثم يهملون الباقي أو يؤولونه بحجة أنه قليل أو نادر.
٢) الاكثار من التأويل والتقدير في النحو نتيجة تأثرهم بالفلسفة والمنطق.
٣) الاستقراء والسماع عن العرب الموثوق بعربيتهم[٢].
٤) التحرى والتثبت في الرواية، والبحث والتدقيق في الشواهد.
٥) تأسيس قواعد النحو على الكثير الشائع في الاستعمال العربي، وتأويل ما خالف ذلك[٣].

---

[١] نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة، ص٢٦ – ٣٠.
[٢] المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٧ – ٢٢. ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٨٤.
[٣] المصدر السابق ص ١٧ – ٢٢

٦) القياس على الكثير المطرد من كلام العرب، وأما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه، فالمدرسة البصرية عرفت بالقياس، لاعتمادها عليه، وتحكيمه في كل شئ[١].

يعد الرضي من النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد نشأة المذاهب النحوية واكتمال قواعدها، وكان ذا رأي وبصيرة، وقدرة على الموزانة بين آراء النحاة، ولم يك جامداً على رأي واحد، بل كان يناقش ويعلل، ويختار ما استصوبه، فتارة يرجح آراء البصريين أو يميل إليها، وتارة ينحاز إلى نحاة الكوفة وقد يوافق معاصريه ويؤيدهم في بعض الآراء، والهدف من ذلك معرفة موقف الرضي من المدارس النحوية وتحديد الاتجاه الذي سلكه في المسائل التي تابع فيها نحاة البلدين فهل كان بصرياً أم كوفياً.؟

المطلب الأول: المسائل التي تابع فيها نحاة البصرة:

١/ الأولى بالعمل في التنازع:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كل واحد من العاملين في الإسم الظاهر المتنازع فيه، ولكن اختلفوا في الأولى، منهما فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى في نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيد، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى[٢].

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، ص٨٤.

ينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٧ – ٢٢ وتاريخ النحو لسعيد الافغاني ص٢٤ – ٤٠– ٦٤– ٧٦ ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة للطنطاوي ص١٠٢.

[٢] شرح الكافية الشافية للعلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق الدكتور، عبدالمنعم أحمد، دار المأمون للتراث ٦٤١/٢ – ٦٤٤، وشرح ابن عقيل ٥٤٨/١.

احتج كل من الكوفيين والبصريين لما ذهب إليه بالنقل والقياس، فاستشهد الكوفيون أولاً بقول امرئ القيس وغيره من الشواهد.

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلب، قليل من المال[1]

قال الكوفين: (قليلٌ) معمول للفعل الأول، ولو كان معمولاً للفعل الثاني لنُصب[2]، أجاب البصريون بأن قول امرئ القيس السابق ليس من باب التنازع لفساد المعنى، لأنّ "لو" تنفي شرطها وجزاءها، فقوله: [أن ما أسعى لأدني معيشة] شرط "لو" أي لو ثبت أنّ سعيي لأدنى معيشة، وقوله [كفاني] جزاء "لو" وقوله: [لم أطلب قليل من المال] عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، أي: منفي، بل معنى البيت: [لو كان سعيي لقليل من المال لكفاني ماوجدته منه عن السعي، ولم يكن مني طلب، مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن، ولكني أسعى لتحصيل مجد مؤثد لنفسي ولعقبي يرجع إليه عند التفاخر] [3]، وهذا ما يؤكده قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل *** وقد يدرك المجد المؤتل أمثالي[4]

وأما القياس فقالوا: إن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالثاني، فما دام مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به[5].

---

[1] ديوان امرئ القيس ص٣٩..

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري دار احياء التراث العربي، ٨٣/١.

[3] شرح الرضي على الكافية ٢١٢/١ – ٢١٣.

[4] ديوان امرئ القيس ص ٣٩.

[5] الانصاف في مسائل الخلاف، ٨٤/١.

وأما البصريون فاحتجوا بأن الأولى والمختار إعمال الثاني بقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرا [1]، قال﴾ (قطرا) معمول للفعل الثاني وهو (أفرغ) ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه: وبقوله: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ [2]، فف﴾ي هذه الآية أعمل الثاني، وهو (أقرؤوا) ولو أعمل الأول لقال: اقرءوه[3]، وغير ذلك من الشواهد الشعرية والنثرية التي استدل بها البصريون على أن إعمال الثاني أولى، وأما القياس، فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الأول، وليس في اعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى[4].

وافق الرضي البصريين في كون إعمال الثاني أولى من الأول، لأنه أقرب إلى المعمول، فالأولى أن يختص به دون الأبعد، ثم قال: [ولاشك مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم] [5].

---

(1) الآية [٩٦] سورة الكهف.

(2) الآية [١٩] سورة الحاقة.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف، ٨٧/١

(4) المرجع السابق، ٩٢/١.

(5) شرح الرضي على الكافية، ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

٢/ تقديم المستثنى على المستثنى منه:

اختلف نحاة البلدين في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه في السعة نحو: إلا طعامك ما أكل زيد، ونحو: إلا زيداً ضربني القوم، فذهب نحاة البصرة إلى عدم جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المستثنى منه في السعة، نص على ذلك الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج[١].

أما البصريون فاحتجوا على منع تقديم المستثنى على المستثنى منه، بأنه يؤدي الى أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، وذلك لا يجوز لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، فما دام لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢].

ومنهم من تمسك بأن الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد وإلا زيداً، والمعنى واحد، فلما جاري الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه[٣].

---

[١] الانصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٧٤ .

وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٠٣ – ٧٠٤

[٢] الانصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٧٦ .

[٣] المرجع السابق، ١/٢٧٦ .

ثم رجح الشارح المحقق مذهب البصريين على مذهب الكوفيين في هذه المسألة، لعدم سماع مثل هذا عن العرب، وقال: ويمنعه القياس لأنّ رتبة المستثنى بعد المستثنى منه[1].

وليس الأمر كما زعم "الرضي": أن الكوفيين لم يحتجوا بالسماع، بل استدلوا على جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه بالسماع عن العرب الموثوق بهم ومن ذلك قول الشاعر:

وبلدة ليس بها طورى *** ولا خلا الجن بها إنسى[2]

حيث قدّم المستثنى على المستثنى منه، وأصل العبارة: [ولا بها إنسى خلا الجن] [3].

وقول الكميت:

فمالي إلا آل أحمد شيعة *** ومالي إلا مشعب الحق مشعب[4]

حيث قدم الشاعر في الموضوعين المستثنى على المستثنى منه، وأصل نظم الكلام: ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مشعب إلا مشعب الحق[5].

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٨٤/٢.

[2] قوله: ليس بها طوري: العرب تقول: ما بالدار طورى، وما بالدار دورى وما بالدار ديار، تريد ما بالدار أحد، ينظر: خزانة الادب ٣٣٣/٣.

[3] الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٧٤/١.

[4] الشيعة: هم الأنصار والاتباع والأعوان، ومشعب الحق: مذهب كما روى في مكانه وهو الطريق الثابت الذي لا يحوز الانحراف عنه، وقال ابن منظور: هو طريقه المفرق بينه وبين الباطل ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة شعب ج٥٠٢/١ والمعجم الوسيط ٥٠٣/١.

[5] شرح الرضي على الكافية ٨٤/٢.

وقول الآخر:

الناس ألب علينا فيك ليس لنا *** إلا السيوف وأطراف القنا وزر[1]

وأصل الكلام: ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا[2].

٣/ نصب المضارع بعد (حتى) ولا كي ولام الجحود:

اختلف نحاة المدرستين في ناصب المضارع بعد (حتى) ولام كي ولام الجحود، فذهب البصريون إلى أن هذه الأدوات حروف جر، ولا ينصب شئ منها بنفسه، لأنها من عوامل الأسماء، ولا يعمل شئ منها في الأفعال، ولمجئ "أن" ظاهرة بعد لام كي خاصة[3].

كقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي *** فتتركها شنا ببيداء بلقع[4]

وأما الكوفيون فقالوا: إنّ (حتى) واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب[5].

---

[1] قوله (ألب) مجتمعون متألبون اي تضافروا على خصوماتنا وارادة النيل منا، ينظر: المعجم الوسيط ٢٣/١.

[2] الانصاف في مسائل الخلاف ٢٧٦/١.

[3] شرح الرضي على الكافية ٨٤/٢.

[4] قوله: شنا: يابسة والبيداء: الصحراء التي تبيد سكالها، أي تهلكه، البلقع: الخالية، خزانة الادب ٥٨٥/٣

[5] الانصاف في مسائل الخلاف ٥٧٥/٢ وشرح الرضي على الكافية ٥٣/٤.

وبعد ذكره لآراء الفريقين وأدلتهم، ضعف الشارح ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: [وفيما قالوا بُعْدٌ، لأن الأصل عدم خروج الشئ عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل] [١].

٤/ (لكن) أصلها ودلالتها:

تعد (لكّن) من الحروف الناسخة للمبتدأ والخبر، وهي تفيد الاستدراك، وفُسر الاستدراك، بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، نحو: ما هذا ساكناً لكنه متحرك، وما زيد شجاعاً لكنه كريم، وقيل: أنها تارة ترد للاستدراك، وتارة للتوكيد، فمثال دلالتها على التوكيد: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادته "لو" من الامتناع[٢].

اختلف نحاة المدرستين في أصل "لكنّ" فذهب البصريون إلى أنها مفردة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من "لا" و"إنّ" المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصلها: "لا كإنّ" فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فصارت "لكن"[٣].

وقال الفراء من الكوفيين هي مركبة، وأصلها "لكن" أن" فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون "لكن" لالتقاء الساكنين[٤]، وبعد عرضه لآراء الفريقين، وافق

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٥٣/٢.

[٢] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين، دار احياء التراث العربي ٢٩٠/١، ٢٩١. والصاحبي في فقه اللغة لابى الحسين احمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص٢٦٨.

[٣] شرح الرضي على الكافية ٣٧٢/٤ بتصرف.

[٤] مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ٢٩١/١.

الشارح نحاة البصرة في كونها مفردة بقوله: [ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك.. والأصل عدم التركيب] [١].

٥/ "مهما":

لقد تباينت آراء النحاة في أصل "مهما" فقال بعضهم: هي مفردة جاءت على وزن "فَعْلى" فحقها على هذا الرأي أن تكتب بالياء، وقال الخليل والزجاج: هي مركبة، إلا أن الخليل يرى أنّ أصلها "ما" ألحقت بها "ما" كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: متى ما، وإمّا، ثم استكره تتابع المثلين، فأبدل ألف "ما" الأولى "ها" لتجانسهما في الهمس، ويرى الزجاج أنها مركبة من "مهْ" بمعنى "كُفّ" و"ما" الشرطية، وافق الشارح الخليل بن أحمد وقال: [وقول الخليل قريب، قياساً على أخواتها، وأما قول الزجاج ففيه بُعْد][٢].

٦/ حذف حرف النداء من اسم الإشارة:

اتفق النحاة على جواز حذف حرف النداء نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[٣]، لا مع النكرة والمندوب والمستغاث، ولكن اختلفوا في حذفه من اسم الإشارة، فذهب الكوفيون إلى جواز حذفه استناداً على كونه معرفة قبل النداء، واستشهاداً بقوله عزّ وجلّ: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء ﴾[٤]، بينما يوافق الشارح

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٢/٨٤.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٢/٨٤.

[٣] الآية [٢٩] سورة يوسف.

[٤] الآية [٢٩] سورة يوسف.

الكوفيين على احتجاجهم بالآية، وقال: ليس فيها دليل على جواز حذف حرف النداء، لأن هؤلاء خبر المبتدأ[1].

٧/ إعراب قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ [2]: - ﴾

قد يقدم الشارح المحقق أحد البصريين، ويختار رأيه ويؤيده كما قدم قول الجرمي في إعراب قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ،على قول﴾المبرد، حيث قال: "مخرجون" خبر لأنكم الأولى، وأنكم الثانية معادة لتأكيد الأولى، لما تراخى ما بينهما وبين الخبر، ثم قال [وقول الجرمي هو الحق]، وقال المبرد :(أنكم مخرجون) مبتدأ، خبره "إذا متم" والجملة الاسمية: خبر أنكم الأولى، أي أنكم وقت موتكم إخراجكم[3].

٨/ العامل في المصدر:

وقد يوافق أصحاب الطبقة السادسة من البصريين، أو ممن غلبت عليهم النزعة البصرية، فيختار قولهم، ويقدمه على قول الرواد الأوائل، كما اختار قول المأزني والمبرد والسيرافي، وقدمه على رأي سيبويه في ناصب المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً [4]، ﴾وقوله: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً[5]، ونحو قعدت جلوساً. قال الرضي: [ومذهب سيبويه في كليهما أي المصدر منصوب بفعله المقدر، أي تبتل إليه وتبل تبتيلا، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا، وقعدت وجلست جلوساً]. ثم قال: ومذهب المازني

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٤٢٦/١.

(٢) الآية [٣٥] سورة المؤمنين.

(٣) شرح الرضي ٣٦٤/٤ – ٣٦٥.

(٤) الآية [٨] سورة المزمل.

(٥) الآية [١٧] سورة نوح.

والمبرد والسيرافي، أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه[1].

[1] شرح الرضي على الكافية، ٣٠٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/١ – ١١٢.

٩/ العامل في المفعول معه:

وعندما اختلف النحاة في عامل المفعول معه، نحو أنا سائر والنيل وأعجبني سيرك والنيل تابع الرضي أهل البصرة بقوله: [اعلم أن مذهب جمهور النحاة أنّ العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"][(١)]، وبقوله: [والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي] [(٢)].

وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل فيه معنوياً، وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، وقال عبدالقاهر: هو منصوب بنفس الواو [(٣)].

١٠/ هل الفعل (دخلت) لازم أم متعدٍ؟:

ذكر "الرضي" أنّ دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان، أولاً نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر.. وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه، وقال الجرمي: دخلت: متعد، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه، ثم رجح ما ذهب إليه سيبويه بقوله: والأصح أنه لازم، ألا

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٥١٨/١.

(٢) المرجع السابق، ٥١٨/١.

(٣) المرجع السابق نفسه ٥١٨/١، ينظر: شرح المفصل٤٩/٢ أوضح المسالك إلى ألفية ابن هشام ٥٤/٢ وحاشية الصبان على الاشموفي ١٣٥/٢ – ١٣٦.

ترى أنّ غير الأمكنة بعد (دخلت) يلزمها "في" نحو: دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان.

وكثيراً ما تستعمل "في" مع الأمكنة نحو: دخلت في البلد، وقوله: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ ﴾[1]، وكون﴿مصدر (دخلت) على الدخول، والفعول في مصادر اللازم أغلب، وكونه ضد (خرجت)، وهو لازم اتفاقاً، يرجحان كونه لازماً[2].

١١/ علة بناء المنادي المفرد المعرفة:

اتفق الشارح مع البصريين في علة بناء المنادي المفرد المعرفة نحو: يا زيد، وقال: [وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً، وذلك لأنّ "يازيد" بمنزلة "أدعوك"[3].

١٢/ حكم فعل الأمر:

وفي حكم الأمر نهج "الرضي" منهج البصريين في أنّ فعل الأمر مبنى على السكون لا معرب مجزوم كما يرى نحاة الكوفة[4].

---

(١) الآية [٤٥] سورة إبراهيم.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٩٢/١.

(٣) المصدر السابق ٣٥٠/١. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٣٢٣/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٤ والانصاف ٤٨٤/٢.

١٣/ ترخيم المضاف:

أجاز الكوفيون ترخيم المضاف، وقالوا: يقع الحذف في آخر الاسم الثاني، واحتجوا لرأيهم بقول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظّكم يا آل عكرم واذكروا *** أواصرنا والرحم بالغيب يذكر[١]

أي: يا آل عكرمه، فحذف الشاعر آخر المضاف إليه من أجل الترخيم.

وبقول الآخر:

أبا عُرو لا تبعد فكل ابن حرة *** سيد عوه داعي ميتة فيجيب[٢]

فقوله: أبا عرو أصله: أبا عروة، فرخم آخر المركب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه[٣]. انحاز الشارح الى نحاة المدرسة البصرية في منعهم ترخيم المضاف والمضاف إليه، وقال: [ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف لم يمتزج امتزاجاً تاماً يصح حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أنّ إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة][٤]، ثم قال: [إنما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف إليه على ما اختاره البصرية، لأن المركب الإضافي إذا سمي به يراعى حال جزأيه قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه، وأمّا من حيث المعنى كزيد، فلا بد أن

---

[١] ينظر: الانصاف ٢١٤/١.

[٢] الانصاف في مسائل الخلاف ٢١٤/١.

[٣] شرح الرضي ٣٩٤/١.

[٤] المرجع السابق ٣٩٦/١.

يراعى فيه اللفظ المعنى، فإذا روعي ذلك لم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى، إذ ليس بآخر الأجزاء، ولم يكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية][1].

١٤/ دخول "يا" على ذي اللام:

اختلف البصريون والكوفيون في نداء ما فيه الألف واللام، فقال الكوفيون يجوز نداءه، إذا فصل بينهما باسم مبهم نحو: يا أيها الرجل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام، لأن الألف واللام تفيد التعريف و"يا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان[2].

١٥/ العامل في خبر "ما" النافية:

سار الشارح على درب البصريين في كون "ما" النافية تعمل في الخبر وهو منصوب بها خلافاً للكوفيين القائلين بأن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، واحتجوا على امتناع عملها في الخبر بالقياس، لأنّ الحرف إما إن يكون مختصاً بالأسماء كحروف الجر، وإما أن يكون مختصاً بالأفعال كحروف الجزم، وأما إن كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام "هل" فلما كانت "ما" مشتركة بين الاسم والفعل وجب

---

[1] المصدر السابق نفسه ٣٩٦/١.

[2] الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٨/١ – ٢٠٩.

أن لا تعمل. وأما البصريون فاحتجوا بشبهها بـ"ليس" فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل "ليس" الرفع والنصب[1].

كما تابعهم في منع العطف على الضمير المتصل المجرور بدون إعادة حرف الجر، فلا يجوز عند البصريين نحو: مررت بك وزيد، وذهب مذهبهم في كون لام الجحود لا تنصب بنفسها كما يرى الكوفيون، وتشيع لمذهب البصريين في أن الميم المشددة في "اللهم" عوض عن "يا" التي للتنبيه في النداء، خلافاً للفراء الذي يقول: أصله: يا أله أمنّا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، قال الرضي: [وليس بوجه لأنك تقول: اللهم لا تؤمهم بالخير][2]. وغير ذلك من القضايا التي وافق فيها الشارح نحاة المدرسة البصرية.

المطلب الثاني: المسائل التي تابع فيها نحاة الكوفة

من المعلوم أنّ مدرسة الكوفة نشأت بعد نمو واكتمال أسس مدرسة البصرة، فالإمام الكسائي والفراء زعيماً مدرسة الكوفة كانا تلميذين للأخفش رائد نحاة البصرة بعد سيبويه، وذكر علماء اللغة والنحو، أن مدرسة الكوفة لها سمات وخصائص تميزها عن مدرسة البصرة، فمما اختصت به ما يلي:

١) الاعتماد على النقل والاهتمام به، والتوسع في رواية لغات القبائل وأشعار العرب، واحترام ما سمع عن العرب ولو كان بيتاً واحداً.
٢) عدم التأويل والتقدير في الغالب الأعم.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ١٠٧/١ – ١٠٨.
(٢) المصدر السابق ٣٨٤/١، والإنصاف ٢١١/١ – ٥٩٣/٢ – ٧٨٢.

٣) القياس على القليل النادر، فلا مانع عندهم من بناء قاعدة نحوية على شاهد واحد.

٤) الإكثار من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، وعدم ردها أو الطعن فيها[١]، وكان الرضي يميل إلى نحاة مدرسة البصرة، فيختار الكثير من آرائهم ويؤيدها بذكر الأمثلة والشواهد، وموافقة "الرضي" لنحاة البصرة سمة واضحة في شرحه لنزعته البصرية، وقد يوافق الكوفيين في بعض مسائل النحو وإليك بعض النماذج التي ناصر فيها نحاة الكوفة:

١/ ناصب القضلات:

رجح "الرضي" رأي الكوفيين في قضية العامل في الفضلات حيث قال: [واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل وهو قريب.. وقال هشام بن معاوية هو الفاعل، وليس ببعيد، وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين أقرب][٢].

٢/ العامل في المبتدأ:

وفي عامل المبتدأ تابع الكوفيين في كون المبتدأ والخبر يترافعان بعد أن أورد عدة آراء في هذه القضية، واختلاف النحاة فيها طويل. قال الرضي: [وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون، هو الابتداء، وقال الكسائي والفراء: هما

---

[١] ينظر ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢٩٦/٢، وتاريخ الادب العربي لبروكلمان ١٩٤١/١ والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٩٥ – ١٠٠، والاقتراح في علم أصول النحو ص٨٤.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٦٣/١ – ٦٤.

يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل، وقال بعضهم: المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر][1].

كما اختلف النحاة في العامل في المبتدأ اختلفوا أيضاً في العامل في الخبر فذهب قوم إلى أنه مرتفع بالابتداء، وذهب آخرون إلى أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، وقال بعضهم: إنه يرتفع بالمبتدأ[2].

٣/ "رب":

وفي دراسة (ربّ) واستعمالاتها تابع الشارح نحاة الكوفة والأخفش في كونها اسماً حيث قال: [ولا خلاف في اسميتها] [3]، وقال في موضع آخر: [ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعنى كونها اسماً] [4].

٤/ دلالة "لو" على الاستقبال:

تدل "لو" الشرطية على المضي سواء دخلت على الماضي أو على المستقبل، وذهب الفراء إلى أنها تستعمل في المستقبل، كـ(إن) نحو [اطلبوا العلم ولو بالصين]، وافق الشارح الفراء في دلالة "لو" على الاستقبال حيث قال: [أن استعمال "لو" في المستقبل ولو قليل ثابت لا ينكر] [5].

---

(١) المصدر السابق، ٢٢٧/١. وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١، والتبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، منشورات جامعة أم القرى ١٠٠/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ٢٨٨/٤.

(٤) المصدر السابق، ٢٩٠/٤.

(٥) المصدر السابق نفسه، ٤٥٠/٤ – ٤٥١.

٥/ تقديم التمييز:

انضم الرضي إلى الكوفيين في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو : عرقاً تصبب زيد، وشحماً تفقأ الكبش، قياساً على تقديم معمولات الأفعال المتصرفة، واستدلوا كذلك بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها *** وما كان نفساً بالفراق تطيب[١]

قالوا: نصب الشاعر"نفساً" على التمييز، وقدّمه على عامله وهو "يطيب"[٢]. وقال الرضي: [وليست العلة بمرضيه – أي علة المانعين – إذ ربما يخرج الشئ عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل] [٣].

٦/ ندبة النكرة:

مال الشارح إلى مذهب الكوفيين في تجويز ندبة النكرة، حيث قال: [وأما المتوجّع منه فإنك تقول: وامصيبتاه، وليست بمعروفة أي: ليس مشهوراً لأن ضابط المندوب أن يكون معرفة مشهوراً[٤]. وغير ذلك من القضايا التي سار الرضي فيها على درب الكوفيين مثل رأيهم في اسمية "رب" وأن "لولا" مركبة من "لو" وحرف النفي "لا" كما يرى الإمام الكسائي.

المطلب الثالث: المسائل التي تابع فيها النحاة المتأخرين:

وقد يسلك "الرضي" طريقة النحاة المحققين الذين ينتقون الراجح من آراء البصريين والكوفيين، أو كبار النحاة، ويعود ظهور هذا الاتجاه إلى هجرة نحاة البصرة،

---

(١) ينظر الانصاف ١/ ٤٩٣.

(٢) ينظر: الانصاف ٣٩٣/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٧١/٢

(٤) المرجع السابق، ٤٢٠/١ – ٤٢١.

والكوفة إلى بغداد، ونشأة جيل جديد أخذ عن نحاة المدرستين، ثم جمع بين ما استحسنه وانتقاه من آراء شيوخه على اختلاف اتجاهاتهم النحوية. [١] وفيما يلي بعض المسائل التي وافق فيها جمهور النحاة أو بعض المتأخرين:

١/ جواز مجئ أحوال متخالفة لشئ واحد:

وافق الشارح المحقق جمهور النحاة على جواز مجئ أحوال متخالفة لشئ واحد حيث قال: [وجوّز الجمهور، وهو الحق، أن يجئ لشئ واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو: اشترتت الرمان حلواً حامضاً، أو غير متضادة] [٢]، كقوله تعالى: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُوماً مَّدْحُوراً [٣]. ﴾

٢/ دلالة واو العطف:

وعندما اختلف النحاة في دلالة "واو" العطف، فهل تأتي لمطلق الجمع؟ أم أنها تدل على الترتيب؟ انضم الشارح إلى جمهور البصريين والكوفيين، في كونها تأتي لمطلق الجمع[٤]، حيث قال: [ودليل الجمهور استعمالاتها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما الثاني فيه قبل الأول[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ [٦]، وقوله﴾ تعالى: ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا [٧]،﴾ثم قال: في تأييد رأي الجمهور، فلو كانت الواو تأتي

---

[١] المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٤٥ – ٢٤٨، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة النجار ٢٢١/٢ – ٢٢٢، ومدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص ٧٠ – ٧١.

[٢] شرح الرضي على الكافية، ١٢/٢.

[٣] الآية [١٨] سورة الاعراف.

[٤] التبصرة والتذكرة للصيمري ١٣١/١، وشرح جمل الزجاج لابن هشام الأنصاري، تحقيق على محمد عيسى، عالم الكتب، ص١١٥.

[٥] شرح الرضي على الكافية، ٢٨٨/٤.

[٦] الآية [٤٣] سورة آل عمران.

[٧] الآية [٢٤] سورة الجاثية.

للترتيب لتناقض قوله تعالى: ﴿ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾[1]، وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً ﴾[2].

مع أن الآيتين في قصة واحدة[3]، وليس فيهما تناقض ولا تضارب لأنهما من حكيم حميد كما قال تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[4] تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾[5].ونقل عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء أنها للترتيب[6].

٣/ "إمّا" أصلها ودلالتها:

ذكر ابن هشام أنّ "إما" مركبة من "إن" و"ما" عند سيبويه وقد تفتح همزتها: وتدبل ميمها الأولى ياء، وتأتي لخمسة معان[7]:-

١) **الشك:** نحو جاءني إمّا نحو زيد وإما عمرو.

٢) **الإبهام:** نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[8].

---

(١) الآية [٥٨] سورة البقرة.

(٢) الآية [١٦١] سورة الأعراف.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ٣٨٢/٤.

(٤) الآية [٤٢] سورة فصلت.

(٥) الآية [٥٨] سورة النساء.

(٦) شرح الرضي ١٢/٢.

(٧) مغنى اللبيب ٦٠/١.

(٨) الآية [١٠٦] سورة التوبة.

٣) **التخـــيير:** نحـو قولـه تعـالى: ﴿إِمَّـا أَن تُعَـذِّبَ وَإِمَّـا أَن تَتَّخِـذَ فِـيهِمْ حُسْـناً ﴾ [١].

وقوله ﴿ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [٢]

٤) **الإباحـــة:** نحـو قـولهم: جـالس إمّـا الحسـن وإمـا ابـن سـيرين، وتعلـم إمّـا فقهـا وإمّا نحواً.

٥) **التفصيل:** نحو قوله: ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ [٣].

فهـذا مـا يتعلـق بـدلالتها ، وأمّـا وظيفتهـا النحويـة فـلا خـلاف بـين النحـاة فـي كون "إما" الأولى غير عاطفة[٤].

وأمـا الثانيـة فـاختلف فـي عملهـا، فـذهب أكثـر النحـاة إلـى أنهـا عاطفـة، قـال الرضـي: [وشـبهة مـن جعلهـا حـرف عطـف كونهـا بمعنـى "أو" العاطفـة، و لايلـزم ذلـك، فـإنّ معنـى "أن" المصـدرية هـو معنـى "مـا" المصـدرية، والأولـى لنصـب المضارع، بخلاف الثانية] [٥].

وقـال الصـميري: [فأمّـا دخـول الـواو علـى "إمـا" فـي قولـك: جـاءني إمّـا زيـد وإمّـا عمـرو، فإمـا هـي العاطفـة دون الـواو، والـدليل علـى ذلـك أنّ الـواو لـو كانـت العاطفـة فـي هـذه المسـألة لتنـافض الكـلام، وذلـك: أنّ الـواو معناهـا الجمـع بـين

---

[١] الآية [٨٦] سورة الكهف.

[٢] الآية [١١٥] سورة الأعراف.

[٣] الآية [٣] سورة الإنسان.

[٤] مغني اللبيب ٦٠/١ والجني الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٩٩٢/١م، ص٥٢٨ – ٥٢٩.

[٥] شرح الرضي على الكافية ٤٠٤/٤.

الشيئين، و"إما" معناها أحد الشيئين، فكان يجئ من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنمّا دخلت الواو لتؤذن أنّ "إمّا" الثانية هي الأولى، لأن "إمّا" لا تستعمل في العطف إلا مكررة، والعاطفة هي الثانية منهما] [١].

وقال المالقي: [والصحيح أنها حرف عطف.. ولا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد.. لأن الواو مشركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه "إما" ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى] [٢].

وزعم يونس وأبو على الفارسي وابن كيسان وعبد القاهر أنها غير عاطفة، ووافقهم في ذلك ابن مالك، وابن هشام، والرضي لملازمتها الواو العاطفة[٣]، قال الرضي: [فالحق أن الواو هي العاطفة، و"أمّا" مفيدة لأحد شيئين، غير عاطفة] [٤]. وقد نقل ابن عصفور الإجماع على أن "إمّا" الثانية غير عاطفة كالأولى، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه[٥].

وذهب الأندلسي إلى أنّ "إمّا" الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيها على أنّ الأمر مبنى على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لإمّا الثانية

---

[١] التبصره والتذكره ١/١٣٨ – ١٣٩.

[٢] رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ص١٠.

[٣] مغنى اللبيب ١/٥٩– وشرح جمل الزجاج ص١١٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٠٣.

[٤] شرح الرضي على ٤/٤٠٤.

[٥] مغنى اللبيب ١/٦٠.

علـى الأولـى[1].وزعـم بعضـهم أنّ "إمّـا" عطفـت الاسـم علـى الاسـم، والـواو عطفـت "إمّا" على "إمّا" ورّد بأنّ عطف الحرف على الحرف غريب[2].

---

[1] شرح الرضي ٤/٤٠٣.

[2] مغنى اللبيب ١/٦٠.

٤/ جواز وقوع خبر "كان" ماضيا بلا "قد":

وافق الرضي ابن مالك في جواز وقوع خبر "كان"ماضياً بلا "قد" ظاهرة أو مقداره[١]، واستدل لذلك بقوله جل شأنه: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ ﴾[٢] وقوله: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ ﴾[٣].

٥/ عدم مضي خبر صار وليس وما دام:

كما وافقه في عدم مجئ خبر "صار" و"ليس" و"مادام" ماضياً، وكل ما كان ماضياً من "مازال" وأخوتها لأنّ "صار" ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة، وكذا "ما زال" وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي، وأمّا "ليس" فهي للنفي مطلق[٤].

٦/ دلالة الفعل المضارع:

يدل الفعل المضارع على الحال والاستقبال، ويتعين للحالية بـ"الآن" و"آنفاً" وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال، وبلام الابتداء عند الكوفيين، وقال بعضهم: يتعين للحال بنفيه بـ "ليس" نحو: ليس زيد يقوم، وبـ"ما" نحو: ما يقوم زيد، أو ما زيد يقوم[٥].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٤٥/٢.

(٢) الآية [١٥] سورة الأحزاب.

(٣) الآية [٢٧] سورة يوسف.

(٤) شرح الرضي على الكافية، ١٤٥/٢.

(٥) المرجع السابق ٢٨/٤.

ويخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو، أسير غداً ونحوه، ويتصرف إليه أيضاً بدخول بعض النواصب والجوازم عليه، وبـ "لو" المصدرية[1]، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ [2]، وبـ"لا" النافية، وقال ابن مالك ومن وافقه كالرضي: بل يبقى على صلاحيته للحال، إذا كان منفياً بـ "لا"[3] مثل قوله تعالى: ﴿ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ [4]. ﴾

٧/ العامل في الشرط والجزاء:

وعندما اختلف النحاة في عامل الشرط والجزاء إلى عدة آراء اختار الشارح رأي المازني في كون الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم[5]، وقال السيرافي [العامل في الشرط والجزاء أداة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداُ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارت كالجملة الواحدة، وذهب الخليل والمبرد: إلى أن أداة الشرط تعمل في الشرط، وأن أداة الشرط والشرط يعملان في الجزاء].وقال الأخفش: إن فعل الشرط مجزوم بالأداة، وأن الجزاء مجزوم بالشرط وحدة لضعف الأداة عن عملين، ولأن الشرط طالب للجزاء، وقال الكوفيون: الشرط مجزون بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار[6].

---

(١) المرجع السابق نفسه ٤/٢٨، ٢٩.

(٢) الآية [٩] سورة القلم.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٩

(٤) الآية [٣١] سورة هود

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/٩١ – ٩٢.

(٦) المصدر السابق ٤/٩١ – ٩٢.

وهكذا يتضح لي مما سبق ذكره أن الرضي لم يسر في اتجاه واحد، ولم يرجح آراء نحاة البصرة كلها، كما لم يسلك سبيل الكوفيين في كل القضايا التي تناولها بالشرح، بل كان يميل تارة إلى مذهب البصريين، وتارة إلى اتجاه الكوفيين، وإن كان بصري الاتجاه، والدليل على ذلك كثرة القضايا التي مال فيها إلى البصريين، وإيثارة لمصطلحات البصريين على مصطلحات الكوفيين، وتصريحه بأنه جزء منهم.

المبحث الثاني: موافقات الرضي لابن الحاجب:

إن القارئ في شرح "الرضي" على الكافية يرى أنه كان يؤيد المصنف في معظم القضايا التي تطرق إلى شرحها، باستثناء بعض المسائل التي خالف فيها النحاة، أوخالفه فيها، فكان يؤيد آراءه النحوية بضرب الأمثلة، وذكر الشواهد المتنوعة، فكل مسألة تعرّض الشارح لشرحها وتفريعها ولم يخلف فيها المصنف تعد من موافقاته لابن الحاجب ، وهي كثيرة، ولا يتسع المقام لذكرها في هذه الدراسة، بل أكتفى بذكر الأمثلة الآتية لبيان منهجه في تلك القضايا.

١/ باب غلامي:

إن المقصود من باب غلامي: كل ما كان مفرداً مضافاً إلى ياء المتكلم، وقد تباينت آراء النحاة في حكمه، فذهب بعضهم إلى أنه مبنى لإضافته إلى المبني، ويرى المصنف ومن وافقه كالشارح المحقق أنه من أقسام المعرب المقدر إعرابه من أجل المناسبة، وهو الحق بدليل إعراب نحو: غلامه، وغلامك وغلامي، ومن أين لهم أنّ الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء؟ بل لها شرط[١].

٢/ اشتقاق الحال:

اشترط جمهور النحاة أن تكون الحال مشتقة، وأوّلوا كل ما دلّ على الحال وكان جامداً بالمشتق، لأن الحال في المعنى صفة، والصفة مشتقة، أو

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٩٨/١.

فـي معنـى المشـتق، وقـالوا: فـي نحـو: هـذا بسـرا أطيـب منـه رطبـاً، أي: هـذا مبسـراً أطيب منه مرطباً، أي: كائناً بسراً وكائناً رطباً[١].

هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة وقد خالفهم المصنف في الشرط السابق، وقال: بجواز مجئ الحال من كل ما دل على هيئة دون تأويله بمشتق، ووافقه الرضي في ذلك حيث قال: [وقال المصنف: وهو الحق لاحاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذكر في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق] [٢].

٣/ ياء النداء:

ذكر الزمخشري أنّ "يا" ينادى بها البعيد[٣]، وذهب المصنف إلى أنها أعم حروف النداء، أي: ينادى بها القريب والبعيد[٤]، وقد تابع الرضي المصنف في ذلك حيث قال: [وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء] [٥].

٤/ إلحاق (جاء وقعد) بـ"كان":

ففي باب الأفعال الناقصة وافق الرضي ابن الحاجب في كون "جاء وقعد" قد تلحقان بـ"كان" في نحو قولهم: جاء البرقفيزين، وقول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كانها حربة، أي: صارت، خلافاً للأندلسي الذي يرى أنه لا يتجاوز بهما الموضع الذي استعملتها فيه العرب.وقال الرضي: [وقال المصنف وأجاد: الأولى طرد "جاء" في مثل

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٣٢/٢، وأوضح المسالك ٧٩/٢ وحاشية الصبان، ١٧٠/٢..

[٢] المصدر السابق ٣٢/٢.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٤.

[٥] المصدر السابق ٤٢٥/٤.

جاء البرقفيزين، وقيل هو حال، وليس بشئ لأنه لا يراد أن البر جاء ي حال كونه قفيزين ولا معنى له][1].

[1] المصدر السابق نفسه ٣٤٩/١.

٥/ حكم المنادى المفرد المعرفة:

ومن القضايا التي استحسن فيها الشارح عبارة ابن الحاجب ووافقه فيها قوله في حكم المنادى المفرد المعرفة: [ويبني على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة مثل: يا زيدُ، قال الرضي: إنما قال على ما يرفع به ليكون أعمّ من قولهم: يبنى على الضم ليشمل نحو: يا زيدان ويا زيدون، لأن ما يرفع به الاسم: الضم والألف والواو] [١].

٦/ لام الجحود:

ومما استحسن فيه الرضي تعريف ابن الحاجب ووافقه عليه تعريفه للام الجحود بأنها لام تأكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [٢].

قال الرضي [والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال "بخبر كان" المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ أومعنى نحو ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [٣]، ﴿كأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطة أي: مناسب لها وهي تليق بك، فمعنى ما كنت لأفعل كذا: ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أنّ في هذا معنى التأكيد[٤].

---

[١] المرجع السابق ١/٣٥٠.

[٢] الآية [٣٣] سورة الانفال.

[٣] الآية [١٦٨] سورة النساء.

[٤] شرح الرضي على الكافية، ٤/٦١ – ٦٤.

٧/ دلالة "لمّا" الجازمة على الاستغراق:

وفي دلالة "لمّا" الجازمة على الاستغراق وافق الشارح ابن الحاجب في كونها تختص بالاستغراق حيث قال: [واختصت لمّا أيضاً بامتداد نفيها من حيث الانتفاء إلى حال التكلم نحو: ندم ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال المتكلم وهذا هو المراد بقوله: وتختص بالاستغراق ، ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها، وقال: هي مثل "لم" في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النحاة][١]. فهذه بعض المسائل التي وافق فيها الشارح ابن الحاجب.

[١] المرجع السابق ٨٢/٤ – ٨٣.

المبحث الثالث: آراء الرضي واختياراته:

بالرغم من أنّ الرضي عاش في عصر متأخر بعد نضوج واكتمال أسس المدارس النحوية، فإنه حاول بما أوتي من قدرة في الفهم والاستيعاب أن يجتهد ويأتي بآراء نحوية يخالف فيها جمهور النحاة، بناء على الأصول النحوية، التي اعتمد عليها في الشرح والموازنة والترجيح بين مذاهب النحاة، ولا أجزم بأن الرضي انفرد بتلك الآراء، أو لم يسبق إليها، لأن الحكم على هذه القضايا، والفصل فيها يحتاج إلى مراجعة دقيقة ومتأنية، وشاملة لكل الكتب النحوية التي صنفت قبله وبعده، ومراجعة كل المؤلفات النحوية أمر فيه صعوبة، لذلك لا أجزم بانفراد الرضي بالآراء الآتية التي خالف فيها النحاة:

١/ أصالة الوصف في منع الاسم من الصرف:

اشترط النحاة في منع الاسم من الصرف أصالة الوصف، لذلك لا يعتدون بالوصف العارض، إلا أن الرضي خالفهم في هذا الشرط حيث قال: [وأنا إلى الآن لم يقم لدي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف] [١].

[١] شرح الرضي على الكافية ١/١٢٦.

٢/ عسى:

من الأفعال الناسخة للابتداء "كاد" وأخواتها، وهي تعمل عمل "كان" وأخواتها، إلا أن خبر "كاد" وأخواتها لابد من أن يكون جملة فعلية[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَ [٢]، وقوله: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ [٣]﴾ وقوله: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ [٤]، وعسى زيد أن يقوم، وقال الرضي: [ولا يضمر في "عسى" ضمير الشأن لأنه ليس من نواسخ الابتداء] [٥]، وقال في موضع آخر: [والذي أرى أن "عسى" ليس من أفعال المقاربة] [٦].

٣/ "لا" العاملة عمل "ليس":

اتفق جميع النحاة على أن مجئ "لا" عاملة عمل "ليس" قليل ، ثم اختلفوا في جواز إعمالها قياساً على ما سمع من كلام العرب، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز إعمالها عمل "ليس"[٧]، وذهب الأخفش

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٠١/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٥٨/١، ٢٥٩/ وشرح ابن عقيل ٣٢٢/١.

(٢) الآية [٢٠] سورة البقرة.

(٣) الآية [٤٣] سورة النور.

(٤) الآية [٥] سورة التحريم.

(٥) شرح الرضي ٢١٧/١.

(٦) المرجع السابق/ ٢١١/١.

(٧) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ٢٨٤/١، وشرح ابن عقبل ٣١١/١ – ٣١٢.

والمبرد على منع إعمالها، ووافقهما الرضي في ذلك وأوّل ما استدل به النحاة على إعمال "لا" عمل "ليس" بأن "لا" في تلك الشواهد "لا" النافية للجنس ملغاة، ولم تتكرر للضرورة[1]، حيث قال [ولا نقول: إن لا" ... تعمل عمل "ليس" كما قال بعضهم لما قدمنا: أنه لم يثبت في كلامهم عمل "لا" عمل "ليس"]. بل لم يروا إلا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوفاً نحو: لا براح، ولا مستصرخ، فظنوا أنها عاملة عمل "ليس"، والحق أنها "لا" التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة[2].

وقال في موضع آخر: [وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد، لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم "لا" ونصب خبرها في موضع] [3].

٤/ عطف البيان:

ومن المسائل أو الآراء النحوية التي اختارها الرضي، وخالف فيها جمهور النحاة (عطف البيان)، وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعة إن كان معرفة نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أو تخصيصه إن كان نكرة[4]، نحو: قوله عزّ وجل: ﴿وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ [5]. ﴾

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢ – ٢٩٣.

(٢) المرجع السابق ١٦٩/٢.

(٣) المرجع السابق نفسه ١٦٩/٢.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٢/٣، وحاشية الصبان على الاشموني ٨٥/٣ – ٨٦.

(٥) الآية [١٦] سورة ابراهيم.

ويـرى "الرضـي" أن عطـف البيـان هـو البـدل نفسـه، ولا فـرق بـين عطـف البيـان والبـدل[1]، وقـال فـي موضـع آخـر : [وأنـا إلـى الآن لـم يظهـر لـي فـرق جلـي بـين بـدل الكـل مـن الكـل، وبـين عطـف البيـان، بـل لا أرى عطـف البيـان إلا البـدل] [2].

هـذا رأي الرضـي فـي عطـف البيـان، وكـان النحـاة يـدركون الشـبه بينهمـا وإن درسـوا كـل واحـد فـي بـاب مسـتقل ، فالمسـألة فيهـا خـلاف طويـل بـين النحـاة، ولا أجزم بانفراد الرضي في هذه القضية.

٥/ وقوع الجملة القسمية صلة:ـ

تحتـاج الموصـولات كلهـا – سـواء كانـت حرفيـة أو اسـمية – إلـى صـلة تبين معناها ، ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط:–

أحدهما: أن تكون خبرية ، والجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب.

الثاني: أن تكون خالية من معني التعجب.

الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها [3].

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٢/٢١٨.

[2] المرجع السابق، ٢/٣٧٩.

[3] شرح ابن عقيل ١/٨٦، ٨٧

اختلف النحاة في وقوع الجملة القسيمة صلة، فذهب بعضهم إلى أن جملة القسم لا تقع صلة لأنها إنشائية، وخالفهم الرضي في الشرط الأول، وقال بجواز مجئ الجملة القسمية صلة استدلالا [1] بقوله عزّ وجلَّ:﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ [2]﴾ أي والله ليبطئن.قال الشوكاني: [التبطئة والإبطاء: التأخر، والمراد: المنافقون كانوا يَقعدون عن الخروج ويقعدون غيرهم... واللام في قوله: (لمن) لام التوكيد، وفي قوله (ليبطئن) لام جواب القسم (ومن) في موضع نصب وصلتها الجملة]. [3]

٦/ عدّ (فعال) معدولة عن فعل الأمر:ـ

ومن القضايا التي خالف فيها الشارح النحاة اعتبارهم (فعال) معدولة عن فعل الأمر للمبالغة، قال الإمام عبد القاهر: أصل (نزال): انزل انزل انزل ثلاث أو أكثر وما فوقها جمع والجمع مؤنث، فقيل: انزلي، ألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلاً على التكرار المثلث، كما ألحقوا الألف في: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ [4]. دليلاً على تكرار المثنى لأن الأصل: ألق، ألق، والمراد بالتكرار :المبالغة أي أنهم جعلوا الألف التي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل[5].

---

[1] المرجع السابق، ٣٧٩/٢.

[2] الآية [٧٢] سورة النساء.

[3] فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، للإمام محمد بن على بن محمد الشوكاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة /٤٦٨.

[4] الآية [٢٤] سورة ق

[5] شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣.

وقد خالفهم الرضي في هذه المسألة حيث قال: [والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ شئ لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شئ ألا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استثراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية] [1].

٧/ معدول المصدر:

ومنها منعهم تقديم المصدر عليه قال الزمخشري: [ولا يتقدم عليه معموله، فلا يقال: زيداً ضربك خيرله، ثم علل ابن يعيش منع تقديم معمول المصدر عليه بكون المصدر موصول ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدراً بأن والفعل، وأن موصولة كالذي فلذلك لا يتقدم عليه ما كان من صلته لأنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد[2]، وقالوا أيضاً: لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، نحو: أعجبني ضربك اليوم أمس زيداً على أنّ "أمس" ظرف لأعجبني، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله[3].

وقد خالفهم "الرضي" في هذه القضايا الثلاثة المذكورة، وقال: [أنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه، إن كان ظرفاً أو شبهه.. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ [4]. ﴾

---

[1] شرح الرضي على الكافية ، ٣٧٩/٢.

[2] شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦.

[3] شرح الرضي على الكافية ٤٠٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٦. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤/٢، ١٠-١٩.

[4] الآية [٢] سورة النور.

وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [1]، ثم قال: ويجوز أيضاً الفصل بينه وبين معموله بأجنبي.. وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه] [2].

٨/ دلالة الصفة المشبهة على الدوام:

ذكر النحاة أن الصفة المشبهة موضوعة للدوام والاستمرار [3]، ويرى الرضي أنها ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة حيث قال: [والذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن، سواً كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن[4].

---

[1] الآية [١٠٢] سورة الصافات.

[2] شرح الرضي على الكافية ٤٠٦/٣ – ٤٠٧.

[3] شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦ – ٨٣.

[4] شرح الرضي على الكافية ٤٣١/٣، ٤٣٢.

٩/ المضارع المجزوم:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة، نحو: لم يغز ولم يخش ولم يرم[١]، إلا الرضي فإنه أوشك أن يخرج عن إجماع النحاة حيث قال: [ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون لأن عمل ما سمي جازماً، لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً] [٢].ثم صرح في موضع آخر ببنائه حيث قال: [ثم نقول: إنّ نحو: لم يغز ولم يخش، ولم يرم مبنى كاغز واخش وأرم، وإنما حذف الآخر ليكون فرقاً بين المعرب المقدر إعرابه وبين المبني] [٣].

---

[١] المرجع السابق، ٣/٤٣١ – ٤٣٢.

[٢] المصدر السابق٤/٧.

[٣] المصدر السابق نفسه ٤/٧.

١٠/ "إذا" أصلها وعملها:

اختلف النحاة في أصل "إذا: وفي نوعها وعملها، فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف، وقيل: هي اسم، والأصل في قولهم: "إذن أكرمك" بالنصب، إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها(١).

قال الرضي: [والذي يلوح لي في "إذن" ويغلب في ظني: أنّ أصله "إذا" حذفت الجملة المضافة إليها، وعوض منها التنوين] (٢)، وقيل هي بسيطة لا مركبة من "إذ" و"أن"(٣).

كما اختلف النحاة في نوعها وأصلها، اختلفوا أيضاً في رسمها، فقال الجمهور: ترسم بالألف، وقال المازني والمبرد بالنون، وقال الفراء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين "إذا"(٤)، ثم ذكر المالقي: علة من رسمها بالنون وعلة من كتبها بالألف قائلاً وعلة: [من رسمها بالنون في حالتي الوصل والوقف أنها حرف، ونونها أصلية كنون: "أن" و"عن" و"لن" وعلة من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف(٥).

---

(١) المصدر السابق نفسه ٣٩/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤.

(٣) مغنى اللبيب ٢٠/١ – ٢١.

(٤) مغني اللبيب ٢١/٢٠/١ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص١١٥.

(٥) رصف المعاني في شرح حروف المعاني للمالقي ١٥٥، ١٥٦.

وأما النصب بها فقد اختلف فيه النحاة أيضاً فذهب البصريون والكوفيون ومن والاهم من النحاة إلى أن "إذن" حرف ناصب للفعل المضارع[1]، وقد خالفهم الرضي في النصب بها حيث قال: [إنها غير ناصبة للمضارع، وإنما منصوب بأن مضمرة،.. وإنما لم يجز إظهار "أن" بعد "إذن" لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها] [2].

[1] اشرح الرضي على الكافية ٣٠/٤ والمقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧ والتبصرة والتذكرة للصميري ٣٩٥/١.

[2] شرح الرضي على الكافية ٤٣/٤.

١١/ إعراب سواء:

همزة التسوية: هي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله عزّ وجل: ﴿ سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [١]، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه[٢].وقال الرضي: [همزة التسوية هي التي يسبقها قولهم: "سواء" و"ولا أبالي" ومتصرفاته، نحو: قولك سواء على أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد، وأن "سواء" في هذا المثال خبر لمبتدأ محذوفة تقديره: الأمران سواء علىّ، ثم بين الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت] [٣].

ويرى غيره من النحاة أن قولهم: أقمت أم قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي: سواء على قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ وقعوك عطف عليه، وسواء خبر مقدم[٤]، ويرى أبو علي عكس ذلك أي: "سواء" مبتدأ، وأقمت أم قعدت خبره[٥].

---

(١) الآية [٦]: سورة المنافقون.

(٢) مغني اللبيب ١٧/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٠٩/٤ – ٤١٠.

(٤) المرجع السابق ٤٠٩/٤.

(٥) المرجع السابق نفسه ٤٠٩/٤ – ٤١٠.

فهـذه هـي أهـم القضـايا التـي أختارهـا الشـارح، وقـد رأينـا أنـه قـد يخـالف جمهـور النحـاة كمـا خـالفهم فـي أصـالة الوصـف فـي منـع الاسـم مـن الصـرف، وفـي عمـل "لا" العاملـة عمـل "لـيس" وفـي عطـف البيـان، وفـي دلالـة الصـفة المشـبهة على الدوام.

الفصل الثاني

موقف الرضي من المذاهب النحوية في المسائل الخلافية

وفيه ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: اعتراضات الرضي على النحاة.
- المبحث الثاني: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب.
- المبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات القرآنية.

المبحث الأول: اعتراضات الرضي على النحاة:

لم يكن الشارح المحقق يجمع أقوال النحاة وآراءهم دون وعي وتمحيص، إذا استحسن الأوائل استحسن، وإذا أساءوا أساء أو قبح، بل كان ذا بصيرة لا يحابي ولا يجامل، فكان يناقش النحاة، وينتقد آراءهم نقداً علمياً مبنياً على الحجة والبرهان، إمّا لاستحسانها وتأييدها، وبيان الراجح من المرجوح، وإما للاستدراك عليها، ثم يختار منها ما صح لديه دليله، ويرد ما ثبت لديه ضعفه، بناء على الأصول، النحوية التي اعتمد عليها في شرح الكافية، وأما المسائل الخلافية التي اعترض فيها الشارح على النحاة فكثيرة فمنها ما يلي:-

١/ اشتقاق الكلمة من الكلم:

في حدّ الكلمة ذهب بعض النحاة إلى أنّ لفظ (الكلمة والكلام) مشتق من الكلْم، وهو الجرح، لأنّ الكلمة والكلام مؤثران في النفس، وكذا الكلْم مؤثر فيها، إلا أن الشارح المحقق لم يوافقهم في هذا الرأي، وقال: [هذا اشتقاق بعيد][1].

٢/ حذف تنوين "عرفات":

يعرب جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه نحو: أولات وعرفات وأذرعات بالضمة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً، بحذف تنوينه نحو: هذه أذرعاتُ ورأيت أذرعاتِ ومررت

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٢٩/١، ٣٠- بتصرف.

بأذراعاتِ، وبعضهم يعربه إعراب الاسم الذي لا ينصرف، ويحذف تنوينه نحو: هذه عرفات ورأيت عرفاتَ ومررت بعرفات[1].

وذهب الزمخشري إلى عدم سقوط التنوين من عرفات، وقال: إنما لم يسقط التنوين من عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التي فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء الموجودة فيها علامة لجمع المؤنث[2].

وقال الرضي في الاعتراض على الزمخشري والرد عليه: [وفيما قاله نظر، لأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً تقول: هذه عرفات مباركاً فيها، ولا يجوز مباركاً فيه إلا بتأويل بعيد][3]، ثم قال: في تعليل عدم سقوط التنوين من عرفات على رأي الزمخشري:[الأولى عندي أن يقال: أن التنوين للصرف والتمكن، وإنمّا لم يسقط في نحو: من "عرفات" لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذا الكسر فيه متبوع لا تابع... هذا مع أنه جوّز المبرد والزجاج ههنا، مع العملية حذف التنوين وإبقاء الكسر، بدليل رواية بيت امرئ القيس الآتي:

تنورتها من أذرعات وأهلها *** يثرب أدنى دارها نظر عالي[4]

بكسر التاء بلا تنوين، وبفتحها مع حذف التنوين[5].

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لإبن هشام، ٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٧٣/١، ٧٧.
(2) شرح الرضي على الكافية ٤٦/١ وينظر: شرح المفصل لإبن يعيش ٤٦/١.
(3) شرح الرضي على الكافية ٤٦/١.
(4) البيت لإمرئ القيس، وأذرعات: بلد في أطراف الشام وتنورتها: المتنور الذي يلتمس ما يلوح له من النار، أو هوالناظر إلى النار من بعيد، خزانة الأدب ٥٦/١، ٥٨.
(5) شرح الرضي على الكافية ٤٧/١.

٣/ دخول لام الاستغاثة على المنادى:

ذهب بعض النحاة إلى جواز دخول لام الاستغاثة على المنادى نحو قولهم: يا لزيد لأقتلنك ومنه قول مهلهل:

يا لبكر أنشروا لي كليباً *** يا لبكر أين أين الفرار[١]

وقد عارضهم الشارح في ذلك، وقال: إن هذه اللام ليست لام استغاثة، لا معنى للاستغاثة في المثالين المذكورين لا حقيقة ولا مجازاً[٢].

٤/ الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة:

وفي باب المندوب أجاز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو يا زيدَ ووازيد، بدل أن تُحلق ألف في آخر المندوب، نحو: يا زيداه وواحزناه[٣].ويرى الرضي خلاف ذلك، وردّ على الكوفيين بعدم السماع عن العرب ولم يثبت ذلك[٤].

٥/ دخول "قد" على الفعل الماضي المنفي:

أجاز الأندلسي في الجملة الحالية دخول "قد" في الماضي المنفي "بما" نحو: ما قد ضرب أبوه، وخالفه الشارح في هذا الرأي، وقال:[إنّ دخول "قد" في الفعل الماضي

---

(١) قوله: أنشروا، بفتح الهمزة وكسر الشين، مأخوذ من قوله تعالى: {ثم إذا شاء إنشره} أي أحياء من موته، و"كليب" أخو مهلهل من ربيعة الذي قتله جساس بن مره، ينظر: خزانة الأدب ١٤١/٢ – ١٤٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٥٣/١.
(٣) المصدر السابق ٤١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٢ – ١٤.
(٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ٤١٣..

المنفي ليس بوجه، لعدم السماع والقياس، وأيضاً لكون "قد" لتحقيق الوقوع و"ما" لنفيه][1].

٦/ إعراب "كافة":

تعد "كافة" من الأدوات المختصة بالنصب على الحالية، ولا تضاف ولا تستعمل إلا في العقلاء[2]، إلا أنها وردت في كلام الزمخشري مجرورة بحرف الجر لغير العاقل، حيث قال في مقدمة كتابه المفصل [لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب] [3]، وقد عاب الرضي وغيره من النحاة هذا الاستخدام، وقال: [إنها مختصة بالنصب على الحالية، ولاتقع مجرورة بحرف جر إلا في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال] [4]، ويقصد الشارح الزمخشري، وكافة من الأسماء التي تلزم الحالية كقاطبة.

٧/ خبر كان وأخواتها:

لم يستحسن الشارح مجئ خبر "كان" وأخواتها ماضياً، كما أجاز الأندلسي وقوع أخبارها جميعها ماضية، فلا يقال: كان زيد قام، وذلك لدلالة "كان" على الماضي فيقع المضي في خبرها لغواً، ولدلالة صار على الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة، وهي مضمون خبرها، وكذا ما زال وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي، وبعد أن علل لما ذهب إليه الأندلسي ردّ عليه بعدم السماع عن العرب[5].

---

(١) المصدر السابق ٤٦/٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٢/٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١.
(٤) شرح الرضي على الكافية ١٤٥/٢ - بتصرف.
(٥) المصدر السابق ٢٩/١، ٣٠- بتصرف.

٨/ "حتى":

يرى الإمام الكسائي أنّ "حتى" ليست في كلام العرب حرف جر، وأن الجر الذي بعدها في قوله عزّ وجلّ: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}[١]، بتقدير حرف جر أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فاعترض عليه الرضي بأن [حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطرد بعد "حتى"؟ وكيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم؟][٢].

٩/ حذف لام الأمر:

منع المبرد ومن وافقه حذف لام الأمر وإبقاء عمله حتى في الشعر، إلا أنّ الفراء والكسائي أجازا حذفها في النثر بشرط تقدم "قل"[٣]، نحو: [قل له يفعل] قال تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا[٤] الصَّلَاةَ﴾ أي ليقيموا الصلاة، فاعترض عليهما الشارح بأن الأولى أن يقال في مثله: إنه مجزوم بجواب الأمر[٥].

١٠/ مجئ إن الشرطية بمعنى "إذ":

أجاز نحاة الكوفة مجئ "إن الشرطية" بمعنى "إذ" وقالوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى[٦]﴾، إذ، لأن "إن" للشك[٧]،

---

(١) الآية [٥]، سورة القدر.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤ – ومعاني القرآن للفراء ٧٧/٢، ومغنى اللبيب ٢٢٥/١.
(٤) الآية [٣١]:سورة ابراهيم
(٥) شرح الرضي على الكافية ٨٥/٤.
(٦) الآية [٢٣] سورة البقرة.
(٧) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٢٦/١.

فاعترض عليهم الشارح بأنّ "إن" [ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها، لا للشك] [1].

١١/ هل تقاس أفعال القلوب كلها على أعلم وأرى في التعدي؟:

في باب التعدي واللزوم أجازا لأخفش أن ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب قياساً على أعلم وارى، فتقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظنك، وأختلك وأزعمتك، وأوجدتك[2]. وردّ عليه الشارح بأنه [لو جاز القياس في هذا، لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب، نحو أكسوتك زيداً جبة وأجعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب، وغيرها، ولم يجز اتفاقاً، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية، متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة نحو: أنصرت زيداً عمراً وذهبت خالداً فثبت أنّ هذا موكول إلى السماع] [3].

١٢/ سبب تسمية الأفعال الناسخة بالناقصة:

تنقسم نواسخ الابتداء إلى أفعال وحروف، فالأفعال "كان" وأخواتها، وأفعال المقاربة، و"ظن" واخواتها، والحروف "ما" وأخواتها، و"لا" التي لنفي الجنس وإن وأخواتها[4].

وأما "كان" وأخواتها فتنقسم إلى قسمين "أحدهما يكون تاماً وناقصاً والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب[1].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٧/٤.
(٢) شرح الرضي على الكافية، ١٤٢/٤.
(٣) المصدر السابق ١٤٢/٤.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٣٥/١.

اختلف النحاة في سبب تسميتها بالناقصة، فقال بعضهم: إنما سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، وقال الرضي: [إنما سميت ناقصة لأنها لا يتم بالمرفوع كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب] [٢]، ثم ردّ على النحاة بأنها تدل على الزمان والمصدر أيضاً، لأن في نحو: كان زيد قائماً تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبرها يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام[٣].

١٣/ فاعل كان الناقصة:

وفي الباب نفسه قال السيرافي: إن فاعل كان الناقصة مصدرها أي: كان الكون، وردّ عليه الشارح بأن هذا [هَوَس، إذ لا معنى لقولك: ثبت الثبوت] [٤].

١٤/ دلالة "عسى":

قال أبوعبيدة إنّ "عسى" تفيد الرجاء واليقين، واستدل على ذلك بقول ابن معقل:

ظني بهم كعسى وهم بشوفه *** يتنازعون جوائز الأمثال[٥]

قال: أي ظنّي بهم يقين، واعترض عليه الشارح بأنه لا يعرف "عسى" في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله: "عسى" لليقين فيه نظر[٦].

---

(١) شرح ابن عقيل ١٤٤/١، وحاشية الصبان ٢٣٥/١.
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٨١/٤ – ١٨٢ – وحاشية الصبان ٢٣٥/١.
(٣) المرجع السابق ١٨١/٤ – ١٨٢.
(٤) المرجع السابق نفسه ١٩٢/٤.
(٥) ينظر: خزانة الأدب ٣١٣/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٧..
(٦) شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٤.

١٥/ دلالة "من":

تأتي "من" في اللغة العربية على وجوه كثيرة منها: الابتداء وهو الغالب عليها، والتبعيض، وبيان الجنس[١]، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ[٢] لَهَا﴾ وقوله: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن[٣] آيَةٍ﴾ على التبين إلا إذا كان ما بعدها مبهما يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيراً له.

اختلف النحاة في سبب دلالة "من" على التبيين، فقال الزمخشري: [كونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء] [٤]، وقال الرضي: في الرد والاعتراض على الزمخشري بأنّ [كونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء بعيد، لأن الدراهم هي العشرون في قولهم: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشئ مبتدأ نفسه][٥].

١٦/ "رُبّ":

وفي نوع "رب" خالف الشارح نحاة البصرة القائلين بأنها حرف جر وقال [لا خلاف في اسميتها] وقال في موضع آخر: [ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش أعني كونها اسماً] [٦].

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام ٣١٨/١ – ٣٢٢، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٣٢٢ – ٣٢٥.
(٢) الآية [٢] سورة فاطر
(٣) الآية [١٣٢] سورة الاعراف.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٦٦/٤
(٦) المصدر السابق ٢٨٨/٤ -٢٩٠.

١٧/ "لام الابتداء":

لام الابتداء هي اللام الداخلة على المبتدأ أو ماحل موضعه من الفعل المضارع له نحو: لَزيد قائم، ولَعبد الله خارج، ولَيقوم زيد، ويؤتي بها للدلالة على توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال[١].ويرى الكوفيون أنها في مثل "لزيد قائم" جواب لقسم قبلها مقدر، وليس في الوجود عندهم ما يسمى بلام الابتداء[٢].

وقد خالفهم ابن الحاجب في هذا الرأي، ووافقه الرضي في ذلك، وردّ عليهم بأنّ: [الأولى كونها في "لزيد قائم" لام الابتداء مفيدة للتأكيد، ولا نقدر القسم قبله كما فعله الكوفية، لأنّ الأصل عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام][٣].

١٨/ دلالة "كأن":

وفي معاني الحروف المشبهة بالفعل قال الزجاج: إن "كأن" إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسد للتشبيه، وللشك إذا كان صفة مشتقة، نحو: كأنك قائم، لأنّ الخبر هو الاسم، والشئ لا يشبه بنفسه[٤].

وقال الرضي: [والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً والمعنى كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر][٥].

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٢٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصاري ٢٨٨/١.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٠٩/٤ –ومغنى اللبيب ٢٢٩/١.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٠٩/٤.
(٤) المرجع السابق ٣٣١/٤.
(٥) المرجع السابق نفسه ٣٣١/٤.

وفي الباب نفسه يرى أبو علي الفارسي زيادة اسم "كأن" وحرف الجر في قولهم: كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل، حتى تبقى "كأن" للتشبيه، أي: كأن الدنيا لم تكن، وقد وافقه الشارح في بقاء دلالة "كأن" على التشبيه، ولكن خالفه في ادعائه زيادة اسم "كأن" وحرف الجر في المثالين المذكورين حيث قال: [والأولى أن نقول ببقاء "كأن" على معنى التشبيه، وألا نحكم بزيادة شئ] [١].

١٩/ دلالة "في":

وفي دلالة "في" ذكر بعض النحاة أنها في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ [٢]﴾بمعنى "على"[٣]، ويرى الرضي وغيره من النحاة أنها بمعنى الظرفية حيث قال: [والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف] [٤]، ولأن "في" في هذه المواضع إذا تأولتها وجدت فيها معنى الوعاء[٥].

وذهب بعضهم إلى أنها تأتي بمعنى الباء[٦]، كقول الشاعر:

ويركب يوم الروع منها فوارس *** بصيرون في طعن الأباهر والكلى [٧]

واعترض الشارح المحقق على قولهم بأن [الأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن] [٨].

---

(١) المرجع السابق نفسه ٣٣٢/٤.
(٢) الآية [٧١] سورة طه.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤ ومغني اللبيب ١٦٨/١.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤ ومغني اللبيب ١٦٨/١.
(٥) رصف المعاني في شرح حروف المعاني ص٣٨٩.
(٦) معنى اللبيب عن كتب الاعاريب ١٦٩/١ وشرح الرضي ١٧٩/٤
(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧٩/٤، ومغنى اللبيب ١٦٩/١.
(٨) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤ ومغني اللبيب ١٦٨/١.

وكان يرى عدم تناوب حروف الجر، والأولى أن تكون الفاء في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] وقوله: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[2] بمعناها وليس بمعنى "إلى" في الآية الأولى، ولا بمعنى "مع" في الآية الثانية، وما ذهب إليه الرضي من القول بعدم تناوب حروف الجر هو قول بعض البصريين وأما الكوفيون فقالوا بتناوب حروف الجر، وهو القول الأقرب.

٢٠/ فتح همزة "إن":

لهمزة إن ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين كما بينها النحاة في مصنافتهم[3].

ثم اختلفوا في جواز فتح "إن" في جواب القسم، إذا لم يكن في خبرها اللام نحو:" والله إنك قائم، فذهب الكوفيون والمبرد إلى جواز فتحها وذلك لتأويلهم لها بالمفرد أي: أقسمت بالله على قيامك[4].واعترض عليهم الشارح المحقق بأن تأويلهم لها بالمفرد فيه بعد، إذ لا يقعُ المفرد الصريح جواباً للقسم[5].

---

(١) المصدر السابق ١٦٨/١.
(٢) المصدر السابق نفسه ١٦٨/١.
(٣) المصدر السابق نفسه ١٦٨/١.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/٤، واوضح المساك ٢٤٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/١.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/٤

٢١/ دخول همزة الاستفهام على حروف العطف:

يرى الزمخشري أنّ حروف العطف نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾[١]، وقوله: ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾[٢]، وقوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾[٤]، يرى أنها عاطفة على معطوف مقدر[٥].

وقال الرضي: [هذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف، ولو كانت كما قال: لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم][٦].

٢٢/ العطف بـ"بل":

نقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجيزون العطف بـ"بل" بعد الإيجاب[٧]، واعترض الشارح على قوله بأنّ هذا [وهم من الناقل، فإنهم يجوزون عطف المفرد بـ"لكن"

---

[١] الآية [٩٧] سورة الأعراف.

[٢] الآية [٩٨] سورة الأعراف.

[٣] الآية [٤٢] سورة يونس.

[٤] الآية [٥١] سورة يونس.

[٥] الكشاف لابن القاسم جار الله ٩٨/٢، ٢٤٠ ومغني اللبيب ١٦/١.

[٦] شرح الرضي على الكافية ٣٩٢/٤.

[٧] المرجع السابق ٤١٧/٤ ومغني اللبيب ١١٢/١.

بعد الموجب نحو: جاءني عمرو لكن زيد حملاً على "بل" كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا][1].

فهكذا أرى الشارح المحقق يبين آراء النحاة، ويوازن بينها، فكان يرجح ما ثبت لديه دليله، ويرد ما خالف الأصول النحوية حتى ولو كان الرأي المخالف لكبار النحاة أو للمصنف نفسه، وكان يعتمد على السماع والقياس كثيراً في احتجاجه لآرائه النحوية.

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤/٤١٧.

المبحث الثاني: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب:

لم تكن عناية الرضي موجهة إلى إظهار عيوب المصنف وانتقاد آرائه، أو إبراز مساوئه، بل كان همه الكبير إبراز محاسن ابن الحاجب، واستحسان آرائه والدفاع عنها، وإظهار الكمال والجمال فيها، والمطالع في شرحه يدرك ذلك تماماً، ويرى أنه كان يوافق المصنف في أكثر القاضيا التي تطرق إلى شرحها وتحليلها باستثناء بعض المسائل التي خالفه فيها، فمن الأمثلة التي تؤكد سير الرضي في هذا المنهج ما يلي:

عندما عرّف ابن الحاجب الكلمة بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد، اعترض الشارح على قوله، وقال: لا داعي لأن يقول "لمعنى" لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ثم قال: ولو قال ابن الحاجب: [الكلمة لفظ مفرد موضوع] لسلم من هذا الاعتراض والنقد الموجه إلى تعريفه للكلمة[1].

وحينما عرّف ابن الحاجب الكلام بقوله: هو ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتي ذلك في اسمين أو في فعل واسم، قال الرضي: فكان على المصنف أن يقول ما تضمن

---

[1] شرح الرضي على الكافية، ١٩/١ – ٢٠.

كلمتين أو أكثر، لأن بعض أنواع التركيب الإسنادي كما في المبتدأ والخبر يكون في بعض الأحيان أكثر من كلمتين، نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه[1].

وفي وزن (فَعَال) مثل نزال وأوجه استعمالها قال المصنف: لو قيل على مذهب سيبويه أن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر، لا اسم فعل، لم يكن بعيداً لأنه لا مانع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة واحدة، هذا رأي ابن الحاجب في صيغة (فَعَال)، وأما الرضي فيرى أن (فَعَال) لو كان فعلاً لاتصلت به الضمائر، كما في سائر الأفعال، وعدم اتصال الضمائر به دليل على أنه اسم فعل، لا فعل أمر[2].

ويمكن أن يردّ عليه بأن سيبويه لم يصرح بفعلية (فَعَال)، وإنما قال: [وأعلم أن (فعال) جائز من كل ما كان على بناء (فَعَل) أو (فَعِل) أو (فَعُل) ولا يجوز من (أفعل) لأنا لم نسمعه من بنات الأربع][3].

وفي علة بناء المصادر والصفات التي جاءت على وزن (فَعَال) مثل (حَمَاد) ولَكاع، وفَسَاقَ وخباث، قال المبرد: فيها ثلاثة أسباب: التأنيث والعدل والعلمية، قال: لسببين يسلب الاسم بعض التمكن، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، وقيل: بنيت لتضمن تاء التأنيث، وقال المصنف: بنيت لمشابهة

---

[1] المصدر السابق، ١/٣١ – ٣٢.

[2] شرح الرضي ٣/١٠٧ – ١٠٨.

[3] الكتاب لسيبويه ٢/٤١.

(نـزال) فـاعترض عليـه الشـارح بمجـئ (فَعـال) فـي المعـرب مثـل سـحاب[١]، وكَهَـام وجَهَام[٢].

وفي دخول "أن" على الفعل ذكر الزمخشري ومن سار على نهجه كابن الحاجب أنّ الفعل الذي يدخل على (أنّ) المفتوحة مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاركهها في التحقيق، فلو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان كالمتضاد، لأن التمني يدل على توقع القيام، و(أنّ) تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وقال الرضي: [لا نسلم أنّ "أن" دال على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد.. ولو كان بين معنى التمني ومعنى "أنّ" تنافياً أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم] [٣].

وفي سرد المواضع التي يجب فيها إظهار "أن" مع "لام كي" إذا وليتها "لا" النافية حكى المصنف أن العرب لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، وقال الرضي: ما ذكره ابن الحاجب فيه نظر لأن "لا" من حروف النفي، وتدخل عوامل الجر عليها، نحوقولهم كنت بلا مال[٤].

وعندما تحدث المصنف عن معاني حروف الجر ذكر أن بعضها لا يكون إلا حرفاً، وبعضها يكون حروفاً وأسماء، وبعضها يكون حروفاً وافعالاً، وأن "على" إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو، بخلاف إذا ما كان إسماً أو حرفاً فاستدرك عليه الشارح

---

[١] شرح الرضي ٣/١١٤ – ١١٥.

[٢] الكهام: السيف الكليل الذي لا يقطع، والجهام: السحاب الذي لا ماء فيه. ينظر: فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: د/ فائز فهذ ود. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي ص٧٢، ٢٢٥، ٢٤٨.

[٣] شرح الرضي ٤/٣١.

[٤] المصدر السابق ٤/٧٩.

بقولـه: [وفيمـا قـال نظـر، لأن "علـى" الاسـمية تكتـب ألفـاً وأصـله واو اتفاقـاً، لكنهـا إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياء، تشبيها بعلى الحرفية] [1].

[1] المصدر السابق نفسه ٢٦٣/٤.

ومنها تعليقه على تعريف ابن الحاجب للفعل المضارع بأنه: [ما أشبه الاسم بأحد حروف "نأيت" قال الرضي: فقوله: [بأحد حروف نأيت] ليس بياناً لوجه المضارعة بل بيانها قوله: [لوقوعه مشتركاً، وتخصصه بالسين، أي: أنّ الاسم يكون مبهماً نحو رجل ثم يختص بحرف التعريف، نحو: الرجل، وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص لأحدهما بالسين، وأما مشابهته لاسم الفاعل فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، وقيل: إنّ المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء عليه فتقول: [إنّ زيداً ليخرج كما تقول: إن زيداً لخارج] [1].

وفي باب الكنايات خالف الرضي ابن الحاجب في تجويزه دخول "من" الجارة على مميز "كم" الاستفهامية كما تدخل على مميز "كم" الخبرية، قال الرضي: فقوله: وتدخل "من" فيها ليس على اطلاقه، لأنّ دخول "من" على مميز الخبرية فكثير فمنه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى [2]﴾، وقوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ [3]﴾ وأما مميز "كم" الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً

---

[1] شرح الرضي ٤/١٥ – ١٧.

[2] الآية [٢٦] سورة النجم.

[3] الآية [٤] سورة الأعراف.

بمن في نظم ولا نثر، ولا دل على جوزاه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته[1].

ومن القضايا التي اعترض فيها الشارح على المصنف إخراجه للمندوب من باب النداء، حيث عرّف المنادى بأنه المطلوب إقباله بحرف نائب مناب [أدعو] لفظاً أو تقديراً، قال الشارح قد يفهم من قوله: [المطلوب إقباله إخراج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله]، فالشارح يميل إلى الرأي الذي يعد المندوب منادي دخله معنى التفجع، والتوجع عليه، لأن التفجع معنى عارض على المنادى، والمعنى العارض لا يعتد به.

ثم قال: ومما يدل على أنه منادى ما يفهم من كلام سيبويه، كما قال الجزولي: المندوب منادى على وجه التفجع فإذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له: تعال فإني مشتاق إليك، ومنه قولهم في المراثي: لا تبعد أي: لا تهلك، كأنهم من ضنّهم بالميت عن الموت تصوّروه حياً فكرهوا موته فقالوا: لا تبعد أي: لا بعدت ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجع عليه نحو: واثبوراه وواحزناه، أي: احضر حتى يتعجب من فظاعتك[2]، والدليل على أنه مدعو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً [3]﴾

---

[1] شرح الرضي ٢/٢٤٢.

[2] شرح الرضي ١/٣٣٤ – ٢٤٥.

[3] الآية[١٤] سورة الفرقان.

وفي ذكر الأوجه الجائزة عند تكرار "لا" التي لنفي الجنس نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله" ضعّف ابن الحاجب الوجه الخامس وهو: رفع الأول وفتح الثاني على أن "لا" الأولى لنفي الجنس ملغاة لضعفها.

فاعترض عليه الشارح، وقال: إنّا لا نضعف هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع[1]، لأنه مزيج من الوجهين المذكورين، ولم تعترض عليهما، فكيف تضعف هذا الوجه؟[2].

ومنها ما جاء في باب الإضافة أنّ ابن الحاجب يمنع إضافة الصفة إلى موصوفها، أما الرضي فعلى العكس أجاز إضافة الصفة إلى الموصوف.

فهذه هي بعض القضايا التي خالف فيها الشارح المصنف، ويتضح لي من العرض السابق للمسائل التي خالف فيها الشارح المصنف أنه بذل جهداً كبيراً في نقد آراء النحاة والموازنة بينها لاختيار ما يقتنع بوجاهه أدلته، وترك ما لا يستسيغه منها، وإن كان الرأي المرجوح للنحاة الأوائل مثل سيبويه والخليل بن أحمد أو الكسائي أو الفراء، أو المصنف نفسه، لأن الموضوعية تقتضي ذلك، لأنه لم يكن مجرد شارح أو مستعرض لآراء ابن الحاجب وإنما كان يبحث عن الصواب والراجح منها.

---

[1] الوجه الثالث: فتح الاول ورفع الثاني نحو: لا حول ولا قوة، والرابع: رفعها نحو: لا حول ولا قوة، ينظر/ شرح الرضي ٢/١٦٧ – ١٦٩.

[2] شرح الرضي ٢/١٧٠.

المبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات القرآنية:

القراءات جمع قراءة ، وقراءة مصدر سماعي للفعل الثلاثي قرأ، لأن (فَعَل) المتعدي يأتي مصدره قياساً على وزن (فَعْل)، وأما في اصطلاح القراء فقد عرفها الزركشي: بأنها اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها[١].

وقال الزرقاني: [القراءات مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[٢].

وقد قسمها علماء القراءات إلى متواترة وشاذة، فالقراءة المتواترة هي كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة[٣].

---

[١] البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ٤٦٥/١.

[٢] مناهل العرفان في علوم القرآن، لشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، دار المعرفة، بيروت ٣٦٤/١.

[٣] طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١.

وتعد القراءات القرآنية مصدراً من مصادر الاحتجاج في أخذ اللغة وتأصيل قواعدها، لأن القرآن الكريم أوثق مصدر على الاطلاق، ولكن للأسف الشديد أرى تباين مذاهب النحاة في الاستشهاد بقراءاته.

فمنهم من سلم بكل ما جاء في القرآن العظيم بقراءاته المتعددة، المتواترة، والشاذة، فكان يحتج بها في مجال الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية، ويؤمن بأنها سنة متبعة، ويقبل تواترها عن النبي ﴿ص﴾ ويحكمها على مقاييس العربية، ويدافع عنها بكل الوسائل[١].

وفريق وقف موقفاً متبايناً متناقضاً، وتعددت مناهجه في الاحتجاج بها، فتارة يطعن فيها، ويعارض الاستشهاد ببعضها على اختلاف درجاتها، وينكر تواترها، ولا يفرّق في ذلك بين القراءة المتواترة والشاذة، لأن مبدأة الدفاع عن القواعد النحوية، ونصرة اتجاهه النحوي، وتارة يحتج بكل القراءات إذا أيدت مذهبه وأصوله التي يستند إليها في الترجيح والموازنة بين آراء النحاء[٢].

قال السيوطي: [كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهو مخطئون في ذلك، فإن قراآتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية] [٣].

---

[١] نظرية النحو القرآني، للدكتور أحمد مكي الانصاري ص(٨).

[٢] المصدر السابق ص١٨، بتصرف.

[٣] الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي/ ص١٥.

وقال محمد عبد الخالق عُضيمة: [وحامل لواء الاتجاه الثاني بعض نحاة مدرسة البصرة، ثم تابعهم في ذلك بعض علماء اللغة والنحو والتفسير، ومصنفي كتب القراءات] [١].

وقد أشار إلى موقف النحاة من القراءات كثير من العلماء المحققين كابن خالويه المتوفى (٣٧٠هـ)، وأبي عمرو الداني المتوفى (٤٤٤هـ) وابن حزم المتوفى (٤٥٦هـ) والقشيري المتوفى (٤٧٥هـ) والحريري المتوفى (٥١٦هـ) والفخر الرازي المتوفى (٦٠٦هـ) وغيرهم من علماء اللغة والتفسير الذين شعروا بذلك، وقاموا ببيان أهمية القراءات في أخذ اللغة، وتقنين قواعدها وقد ردّوا من خلال ذلك على كل من طعن في القراءات أو أنكر تواترها.

قال الفراء: [والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر] [٢]، وقال ابن خالويه: [إنني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدُفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمُنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار] [٣].وقال في موطن آخر: [قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك] [٤].

---

[١] دراسات لاسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ١٩/١.

[٢] معاني القرآن، للفراء ص١٤٨/١.

[٣] الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد، دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ص١٧ – ١٩

[٤] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، دار التراث، القاهرة ٢١٣/١.

وقال أبو عمرو الداني: [وأئمة القراءة لا تعمل من القرآن في شئ على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الاثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأنّ القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها] [1].

وقال ابن حزم متعجباً من موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات: [لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطئية أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سملى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو في نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغة وأصلها كلاماً لم يلتفت إليه، و لاجعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه] [2].

وقال القشيري معقباً على الزجاج الذي عارض بعض القراءات [ومثل هذا الكلام مردود عن أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﴿ﷺ﴾ تواتراً بعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شئ عن النبى ﴿ﷺ﴾ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﴿ﷺ﴾ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محذور، لاتقلد فيه أئمة اللغة والنحو] [3].

---

[1] منجد المقرئين، لإبن الجذري، ص٢٤٣.

[2] كتاب الفصل في الملل والاهواء والنحل لابن حزم من حرز ص ٢٩، الاماني للامام الكبير عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة، مطلعةا لبابي الحلبي، ص٢٥٤.

[3] شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢، ٢١/٣.

وقد ذكر مثل ذلك كل من الحريري والفخر الرازي وابن المنير المتوفى (٦٣٣هـ) وابن تيمية المتوفى (٧٢٨هـ) وأبي حيان المتوفى (٧٤٥هـ) والدماميني المتوفى (٨٢٧هـ) وابن الجزري المتوفى (٨٣٣هـ) والسيوطي المتوفى (٩١١هـ) وغيرهم من العلماء[١].

وأما موقف نجم الأئمة "الرضي" من الاحتجاج بالقراءات القرآنية فموقف متناقض من حيث قبولها، والتسليم بتواترها، والاستشهاد بها، فتارة يحتج بها وهذا هو الغالب في منهجه، فالمتتبع لشرح الرضي على الكافية يرى أنه يحتج بقراءات القراء السبعة مثل ابن كثير المكي ت(١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود ت(١٥٤هـ) وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي ت(١٥٦هـ)، ونافع بن عبدالرحمن[٢]، المدني ت(١٦٩هـ) وعلى بن حمزة الكسائي، وغيرهم من القراء، والأمثلة على ذلك كثيرة فمنها، استشهادة بقراءة الإمام نافع ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾[٣]، بحذف نون الوقاية من (لدني) على جواز حذف نون الوقاية من (لدن) قال الرضي في الاستدلال بالآية [وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع] [٤].

---

[١] نظرية النحو القرآني، للدكتور عبدالله مكي الانصاري، ص١٨ – ٣٠.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢، ٢١/٣.

[٣] الآية [٧٦] سورة الكهف.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢.

وعند حديثه عن الأسماء الموصولة احتج الشارح برواية ورش عن نافع على جواز تسهيل الهمزة في (الام) بين الهمزة والياء[1]، في قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَالَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾[2].

وفي ذكر الأوجه الجائزة في (الاء) احتج الرضي بقراءة أبي عمرو ورواية البزي[3] لقوله تعالى: ﴿وَالَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ قال: "اللائي" بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة كقراءة أبي عمرو والبزي[4].وتارة يسلك الرضي مسلك الزمخشري والمبرد وغيرهما ممن ينكرون تواتر القراءات ويرى أنها أخذت بالرأي والاجتهاد من رسم المصحف[5].

وكان يحكم القواعد النحوية التي وضعها النحاة على القراءات الصحيحة المروية عن النبي ﴿ﷺ﴾ وينعتها بالقبح أو اللحن أو الضعف أو التكلف، والرضي لم يكن بدعاً من النحاة، ولم يكن أول من لحن القراء أو ضعف قراءاتهم، فقد سبقه إلى ذلك قوم من النحاة قال جلال الدين السيوطي – رحمه الله – [كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم

---

(1) المصدر السابق ٣/٢١.

(2) الآية [٤] سورة الطلاق.

(3) البزي: هو الحسن بن احمد بن أبي بزة، راوي ابن كثير، توفى سنة ٢٥٠هـ.

(4) شرح الرضي على الكافية ٣/٢١.

(5) الكشاف ١/٤٧٢.

ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية][1]، ومن الأمثلة التي توضح موقف الرضي من القراءات وعدم تسليمه بتواترها ما يلي:

١)طعن في قراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ [2]﴾بنصب (أَوْلَادِهِمْ) وجر (شُرَكَاؤُهُمْ) في باب الإضافة عندما استدل بهذه القراءة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة، بالمفعول إن كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً له، فـ "أولاد" في الآية مفعول به، فصل بين المصدر المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم".

قال الرضي: [وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولاشك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قتله وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياسي، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين[3].

٢)ضعّف قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي أحد القراء السبعة، في قضية العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض حينما أجاز الكوفيون ذلك، واستدلوا

---

[1] الاقتراح في علم اصول النحو ص١٥.

[2] الآية [١٣٧] سورة الأنعام.

[3] شرح الرضي على الكافية، ٢/٢٦١.

بقراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[1] بالجر، قال الرضي: [والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات][2].

وبقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا *** فاذهب فما بك والأيام من عجب[3]

قال الأنباري: الأيام خفض بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير: بك وبالأيام[4].

وبقول الآخر:

تُعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب غوط نفانف[5]

فالكعب في البيت مجرور بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف[6]. فالرضي يضعف قراءة حمزة وينفي تواترها دفاعاً عن القاعدة النحوية التي تقول: لا يجوز العطف على ضمير مجرور إلا بإعادة حرف الجر، وهذا الموقف غير سليم ولا مبرر له، لأن القواعد النحوية ينبغي أن تخضع للقراءات القرآنية، ولا تُرد قراءة ثابتة لمخالفتها مقاييس العربية.

---

[1] الآية [1] سورة النساء.

[2] شرح الرضي على الكافية.

[3] البيت من شواهد سيبويه ٣٩٢/١، وذكره البغدادي في خزانة الأدب ج٣٣٨/٢.

[4] الانصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، ٤٦٤.

[5] المرجع السابق ٤٦٣/٢.

[6] المرجع السابق نفسه ٤٦٥/٢.

٣)نعت قراءة نافع: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١]، بسكون ياء المتكلم مع الألف، وقال: هذا الوجه ضعيف عند النحاة، لأن ما قبل ياء الضمير إذا كان ألفاً أو ياء أو واواً ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما في الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين[٢].

٤)طعن في قراءة حمزة ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [٣]، بكسر الياء مع كسر ما قبلها على لغة بني يربوع، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في: فيه ولديه، ومع توجيهه الطيب لقراءة حمزة في الآية المذكورة آثر تحكيم القواعد النحوية على القراءة المتواترة المروية حيث قال [هو عند النحاة ضعيف] [٤].

٥) كما ضعّف الشارح قراءة أبي عمرو بن العلاء (كن فيكون) بفتح النون.

٦) ضعف قراءة حمزة والكسائي وخلف لقوله عز وجل: {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً[٥] بغير تنوين على الإضافة، وإعراب (سنين) على التمييز.

وقد يجمع في احتجاجه بالقراءات بين النقيضين، وعدم السير في مسلك واحد، فأحياناً يطعن في القراءات المتواترة، وينفي ثبوتها ، وأحياناً يستشهد بالشواذ، ويكثر من الاحتجاج بها، وكان ينسب القراءة الشاذة لقارئها في بعض

---

[١] الآية [١٦٢] سورة الانعام.

[٢] شرح الرضي على الكافية٢/٢٦٥.

[٣] الآية [٢٢] سورة ابراهيم.

[٤] شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٦٥ – بتصرف.

[٥] الآية [٢٥] سورة الكهف.

الأحيان، وفي بعض الأحيان يكتفي بالإشارة الى أنها شاذة، والشارح لم يكن أول من احتج بالقراءات الشاذة واجتهد في توجيهها، فقد سبقه إلى ذلك علماء العربية كابن جني الذي جمع القراءات الشاذة في كتاب سماه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها) [١].

والاحتجاج بالقراءات الشاذة جائز قال السيوطي – رحمة الله – (وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه) [٢]، ومن ثَمّ احتج على جواز ادخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب[٣]. بقراءة: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا [٤] بالتاء﴾

كما احتج على صحة قول من قال: إن الله أصله: (لاه) بما قرئ شاذاً ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ [٥]، أي في﴾السماء (لاه) وفي الأرض (لاه).

وجعل الرضي ضمير الفصل الواقع بعد "كان" مبتدأ ورفع ما بعده على الخبرية استناداً إلى قراءة زيد: {وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}[٦] برفع "الظالمين" في الآية على أنه خبر لضمير الفصل[٧].

---

[١] الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة أميرة على توفيق ص ٨٧ – ٨٨.
[٢] الاقتراح في علم اصول النحو ص ١٥.
[٣] المصدر السابق ص ١٥.
[٤] الآية [٥٨] سورة يونس.
[٥] الآية [٨٤] سورة الزخرف.
[٦] الآية [٧٦] سورة الزخرف.
[٧] شرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٢

واحتج الشارح أيضاً بقراءة أبي السمال "حاشاَ" على أن الأولى في "حاشي" إذا وليها اللام أن تكون اسماً لمجيئها منونة مع اللام[1]. كما استشهد بقراءة من قرأ "حاش لله" " حاشي" على جواز مجئ "حاش" مصدراً مضافاً نحو: حاشى زيد كرويد زيدٍ، ثم قال: ((ويجوز أن نقول: حاشي لزيد، وهي حينئذ اسم فعل استعمل استعمال المصادر))[2].

واحتج الشارح كذلك بما جاء في الشواذ ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[3]. برفع قليلاً على أن تأويل النفي في غير الألفاظ التي تجري مجراه مثل: "أبي" وما تصرف منها نادر وتأويله:(لم يطيعوه إلا قليل منهم) [4].

وقال الرضي: قد تأتي "أن" المصدرية ولا تنصب المضارع، ويدل على ذلك حرف مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾[5] برفع الفعل " يتم " ، ثم وجه عدم النصب بحمل "أن" المصدرية على "أن" المخففة من الثقيلة، أو على "ما" المصدرية[6].

---

[1] المصدر السابق ١٢٣/٢

[2] المصدر السابق نفسه ٣٠٩/١.

[3] الآية [٢٤٩] سورة البقرة.

[4] شرح الرضي على الكافية ٩٢/٢.

[5] الآية [٢٣٣] سورة البقرة.

[6] شرح الرضي ٣٥/٤ بتصرف.

وكان في استشهاده بالقراءات يذكر لهجات بعض القبائل العربية ولغاتها، ومن ذلك توجيهه لقراءة حمزة: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [1] بكسر الياء مع كسر ما قبلها، على لغة بني يربوع.[2]

وقال في حرف من قرأ ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [3] برفع "الظالمين" على أنه خبر لضمير الفصل جاء على لغة من يجعل ما بعد "كان" و"ما" الحجازية مبتدأ خبره ما بعده[4].

وغير ذلك من القراءات التي وجهها الشارح، وذكر من خلال ذلك لهجات بعض القبائل العربية.

ويتضح لي مما سبق ذكره أن منهج الرضي في الاحتجاج بالقراءات مضطرب ومتناقض، فتارة يأخذ بالقراءة الشاذة إذا وافقت ما ذهب إليه واختاره من المذاهب النحوية، وتارة يطعن في القراءات المتواترة، ويردها إذا خالفت مقاييس العربية، وهذا موقف لا يحمد عليه ، ولا يتابع فيه، بل يعد من المآخذ عليه، لأن القراءة سنة متبعة، ينبغي أن يحتج بها في أخذ اللغة وتأصيل قواعدها، ولا تجرى مقاييس العربية على القراءات الصحيحة المتصلة السند، بل إنما تخضع القواعد النحوية للقراءات ، والرضي في تحكيمه لمقاييس العربية على القراءات سلك مسلك الزمخشري والمبرد.

---

[1] الآية [٢٢] سورة ابراهيم.
[2] شرح الرضي ٢٦٥/٢
[3] الآية [٧٦] سورة الزخرف.
[4] شرح الرضي ٤٦٣/٢.

الفصل الثالث

موقف الرضي من المصطلحات والأصول النحوية

وفيه مبحثان:

- المبحث الاول: موقف الرضى من المصطلحات النحوية
- المبحث الثاني: موقف الرضي من الأصول النحوية

المبحث الأول : موقف الرضى من المصطلحات النحوية:-

عرف النحاة الأوائل منهم: عيسى بن عمر الثقفي وابن العلاء ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش بعض المصطلحات النحوية في المراحل الأولي لاستقراء القواعد النحوية ورصدها ، وتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، كما تحدثوا عن الجر والرفع والنصب والتصغير والحذف والاشتقاق والإمالة والتعريف والتنكير، والبناء والابتداء. ثم جاء الزجاج وابن السراج وأسهما في وضع بعض المصلحات مثل: ما ينصرف وما لا ينصرف والنكرة والمعرفة.[١]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافاً شديداً بين البصريين والكوفيين في استخدام المصطلحات النحوية، فالكوفيون يسمون البناء وقفاً، ويسمون الصرف إجراء ، وما لا ينصرف لا يجرى، والحال هي القطع، والإشارة ترجمة والضمير هو المكنى أو الكناية، واسم الفاعل عندهم الفعل الدائم، والفعل عندهم ضربان: ماضٍ ودائم لا مكان للأمر عندهم، والمعرفة والنكرة: الموقت وغير الموقت، والنفي والإثبات: الجحد والإقرار، و" لا : النافية للجنس عندهم " لا " التبرئة ، والأسماء الستة يطلق عليها الفراء الأسماء المضافة.[٢] والزيادة صلة قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٣] قال: العرب تجعل "ما" صلة في المعرفة والنكرة واحداً.[٤]

---

[١] النحو العربي للدكتور صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ص ٤٣ ، ٤٤.
[٢] المصدر السابق ، ص ٤٦.
وينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض محمد القوزي، جامعة الرياض، السعودية ص١٦٢-١٨٥ .
[٣] الآية ١٥٩ سورة آل عمران.
[٤] دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور مختار أحمد ديرة دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ص ٢٢ – ٢٢٦.

وأما أهم المصطلحات النحوية التي استخدمها الرضي فهي مصطلحات البصريين وذلك مثل: (لام الابتداء) و(اسم الفاعل) و(المفعول المطلق) و(المفعول له) و(المفعول فيه) والمفعول معه والنفي والاثبات والظرف والبدل وما ينصرف ومالا ينصرف ، والتمييز والمعرفة والنكرة، وحروف الجر والزيادة واسم الفاعل والفعل المتعدي. فكان يكثر من استخدام مصطلحات البصريين، والقارئ لكتابه يدرك ذلك، وكان يستخدم مصطلح (البدل) الذي يطلق عليه الفراء: الترجمة والتكرير والتبيين والمردود، وكان يستخدم التمييز وبدل المطابقة اللذَيْنِ يسميهما الفراء التفسير[١].

وكان يستخدم مصطلح " الظرف " الذي يسميه الكوفيون " المحل " و"الصفة" قال الأنباري: (وكانوا يسمون الظرف "المحل" ومنهم من يسميه الصفة)[٢].

وفي باب الممنوع من الصرف استخدم الرضي مصطلح: " ما ينصرف وما لا ينصرف" الذي يسميه الفراء " ما يجري وما لا يجري". قال الفراء في معانيه:[وفي زكريا ثلاث لغات: القصر في ألفه فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض، وتمد ألفه فتنصب وترفع بلانون، لأنه لا يجرى، وكثير من كلام العرب أن تحذف المدة والياء الساكنة، فيقال: هذا زكرىٌ قد جاء فيجرى، لأنه يشبه المنسوب من أسماء العرب][٣].

وفي باب التوابع استعمل الشارح " التوكيد " الذي يطلق عليه الفراء "التشديد" حيث قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ[٤]﴾ قال الفراء:[وإن شئت جعلت الثانية تشديداً وتوكيداً للأولى، وتعرب الأولى مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾].

---

[١] الانصاف في مسائل الخلاف ٥٠/١.
[٢] معانى القرآن لأبى زكريا الفراء ٢٠٨/١.
[٣] معانى القرآن للفراء ١٢٢/٣..
[٤] الآيات [١٠ -١١] سورة الواقعة

ومن المصطلحات النحوية التي استخدمها الرضى " النفى والإثبات" لا " الجحد والإقرار" عند الكوفيين، قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [1] قال: [وضعت ﴿بلى" لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت "نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه][2].

وقد يطلق الرضي على المنصوب بنزع الخافض " المنصوب بطرح الخافض"، ومن ذلك قوله في توجيه قولهم: [أجدّك لا تفعل كذا]، قال الرضى: [ولا يستعمل إلا مع النفي، فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده.. فنصب " أجدّك " إذن بطرح الباء، والمعنى: أبجد منك] [3].

وكان الفراء يطلق عليه المنصوب بإلقاء الخافض، وقد ورد ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ[4]، قال الفراء: (فأن في موضع نصب بإلقائك الخافض) [5]، والتقدير بألا تعبدوا، وبأن استغفروا وحرف الخفض هو الباء، والمصدران في محل نصب بإلقاء الخافض[6].

وقد يستخدم الشارح المحقق بعض مصطلحات الكوفيين فكان يطلق على واو المعية " واو الصرف " وتسمية واو المعية بواو الصرف مصطلح كوفي أطلقه الفراء على الاسم المنصوب بعد واو المعية [7].

---

(1) الآية [٨١] . سورة البقرة.
(2) معاني القرآن للفراء ٥٢/١ .
(3) شرح الرضي على الكافية ٣٢٦/١ ، ٣٢٧
(4) الآيات [٢-٣] سورة هود.
(5) معاني القرآن للفراء ٣/٢.
(6) دراسة في النحو الكوفي للدكتور ديرة ص ٢٨٥.
(7) المرجع السابق ص ٢٨٨.

قال الرضي: وسميت بواو الصرف لأنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها [١].وأحياناً يطلق عليها واو الجمعية لدلالتها على الإلصاق الذي تفيده الباء [٢].

وكان يطلق على "لا" النافية للجنس "لا" التبرئة، قال الرضي في بيان علة بناء اسم "لا" (إنّما ركب مع عامله لإفادة "لا" التبرئة للاستغراق كما أفادته " من " الاستغراقية)[٣].

وقال في موضع آخر: (اعلم أنّ "لا" التبرئة إنَما تعمل لمشابتها لإنّ، ووجه المشابهة أنّ "إن" للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و"لا" التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس)[٤].

وكان يطلق على حرف التعريف "أل" (اللام) كما سماها سيبويه من قبل، قال الرضي: (فإن قيل: إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة، لأن كلمة وكلما كتمرة وتمر، واللام فيه الجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة، فالجواب أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد) [٥].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١٨، ٤، ٦٧، ٧٦، ٣٠٠.
[٢] المرجع السابق ٤، ٤٣ ، ٦٨ ، ٣٠٠ .
[٣] شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٢ .
[٤] المرجع السابق ١٦٠/٢.
[٥] المرجع السابق نفسه ١٠٣/١.

المبحث الثاني: موقف "الرضي" من الأصول النحوية

اهتم الرضي بدراسة الأصول النحوية ، واعتمد عليها في الترجيح والموازنة بين المدارس النحوية ، وما يصدره من أحكام في شرحه القيم.

وأما أهم الأصول النحوية التي استند إليها الشارح في شرح الكافية فهي السماع والقياس والإجماع والاستقراء ، وفيما يلي بيانها وتوضيحها:

أولا: السماع:

ويقصد النحاة بالسماع: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه ﴿ ﷺ ﴾ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين).[1]

فأما القرآن الكريم فلا خلاف بين النحاة في الاحتجاج به في أخذ اللغة وبناء قواعدها ، وقد تقدم ذكر طائفة من الشواهد القرآنية التي تدل دلالة صريحة على عناية الرضي بالقرآن الكريم في مجال الاستشهاد اللغوي والنحوي.

وأما الحديث الشريف فقد كان مثار جدل طويل بين النحاة على مر العصور ، وتجدر الاشارة إلى أن الرضي سلك طريقة المتأخرين في الاستشهاد بالحديث ، فكان يحتج به كثيراً في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية ، وفي الترجيح والموازنة بين آراء النحاة.

---

[1] الاقتراح في علم اصول النحو ، السيوطي ، ص ٤٨.

واما كلام العرب الفصحاء فقد أكثر الشارح من الاحتجاج به ، وخاصة شعراء الطبقتين الأوليين ، وأما شعراء الطبقة الرابعة فقل استشهاده بشعرهم ، وتبلغ شواهده الشعرية حوالي تسعمائة وسبعة وخمسين شاهداً كما ذكر ذلك البغدادي في مقدمة "خزانة الادب"[١]، والشواهد على احتجاج الرضي بالشعر العربي الخالص كثيرة.

ونسبة لاهمية السماع باعتباره الأصل الأول من الأصول النحوية اهتم به علماء اللغة لكونه الطريقة المثلى في جمع اللغة وتحليلها وضبطها ونقلها من جيل الى جيل آخر.

وكان الرضي يعتمد عليه كثيراً في تحليل اراء النحاة ، ومناقشتها لاختيار الراجح منها ، وكان لا يرفض أية رواية وثق النحاة راويها ، وكان يحترم السماع ويقدمه على كل ما عداه[٢].ومن ذلك رده على من زعم ان اللام في قوله تعالى: ﴿لايلاف قريش﴾[٣] وقوله: ﴿للفقراء الذين احصروا في سبيل الله﴾[٤] للتعجب ، قال الرضي : (الاولى ان تكون للاختصاص إذ لم يثبت لام التعجب إلا في القسم ، نحو لله لتبعثن) [٥].

وقال في وزن (كلتا) أن الجرمي يرى أن وزنها (فعتل) ، ويرى غيره من النحاة أنها على وزن (فعلى) ، لأن الألف فيها للتأنيث ، ثم قال: وما ذكره الجرمي: (لم يثبت مثله في كلامهم) [٦].

---

[١] خزانة الادب ٦/١ ، ١٩
[٢] الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة ص ٣٢٣ – ٣٢٥
[٣] الآية (١) سورة قريش
[٤] الآية (٢٧٣) سورة البقرة
[٥] شرح الرضي ٤ / ٢٨٦
[٦] المصدر السابق ٩٣/١.

وفي باب الممنوع من الصرف ذكر الشارح أن (فعال) و (مفعل) مثل: ثلاث ومثلث ، تاتي في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقاً ، ولا يجوز القياس عليها ، فلا يقال "خماس" و"مخمس" و"سداس" و"مسدس" إلى التسعة لعدم السماع عن العرب) [١].

وفي باب التنازع قال الشارح: (قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي ، نحو : أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول ، ثم قال: (وإنما منع ذلك لعدم السماع) [٢] .

وعند حديثه عن الحروف العاملة عمل "إن" قال الرضي أجاز الأخفش قياس "لعل" على "ليت" في مجئ "أن" المفتوحة بعدها نحو "لعل" أن زيداً قائم ، كما تقول: ليت أن زيداً قائم ثم ذكر ان ذلك لم يثبت[٣].

وعندما أجاز الكسائي وأكثر النحاة قياس إعمال "كأنما" و "لعلما" و"لكنما" على "ليتما" إذ لا فرق بين هذه الأدوات وبين "ليتما"، اختار الرضي الإلغاء إعتماداً على عدم سماع إعمالها عند العرب حيث قال: (لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع) [٤].

وقد يستدل الشارح بالسماع والقياس معاً في المسألة الواحدة ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك اختياره لمذهب البصريين في عدم جواز تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معاً نحو: إلا زيداً ضربني القوم ، حيث منع نحاة البصرة، تقدم المستثنى على المستثنى منه اعتماداً على عدم السماع والقياس[٥].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ١١٥/١.
[٢] المصدر السابق ٢١٣/١
[٣] المصدر السابق نفسه ٣٣٥/٤.
[٤] المرجع السابق نفسه ٣٣٩/٤
[٥] المرجع السابق نفسه ٨٤/٢.

وقد يقدم السماع على القياس نسبة لأهمية السماع ومكانته عنده ، فمن القضايا التي قدم فيها الشارح السماع على القياس حكم لحاق كاف الخطاب والتنوين في اسماء الأفعال ، قال الرضي: (وليس لحاق كاف الخطاب ، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياسا ، بل سماع فيقتصر على المسموع) [١].

وعند حديثه عن الممنوع من الصرف للعدل اذا كان على وزن فُعَل وكان علماً جامعاً للشرطين ، وهما: ثبوت ""فاعل" وعدم (فُعَل) قبل العلمية نحو: قثم وجحى فإنه لا ينصرف لثبوت قاثم وجاح ، وعدم قثم وجحى قبل العلمية ، فكل علم جاء على وزن (فعل) جامعاً للشرطين السابقين يقدر فيه العدل ويمنع من الصرف إلا إذا ثبت سماعه في كلامهم منصرفاً فلا يقدر فيه العدل. وغير ذلك من القضايا التي استدل فيها الشارح بالسماع أو بالسماع والقياس معاً في المسألة الواحدة ، أو قدم فيها السماع على القياس نظراً لاهمية السماع في اللغة العربية.

ثانيا القياس:

ومن الأصول النحوية التي استند إليها الرضي في شرح الكافية القياس ، وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه أي: حمل الكلام المستحدث الذي يحاكى به كلام العرب على الكلام العربي الفصيح ، كحمل ثلاجة وعصارة على برادة ، وللقياس أهمية كبرى عند النحاة اذ يضيف الى اللغة صيغاً وتراكيب لم تعرف من قبل ، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، والقياس طريق ووسيلة عقلية إبداعية تمكن الشخص من النطق بآلاف الكلمات والجمل التي لم يسمعها من قبل[٢].

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٩٠/٣

[٢] المصدر السابق ١٢٣/١.

ومما يدل على مكانة القياس عند النحاة عنايتهم به منذ نشاة النحو ، قال السيوطي: (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس) [١]، وقال ابن جني: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم) [٢].

ويختلف نحاة البصرة والكوفة في الأصل المقيس عليه ، لذلك تباينت وجهات نظرهم فيه ، فالبصريون لا يقيسون إلا على المطرد ، فقد كانت للخليل بن أحمد رائد مدرسة البصرة طريقة متميزة في القياس ، فكان لا يقيس على القليل والنادر ، وإنما يقيس على الكثير المطرد من كلام العرب ، وأما القليل والنادر فعنده القاعدة المشهورة يحفظ ولا يقاس عليه[٣]وأما الكوفيون فيقيسون على القليل ، ويقبلون القياس على الشاهد الواحد ، ويتساهلون في أمره ، حتى قيل: أنهم يعتدون بكل مسموع ويقبلونه إذا أمكن أن يقاس عليه[٤].

قال القاضي الجرجاني: (ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين ، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة) [٥].

وأما القياس عند "الرضي" فله شأن عظيم فكان يلجأ إليه كثيراً في عرض آراء النحاة ومناقشتهم ، وفي تفسير الظواهر النحوية وتعليها ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي تدل على أن "الرضي" كان يهتم بالقياس ويحتج به:

ومن ذلك قوله "عليون" وقلون" جمعاً بالواو والنون خلافاً للقياس ، لان "قلون" جمع قلة و"عليون" جمع علية[١].

---

[١] الاقتراح في علم اصول النحو ، ص ٩٥.
[٢] الخصائص ، لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ٣٧٥/١
[٣] دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، للدكتور ديرة ص ١٣٩.
[٤] شرح الرضي على الكافية ٩٠/٣
[٥] خزانة الادب ، للبغدادي ١٥/١

وعند حديثه عن اللغات الجائزة في "اللاء" احتج الشارح بالقياس ، وقال: وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة ، كقراءة ابي عمرو ورواية البزي لقوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ ﴾ على لغة قريش ، ثم قال: كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس[٢].

وفي حروف الجر قال الرضي: قد تزاد الباء قياساً في مفعول علمت وعرفت، وجهلت ، وسمعت وتيقنت ، وأحسست كقولهم: سمعت بزيد وعلمت به أي بحال زيد على حذف المضاف، وقال أيضاً: (وتزاد قياساً في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى وتصرفاته ، وفاعل أفعل في التعجب على مذهب سيبويه ، وفي المبتدأ الذي هو حسبك) [٣].

وعندما اختلف النحاة في نيابة ثاني مفعولي (علمت) عن الفاعل أجاز الرضي إقامته مقام الفاعل قياساً نحو: ظن زيداً قائم وعلم زيداً أبوه قائم مع أنه لم يأت إلا قيام أول مفعولي (علمت) لكون رتبته بعد الفاعل بلا فصل[٤].

فهذا هو رأي المتأخرين من النحاة ، وأما المتقدمون فمنعوا نيابة ثاني مفعولي (علمت مطلقاً ، لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسند اليه ، لصار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً اليه ، وهذا لا يجوز) [٥].وغير ذلك من القضايا التي اعتمد الشارح في توضيحها على القياس.

ثالثا الإجماع:

يعد الإجماع أحد أصول النحو العربي، وكان النحاة الأوائل يستندون إليه في ترجيح المسائل الخلافية، ويهتمون به اهتماماً بالغاً، والمراد به: ما أجمع عليه نحاة

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٩٥/١..
(٢) المرجع السابق ٢١/٣
(٣) المرجع السابق نفسه ٢٨٢/٤..
(٤) المصدر السابق نفسه ٢١٧/١، ٢١٨.
(٥) المرجع السابق نفسه ٢١٧/١ .

البلدين: البصرة والكوفة، وإجماع النحاة من الأصول التي يحتج بها في أخذ اللغة وضبط قوانينها، إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، لذلك عدّ بعض المتأخرين الخروج عليه عيباً، والأفضل عدم مخالفته[١].

قال ابن جني:[لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وأعجازاً على كلا كل] [٢]. وقال أبو البقاء العكبري: إنّ مخالفة المتقدمين لاتجوز)[٣].وقال السيوطي: (إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه، وحرقه ممنوع)[٤].

فهذه هي عناية الرواد الأوئل بالإجماع فقد كانوا يحتجون به في أخذ اللغة وضبطها ، ويرون مخالفة نحاة البلدين عيباً، فهل سلك نجم الائمة هذه المنهج؟ وسار على درب الأوائل في الاحتجاج بالإجماع؟ أم خالفهم؟؟

لم يخالف الشارح المحقق النحاة في الاستشهاد بالإجماع، بل سلك طريقهم في الاحتجاج به، فكان لا يتردد في الأخذ به، وكان يكره مخالفة النحاة والخروج عليهم، قال الرضي في جوازم المضارع: (ولو لا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبيناً على السكون، لأن عمل ما سميّ جازماً، لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً)[٥].

---

[١] الخصائص لإبن جني ١٨٩/١ ، ودراسة في النحو الكوفي للدكتور ديرة ص ١٩٥.
[٢] المرجع السابق ١٩٥/١.
[٣] أصول النمو للدكتور الحلواني ص ١٢٨.
[٤] الإقتراح في علم أصول النحو ص ٨٩.
[٥] شرح الرضي على الكافية ٧/٤ .

رابعا: الاستقراء:ـ

الاستقراء لغة مأخوذ من قرأ الأمر إذا تتبعه ونظر في حاله لمعرفته[١]، وأمّا في الاصطلاح فهو:(تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية) [٢].

ويعد الاستقراء منهجاً صالحاً لدراسة اللغات، ووسيلة عملية يعتمد عليها في تأسيس قواعد النحو تبدأ أولاً بالنظر في المفردات واستخداماتها المختلفة، وتنتهي بالملاحظات العامة للوصول إلى نتيجة كلية شاملة، وقد قام النحو في نشأته الأولي على استقراء النصوص العربية الفصيحة من أجل الوصول إلى ضوابط تحكمها[٣].

وبدأ الاستقراء في عهد أبي الأسود الدؤلي، ثم تطور ونضج على أيدي المؤسسين الثلاثة: الحضرمي ، وعيسي بن عمر ، وأبو عمرو ابن العلاء[٤].

اهتم الرضي بالاستقراء، وعده أصلاً من أصول البحث في الظواهر اللغوية، ووضع القواعد النحوية، والترجيح بين آراء النحاة، ويرتبط الاستقراء عند الرضي بالسماع، واحترام النصوص المسموعة عن العرب الفصحاء وإعطائها الأولوية على القياس، واعتمد عليه الشارح في الضبط والتقعيد واستنباط المقاييس العامة، ويعده وسيلة يتوصل بها إلى سلامة النطق بكلام العرب.[٥]

---

[١] لسان العرب لابن منظور ٣٦١٦/٢٥ مادة قرأ، والمعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة عزيزة فوال، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٩/١.

[٢] المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧٢٢/٢ مادة قرأ.

[٣] أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص ١١٣.

[٤] المفصل في تاريخ النحو العربي، للدكتور الحلواني ٢٧١/١.

[٥] الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة ص ٣٥٦ ، ٣٥٧.

ومن نماذج استدلاله بالاستقراء ما ذكره في وجوب حذف الفعل عند الجمهور في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ [1]، قال الرضي: (وإنما لم يحكم بكون "أحد" مبتدأ و"استجارك" خبره ليعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية)[2].

وعندما اختلف البصريون والكوفيون في الأولى بالعمل في باب التنازع، رجح الرضي رأي البصريين استناداً إلى الاستقراء حيث قال: (ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم)[3].

فهذه هي أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشارح في التعقيد واستنباط المقاييس، فكان يحترم السماع ويقدمه على القياس، إذا تعارض السماع والقياس، وكان يكره مخالفة النحاة والخروج على إجماعهم والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

---

[1] الآية [٦] سورة التوبة.
[2] شرح الرضي ١٩٩/١.
[3] المصدر السابق ٢٠٥/١

الخاتمة

وتشتمل على:

- التلخيص.
- النتائج
- التوصيات
- الفهارس

أولا التلخيص:

بعون الله تعالى وتوفيقه قد انهيت كتابة هذه الرسالة، وقد صاحبت نجم الأئمة "الرضي" زمناً طويلاً، حاولت خلاله التعرف على أطوار حياته العلمية والظروف التي أحاطت ببيئته، كما أشرت إلى سمات منهجه، واتجاهه النحوي من خلال كتابه (شرح الرضي على الكافية)، وكانت نتيجة هذه الملازمة الطويلة، والدراسة المتواضعة كتابة هذه الرسالة التي احتوت على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة وفهارس.

وكان الباب الأول عبارة عن دراسة وصفية للأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن السابع الهجري، فبينت من خلال ذلك أنه عاش في ظل الدولة العباسية، في عصر عصيب، ظهرت فيه الفتن والمحن، واشتدت فيه النزاعات الداخلية والصراعات الخارجية، حيث فقدت الدولة العباسية القوية السيطرة على زمام الأمر، وكان من أبشع الحوادث التي وقعت في هذا القرن خروج المغول، وسقوط حاضرة الدولة العباسية بغداد سنة (٦٥٦هـ).

ولكن بالرغم من جلل سقوط بغداد في يد التتار، وتدهور الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية، حفل القرن السابع الهجري بحركة علمية نشطة، كما حظى بظهور كوكبة من علماء اللغة والفقه والحديث والتفسير والتاريخ، مثل أبي البقاء العكبري، وضياء الدين ابن الأثير، وابن عصفور وابن مالك وابن

الحاجب، وغيرهم من العلماء الذين عاصروا الرضي وأسهموا إسهاماً طيباً في تقدم النهضة الثقافية.

وعندما تحدثت عن حياة الرضي، ونشأته أثبت أن المصادر التاريخية والتراجم اللغوية التي وقفت عليها، لم تسهب في ببيان بيئته التي نشأ فيها، وأطوار حياته، ورحلاته العلمية، وذكر شيوخه وتلاميذه.

وأما الباب الثاني فخصصته للحديث عن شواهد الرضي المتنوعة ومصادره التي استقى منها معلوماته، فأوضحت من خلال هذه الجولة العلمية أن مصادر الرضي التي استفاد منها ضربان، مصادر صرح بها مثل: شرح المفصل لابن الحاجب، والإيضاح الشعربي لابي على الفارسي وكتاب المسائل الكبير للأخفش، والشافي للمبرد، وسر صناعة الإعراب لابن جني، وعلل النحو للزجاج، وغيرها من الروافد التي ذكرها الشارح وصرح بأسمائها، ومصادر لم يصرح بذكرها، والضرب الثاني هو أكثر وروداً في كتابه.

وأما شواهد الرضي في شرح الكافية فكثيرة ومتنوعة، فلا تكاد تخلو صفحة من شاهد ، وقد سلك منهج الأوائل في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

ثم أثبت البحث أن الرضي كان لا يحتج إلا بالشعر العربي الفصيح، وقد يستأنس بأشعار المحدثين، كالمتنبئ وبشار وأبي نواس وإن لم يستحسن ذلك.

أما الباب الثالث فناقشت فيه آراء الرضي موقفه من المصطلحات والأصول النحوية التي اعتمد عليها في شرح الكافية، فتبين لي من خلال دراستها أنه لم يكن متعصباً لمذهب بعينه، ولم يك جامداً في اتجاه واحد، وإن

كان بصري الاتجاه والمتأمل في شرح الكافية يدرك ذلك تماماً من خلال تبنيه لآراء البصريين ودفاعه عنها، وتعد آراء الرضي المبثوية في شرحه دليلاً صادقاً على نزعته البصرية، ومما يؤكد ذلك أنه كان يتحدث بلسانهم. وأنه جزء منهم كقوله: فإن قال الكوفي: كذا وكذا، فنحن نقول: كذا وكذا، ومن قرائن نزعته البصرية نقده اللاذع لنحاة الكوفة، وإيثاره لمصطلحات البصريين، ثم ختمت الباب بدراسة الأصول النحوية التي استند إليها في الترجيح والموازنة بين آراء النحاة.

ثانيا النتائج:

١) عدم إسهاب المصادر التاريخية والتراجم اللغوية في حياة الرضي وبيئته التي نشأ فيها، وأطوار حياته، وذكر شيوخه وتلاميذه.
٢) تفرد الشارح بآراء نحوية يخالف فيها النحاة.
٣) اضطراب منهجه في مجال الاستشهاد بالقراءات القرآنية.
٤) الطعن في القراءات المتواترة وتضعيفها وعدم التسليم بتواترها.
٥) إيثاره لمصطلحات البصريين على مصطلحات الكوفيين.
٦) الوقوف بجانب البصريين والدفاع عن آرائهم.
٧) تقديم السماع على القياس إذا تعارض القياس بالسماع.
٨) احترام إجماع النحاة وكراهة مخالفتهم والخروج عليهم.

ثالثا التوصيات:

١) الاهتمام باللغة العربية وإجلالها وتعظيمها لأن إجلالها تعظيم للقرآن الكريم وشعائر الاسلام.
٢) الاعتزاز باللغة العربية، والحرص على دراستها، والتفقه فيها، والتأمل في مراميها ومعانيها ودلالاتها المختلفة.
٣) العناية بالمصادر والمراجع القديمة، والصبرعلى التعامل معها والاستفادة منها، والحرص على دراستها.
٤) الدفاع عن اللغة العربية والذود عن حياضها بكل الوسائل العلمية وبيان فضلها ومكانتها وخصائصها.
٥) الاستفادة من شرح الرضي على الكافية ودراسته والإشارة بمنزلته العلمية.

فهذا ما استطعت الوصول إليه في هذه الدراسة، فأسأل الله تعالى أن يعفو عن زلاتي وتقصيري، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ الآية [٨٨ -٨٩] سورة الشعراء.

الفهارس

وتشتمل على:

١) فهرس الآيات القرآنية.

٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣)فهرس الشواهد الشعرية.

٤) فهرس الأعلام.

٥) فهرس المصادر والمراجع.

٦) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس : الآيات القرآنية

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة		
١	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	٦٢
	سورة البقرة		
٢	﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ ... ﴾	٢٠	١٣٨
٣	﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ .. ﴾	٢٣	١٥٢
٤	﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾	٥٨	١٢٦
٥	﴿ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾	٨١	١٨٢
٦	﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	٨٥	١١٧
٧	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ	٢٣٣	١٧٧

	الرَّضَاعَةَ ﴾		
٨	﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾	٢٤٦	٧٢
٩	﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾	٢٤٩	١٧٧
١٠	﴿ لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾	٢٧٣	١٨٥
	سورة آل عمران		
١١	﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّ	اكعين	﴾ ١٢٦
١٢	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	١٥٩	١٨٠
	سورة النساء		
١٣	﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾	١	١٧٣
١٤	﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾	٧٢	١٤١
١٥	﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾	٨٢	١٢٧
١٦	﴿ لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً ﴾	١٦	١٣٥
	سورة الأنعام		

١٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ	١٣٧	شُرَكَآؤُهُمْ ١٧٣ ﴾
١٨	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٦٢	﴾ ١٧٤

سورة الأعراف

١٩	﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ	٤	﴾ ١٦٤
٢٠	﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾	١٨	٣٤
٢١	﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ﴾	٤٤	٨٩
٢٢	﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ	٩٧ ﴾	١٥٩
٢٣	﴿ أَوَأَمِنَ أَهْ لُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ	٩٨	﴾ ١٥٩
٢٤	﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ	١١٥ ﴾	١٢٧
٢٥	﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ	١٣٢ بِمُؤْمِنِينَ	٥٥ ﴾
٢٦	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾	١٣٧	٨٨
٢٧	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾	١٦١	١٢٩

سورة الأنفال			
٢٨	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فيهم ﴾	٣٣	١٣٥
٢٩	﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ	٦٠ ﴾	٧
سورة التوبة			
٣٠	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾	٦ فَأَجِرْهُ حَتَّى	١٩٢
٣١	﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾	٢٥	٨٨
٣٢	﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾	٣٢	٨
٣٣	﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ	٣٢	٨٨ ﴾
٣٤	﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾	٣٣	٨
٣٥	﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾	١٠٦	١٢٧

سورة يونس			
٣٦	﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ	٤٢ ﴾	١٥٩
٣٧	﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾	٥١	١٥٩
٣٨	﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ	٥٨ ﴾	١٧٦
٣٩	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ	٩٨	٨٩ ﴾
سورة هود			
٤٠	﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾	٢، ٣	٨٢* وَأَنِ
٤١	﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾	٣١	١٣١
٤٢	﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	٨٥	٨٨
٤٣	﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	طٰ	٩
سورة يوسف			

٤٤	﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾	٢٧	١٣١
٤٥	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾	٢٩	١١٦
	سورة الرعد		
٤٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾	١١	﴿
	سورة إبراهيم		
٤٧	﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	٧	ب
٤٨	﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾	٩	١٥٨
٤٩	﴿ مِّن وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾	١٦	١٣٩
٥٠	﴿ مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾	٢٢	١٧٥، ١٧٧
٥١	﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾	٣١	١٥٢
٥٢	﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴾	٤٥	١١٩

سورة النحل			
٥٣	﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	٤٤	٩٢
سورة الإسراء			
٥٤	﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾	٢٤	أ
٥٥	﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً ﴾	٨٩	٨٨
سورة الكهف			
٥٦	﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً ﴾	٢٥	١٧٥
٥٧	﴿ هُنَالِكَ الْوَلاَيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً ﴾	٤٤	٣٥
٥٨	﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً ﴾	٧٦	١٧١
٥٩	﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾	٨٦	١٢٧
٦٠	﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾	٩٦	١١
سورة طه			
٦١	﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾	٧١	١٥٧

سورة المؤمنون			
٦٢	﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾	٣٥	١١٧
سورة النور			
٦٣	﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾	٢	١٤٣
٦٤	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾	٤٣	١٣٨
سورة الفرقان			
٦٥	﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً ﴾		١٦٥
سورة الأحزاب			
٦٦	﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْؤُولاً ﴾		١٣٠
سورة سبأ			
٦٧	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٢٨	٧٩

سورة فاطر			
٦٨	﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ ﴾	٢	١٥٥
سورة الصافات			
٦٩	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾	١٠٢	١٤٣
سورة الزمر			
٧٠	﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾	٧٣	٨٩
سورة فصلت			
٧١	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾	٤٢	١٢٧
سورة الزخرف			
٧٢	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	٧٦	١٧٦،١٧٧
٧٣	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾	٨٤	١٧٦

سورة الجاثية			
٧٤	﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلا الدهر ﴾	٢٤	١٢٦
سورة ق			
٧٥	﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾	٢٤	١٤١
سورة النجم			
٧٦	﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴾	٢٦	١٦٤
سورة الواقعة			
٧٧	﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾	١٠	١٨١
سورة الحديد			
٧٨	﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾	٢٣	٩١
سورة المنافقون			
٧٩	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ	٦	١٤٦

	﴿ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾		
سورة الطلاق			
٨٠	﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَ أَشْهُرٍ ﴾	٤ عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ	١٧٤، ١٧٢، ٩٩
سورة التحريم			
٨١	﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾	٥	١٣٨
سورة القلم			
٨٢	﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾	٩	٩٠، ١٣١
سورة الحاقة			
٨٣	﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	١٩	١١١
سورة نوح			
٨٤	﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	١١٧
سورة الجن			
٨٥	﴿ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾		٩٠

سورة المزمل			
٨٦	﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾	٨	٨٨
٨٧	﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللهِ ﴾	٢٠	٩٠
سورة الانسان			
٨٨	﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾	٣	١٢٨
سورة الفجر			
٨٩	﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾	٢٩،٣٠	١٥٨
سورة القدر			
٩٠	﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	١٥٢
سورة قريش			
٩١	﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾	١	١٨٥

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

أ) فهرس: الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	رقم الصفحة
١	إن الله ينهاكم عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال	٩٥
٢	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش	٩٦
٣	الثيب يعرب عنها لسانها	٩٥
٤	الناس كلهم هالكون إلا العالمون والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم	٩٦
٥	يذهب الصالحون أسلافاً الأول فالأول	٩٦

ب) فهرس: الآثار

م	الأثر	صاحب الأثر	رقم الصفحة
١	أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه	على ابن أبي طالب	٩٨
٢	إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا وليذك لكم الأسلُ والرماحُ	عمر بن الخطاب	٩٩
٣	عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً	عمر بن الخطاب	٩٩
٤	أنتم والسماعة في قرن واحد..	على ابن أبي طالب	٩٨
٥	وقد كنت وما أهّددُ بالحرب	على ابن أبي طالب	٩٨
٦	ياله مَرَاماً أبعده	على ابن أبي طالب	٩٨

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس: الشواهد الشعرية

م	البيت	الصفحة
	حرف الباء	
١	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مالٍ وذا شنب	١٠٣
٢	أتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب	١٢٥
٣	يرجى المرء مالا أن يلاقي * وتعرض دون أدناه الخطوب	٧٠
٤	فمالي إلا آل أحمد شيعة * ومالي إلا مشعب الحق مشعب	١١٣
٥	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب	١٧٤
٦	أبا عروَ لا تبْعد فكل ابن حرة * سيد عوه داعي ميتة فيجيب	١٢٠
	حرف الحاء	
٧	ليبك يزيدٌ ضارعٌ لخصومه * ومختبطُ مما تطيحُ الطوائح	٤٨
	حرف الدال	
٨	إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها * خرجت مع البازي على سواد	١٠٥

حرف الراء		
٩	الناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر	١١٤
١٠	خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * أواصرنا والرحم بالغيب يذكر	١٢٠
١١	يا لبكر أنشرو لي كليبا * يالبكر أين أين الفرار	١٥٠
حرف السين		
١٢	أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل * تهددّكم إياي وسط المجالس	١٠٢
١٣	وبلدة ليس بها طورى * ولا خلا الجن بها إنسى	١١٣
حرف العين		
١٤	يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً * إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	١٠١
١٥	أردتَّ لكيما أن تطيرَ بقريتي * فتتركه شنَا ببيداء بلقع	١١٤
١٦	تُعلق في مثل السواري سيوفنا * وما بينها والكعب غوط نفانف	١٧٤
حرف اللام		
١٧	أستغفر الله ذنباً لستُ محصيه * ربّ العباد إليه الوجه والعمل	١٠٣
١٨	لعاب الأفاعي القاتلات لعابه * وأرى الجنى اشتارته أيدٍ عواسل	١٠٤
١٩	بدت قمرا ومالت خوط بان * وفاحت عنبراً ورنت غزالا	١٠٥

٢٠	ظنـــي بهـــم كعســـى وهـــم بتنوفـــة	* يتنـــــازعون جـــــوائز الأمثـــــال	١٥٤
٢١	ومـــا أنـــا للشـــئ الـــذي لـــيس نـــافعي	* ويغضـــب منـــه صـــاحبي بقـــؤول	
٢٢	تنورتهـــا مـــن أزعـــات وأهلهـــا	* بيثـرب أدنـى دارهـا نظـر عـالي	٧٥،١٤٩
٢٣	فأرســـلها العـــراك ولـــم يـــذدها	* ولـم يشـفق علـى نغـص الـدخال	٤٩
٢٤	كـــأن دثـــاراً حلقـــت بلبونـــه	* عقـابُ تنـوفى لا عقـاب القواعـل	٥٠
٢٥	فلـو أن مـا أسـعى لأدنـى معيشـة	* كفـاني ولـم أطلـب قليـل مـن المـال	٥٨،١١٠
٢٦	ولكنمـــا أســـعى لمجـــد مؤثـــل	* وقـد يـدرك المجـد المؤثـل أمثـالي	١١٠
٢٧	ويركـب يـوم الـورع منهـا فـوارس	* بصـيرون فـي طعـن الأبـاهر والكلـى	١٥٧
	حرف الميم		
٢٨	لله مـــا فعـــل الصـــوارم والقنـــا	* فـي عمـرو حـاب وضـبة الأغنـام	١٠٤
٢٩	وكنـــت أرى زيـــداً كمـــا قيـــل ســـيد	* إذا أنـــه عبـــد القفـــا والهـــازم	٥٠
	حرف النون		
٣٠	وأنّـــا ســـوف تـــدركنا المنايـــا	* مقـــــدرة لنـــــا ومقـــــدرينا	١٠١
٣١	غيـــر مأســـوف علـــى زمـــن	* ينقضـــــي بـــــالهم والحـــــزن	١٠٤

فهرس الأعلام

فهرس: الأعلام

م	العلم	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق (الزجاج)	٥٠،٦٦،٧٥،٧٦، ٨٩،١١٢،١١٦، ١١٨، ١٤٩، ١٥٦
٢	أحمد بن فارس بن زكريا (ابن فارس)	٩٣، ٩٧
٣	أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني (ثعلب)	٦٩، ٨٢،١٢٧
٤	أحمد بن حسين بن أحمد (ابن الخباز)	٩٣
٥	أحمد بن محمد بن ابراهيم (ابن خلكان)	٢٠
٦	أحمد بن الحسين بن مرة (المتنبي)	١٠٠،١٥١، ١٠٤
٧	أحمد بن عبدالله بن القاسم (البزي)	١٧٢، ١٨٩
٨	أحمد باشا تيمور	٢٩
٩	إسماعيل بن حماد (الجوهري)	٩، ٩٦
١٠	امرؤ القيس بن حجر الكندي	٥٨، ١١٠
١١	أميرة علي توفيق	٣٠
١٢	بركة خان بن تولي بن جنكيز خان	٩

١٣	بدر الدين أبي عبدالله محمد (الزركشي)	١٩٧
١٤	بشار بن برد	١٠٠، ١٠٥
١٥	جلال الدين بن عبدالرحمن (السيوطي)	٢٣، ٢٥، ٢٧، ٤١، ٨٧، ٩٤، ١٦٨، ١٧٠
١٦	جمال الدين أبو المحاسن (ابن العماد)	٢٣، ٢٥، ٢٨، ٣٧
١٧	حبيب بن أوس (أبو تمام)	١٠٠، ١٠٤
١٨	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (أبو علي الفارس)	٦٣، ٦٨، ٧٨، ٧٩، ١٢٩، ١٥٧
١٩	الحسن بن عبدالله بن المزربان (السيرافي)	٧٨، ٨٣، ١١٧، ١٣١، ١٥٤
٢٠	الحسن بن محمد بن الحسن (الصاغاني)	١٩
٢١	الحسين بن إياز البغدادي	١٧
٢٢	الخليل بن أحمد بن عمرو (الفراهيدي)	١٦، ٦٩، ٧٠، ٨١، ١١٦، ١٣١،١٦٦، ١٨٨
٢٣	ركن الدين أبو الفتح الظاهر بيبرس	٩
٢٤	الراغب الأصفهاني	١٨
٢٥	زبان بن العلاء بن عمار أبو عمرو	١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٩١

٢٦	زكي الدين عبدالعظيم المنذري	١٩
٢٧	زهير بن أبي سلمى	١١٩
٢٨	سيف الدين بن عبدالله بن النظفر قطز	٨
٢٩	سعد بن مسعود بن عمر التفتازاني	٣٨
٣٠	سعد بن مسعدة المجاشي الأخفش الاوسط	٦٤، ٦٥، ٧٢، ١٠٢، ١٢٢، ١٣٨، ١٥٣
٣١	شهاب الدين أحمد الخفاجي	٣٨
٣٢	شوقي ضيف	٢٣، ٢٤، ٢٦
٣٣	صالح الجرمي	٧٣، ١١٧، ١٨، ١٨٥
٣٤	ضياء الدين نصر بن محمد ابن الاثير	١٥
٣٥	طاهر بن أحمد بن بابشاذ	٨٣
٣٦	عبدالله بن أحمد محمود النسفي	١٧، ١٨
٣٧	عبدالله بن بري بن عبدالجبار	٥١، ٩٣
٣٨	عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري	١٥
٣٩	عبد الله جمال الدين يوسف ابن هشام الانصاري	٥١، ٩٣، ١٢٧، ١٢٩
٤٠	عبدالعزيز الميمني	٣٠

٤١	عبدالقادر بن عمر البغدادي	٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٤٩، ٩٣، ١٠٠
٤٢	عبدالقادر بن عبدالرحمن الجرجاني	١١٨، ١٢٩
٤٣	عبدالله بن قريب بن علي الأصمعي	٧٤، ٧٦
٤٤	عبدالله بن علي الصيمري	١٢٨
٤٥	عبد الحميد بن عبدالمجيد الاخفش الأكبر	١٠٨
٤٦	عثمان بن عمر بن الحاجب	١٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣
٤٧	عثمان بن جني الموصلي	٦٦، ٨٠، ٩٣، ١٧٥
٤٨	عثمان بن سعيد الداني ابن عمرو	١٦٩
٤٩	عثمان بن سعيد بن عبدالله ورش	١٧١
٥٠	عز الدين على بن أبي المكارم ابن الأثير	٢٠
٥١	علي ابن السيد الشريف الجرجاني	٢٨، ٤٠، ٤٥، ٥٢
٥٢	علي بن محمد بن علي الجرجاني	٣٨
٥٣	علي بن مؤمن بن عصفور	١٦، ٨٣، ٩٣، ١٢٩
٥٤	علي بن محمد بن علي بن الضائع	٩٢
٥٥	علي حمزة بن عبدالله الكسائي	٨٠، ١١٢، ١٢٢، ١٢٥، ١٥٢

٥٦	علي بن عيسى بن الفرج الربعي	١٢٧
٥٧	علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب	٩٧، ٩٨، ٩٩
٥٨	عمر بن الخطاب امير المؤمنين	٩٩
٥٩	عمر بن كلثوم	١٠١
٦٠	عمر بن الحسن بن دحيه	١٩
٦١	عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه	٦٦، ٧٠، ٨١، ٩٦، ١٠٨
٦٢	عمر بن محمد بن عمر الشلوبين	٣٦
٦٣	عنبسة بن معدان الفيل	١٠٨
٦٤	عيسى بن عمر الثقفي	٧٦، ١٨٠، ١٩١
٦٥	عيسى بن العزيز الجزولي	٦٧، ٨٣، ١٦٥
٦٦	فخر الدين محمد بن عمر الرازي	١٦٩، ١٧٠
٦٧	قولي خان بن جنكيز خان (هولاكو)	٩
٦٨	محمد بن أحمد القرطبي	١٧، ١٨
٦٩	محمد بن يوسف ابو حيان	٩٢، ١٧٠
٧٠	محمد بن علي بن محمد الشوكاني	١٤١

٧١	محمد بن عبدالعظيم الرزقاني	١٦٧
٧٢	محمد بن محمد بن الجزري	١٧٠
٧٣	محمد الطنطاوي	٢٢، ٢٤
٧٤	محي الدين يحيى بن شرف الدين النووي	١٩
٧٥	محمد بن ابراهيم الكوراني	٢٩
٧٦	محمد بن عبدالخالق عضيمه	٢٣
٧٧	محمود بن عمر الزمخشري	١٨، ٥٥، ١٠٠، ١٤٢، ١٤٩
٧٨	محمد بن يزيد المبرد	٦٥، ٧٦، ٧٩، ١١٧، ١٣١، ١٣٨
٧٩	محمد بن عبدالله بن مالك الطائي	١٦، ٢٩، ٥١، ٨٣، ٩٣، ١٢٩
٨٠	محمد بن السري بن السراج	٧٢، ٧٧، ١٨٠
٨١	محمد بن إبراهيم بن النحاس	١٥
٨٢	محمد بن احمد بن كيسان	١٢٩

٨٣	منصور بن فلاح اليمني	٦٨، ١٥٩
٨٤	نافع بن عبدالرحمن ابن أبي نعيم	١٧١، ١٧٤
٨٥	ناصر الدين بن الخير البيضاوي	١٧، ١٨
٨٦	نصر بن عاصم الليثي	١٠٨
٨٧	هشام بن معاوية الضرير	٨٢، ١٢٣
٨٨	يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء الديلمي	٨١، ٨٢، ٨٧، ١١٥، ١٢٢
٨٩	يعيش بن علي بن يعيش	١٤٢
٩٠	يونس بن حبيب الضبي	٧٦، ١٢٩، ١٨٠
٩١	يحيى بن يعمر العدواني	١٠٨
٩٢	يوسف حسن عمر	٢٦، ٣٣، ٩٧
٩٣	ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي	٢٠

فهرس المصادر والمراجع

فهرس: المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١.إبراز المعاني في حرز الأماني، عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة، مطبقة البابي الحلبي وأولاده.

٢.إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي عبدالمجيد اليماني، تحقيق/ عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م.

٣.أصول النحو العربي، د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة سنة ١٩٧٨م.

٤.الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم، بدون نشر.

٥.إنباه الرواة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبقة الأولى مطبعة دار الكتب المصرية.

٦.الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، دار إحياء التراث العربي.

٧.البداية والنهاية، الحافظ بن كثير، تحقيق د/ أحمد ملحم وآخرون، دار الريان للتراث،.

٨.البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الحديث، القاهرة.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر، الطبقة الثانية سنة ١٩٧٩م.

١٠. التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، منشورات جامعة أم القرى.
١١. التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيينن، العكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
١٢. تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
١٣. تاريخ الأدب العربي بروكمان، ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
١٤. تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، محمد الخضري، دار المعرفة بيروت لبنان.
١٥. تاريخ الخلفاء، الحافظ جلال الدين السيوطي، تقديم عبدالله مسعود دار القلم العربي.
١٦. التاريخ الإسلامي العام، العهد المملوكي، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٧. التاريخ الاسلامي العام، د/ علي إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية.
١٨. التاريخ الإسلامي السياسي الديني والثقافي والاجتماعي، د/ حسن ابراهيم حسن، دار الجيل بيروت.
١٩. التفسير الكبير، الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٠. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقوايل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٢١. التفسير والمفسرين، د/ محمد حسن الذهبي دار الكتب الحديثة.
٢٢. التفسير ورجاله، محمد محمود حوّد، دار نور المكتبات.
٢٣. الجنـي الـداني فـي حـروف المعـاني، الحسـن بـن قاسـم المـرادي، تحقيـق فخـر الـدين قبـاوة ومحمـد نـديم فاضـل، دار الكتـب العلميـة بيـروت لبنـان، الطبعـة الاولى.
٢٤. الحجـة فـي القـراءات السـبع، لأبـي عبـدالله الحسـين بـن أحمـد، تحقيـق احمـد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٢٥. الحـديث النبـوي فـي النحـو العربـي، الـدكتور محمـد فجـال، منشـروات نـادي أبها الأدبي الطبعة الاولى سنة ١٩٨٤م.
٢٦. حاشـية الصـبان علـى شـرح الأشـموني، الصـبان، دار إحيـاء الكتـب العربيـة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٧. خزانـة الأدب ولـب لبـاب لسـان العـرب ، البغـدادي، تحقيـق عبـد السـلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتب.
٢٨. الخصـائص، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي، تحقيـق محمـد علـي النجـار، دار الكتاب العربي.
٢٩. دراسـات لأسـلوب القـرآن الكـريم، الشـيخ محمـد عبـدالخالق عضـميه، دار الكتاب العربي.
٣٠. دراسـة النحـو الكـوفي مـن خـلال معـاني القـرآن للفـراء، د. مختـار أحمـد ديـره، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١. ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تحقيق أيمن ميدان، بدون نشر.
٣٢. ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار المعارف.

٣٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٤. الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة، د. أميرة علي توفيق، الإدارة العامة، لكليات البنات بالرياض.
٣٥. سنن ابن ماجه، الحافظ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٦. سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة.
٣٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة بيروت.
٣٨. شرح ابن عقيل، بها الدين عبدالله، دار الفكر.
٣٩. شرح جمل الزجاج، ابن هشام الأنصاري، تحقيق علي محمد عيسى، عالم الكتب.
٤٠. شرح ديوان المتنبئ، عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.
٤١. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، طرابلس.
٤٢. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٤٣. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد، دار المأمون للتراث.

٤٤. شرح المفصل، يعيش ابن علي بن يعيش، مكتبة المتنبئ القاهرة.
٤٥. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٤٦. صحيح مسلم، شرح النووي، دار الكتاب العربي.
٤٧. ضحى الاسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
٤٨. طيبة النشر في القراءات العشر،ابن الجذري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٤٩. العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٥٠. العالم الإسلامي في العصر العباسي، د/ حسن احمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
٥١. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي عبدالمجيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٢. العز بن عبدالسلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، د/ عبدالله بن إبراهيم الوهيبي، المطبعة السلفية، القاهرة.
٥٣. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٥٤. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض.

٥٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني المكتبة الفيصيلية، مكة المكرمة.
٥٦. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق د/ فائز فهد ود/إميل يعقوب، دار الكتب العربي.
٥٧. القرطبي ومنهجه في التفسير، د/ القصبي محمد زلط، دار الأنصار، القاهرة.
٥٨. القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
٥٩. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون دار الجيل بيروت.
٦٠. كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل بن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي المعروف بـ"حاجي خليفة" ، دار الفكر.
٦٢. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الفكر.
٦٣. الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجذري، محمد الصادق قمحاوي.
٦٤. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت.
٦٥. مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، س٢٠٠٢م.
٦٦. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة.

٦٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.
٦٨. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، منشورات جامعة الرياض.
٦٩. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار الفكر.
٧٠. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبه وكامل المهندس، بدون نشر.
٧١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج د/ إبراهيم أنيس وآخرون، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية.
٧٢. المعجم المفصل في النحو العربي، د/ عزيزة فوال، دار الكتب.
٧٣. معارف اسلامية، تأليف عدد من الأساتذة، تحت اشراف د/ فاتح زفلام ود/ عبدالحميد الهرامة، منشورات كلية الدعوة بالجماهيرية.
٧٤. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٣م.
٧٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي.
٧٦. المفصل في تاريخ النحو العربي، د/ الحلواني، بدون نشر.
٧٧. المقتضب، أبو العباس المبرد، عالم الكتب، بيروت.
٧٨. من تاريخ النحو، سعيد الافغاني، بدون نشر.
٧٩. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجذري، مكتبة مصر، القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

٨٠. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية.
٨١. مناهج العرفان، في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر بيروت لبنان.
٨٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن، المؤسسة المصرية العامة.
٨٣. النحو العربي، د/ صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٨٤. النحو في كتب التفاسير، د/ إبراهيم عبد الله رفيده، المنشآت الشعبية.
٨٥. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المنار، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٨٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان، دار صادر بيروت.
٨٧. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

فهرس المحتويات

فهرس: المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	الإهداء	أ
٢	الشكر والتقدير	ب
٣	المقدمة	جـ
٥	الباب الأول: عصر الرضي وحياته وآثاره العلمية	١
	الفصل الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن السابع الهجري	**٢**
	المبحث الأول: الحالة السياسية	٣
	المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية	١١
	المبحث الثالث: الحالة الثقافية	١٤
	الفصل الثاني: حياة الرضي وآثاره العلمية	٢١
	المبحث الاول: حياة الرضي	٢٢
	المبحث الثاني: آثاره العلمية	٢٧
٦	الباب الثاني: اسلوب الرضي ومنهجه في شرح الكافية	٣١
	الفصل الأول: الدراسة الوصفية لشرح الرضي على الكافية	٣٢
	المبحث الاول: وصف شرح الرضي على الكافية وبيبان منزلته.	٣٣
	المبحث الثاني: سمات منهج الرضي في شرح الكافية	٣٩

	الفصل الثاني: مصادر الرضي في شرح الكافية	٦١
	المبحث الأول: مصادر الرضي التي صرح بها	٦٢
	المبحث الثاني: مصادر الرضي التي لم يصرح بها	٦٩
	الفصل الثالث: شواهد الرضي في شرح الكافية	٦٥
	المبحث الاول: الشواهد القرآنية	٦٦
	المبحث الثاني: الأحاديث والآثار	٩٢
	المبحث الثالث: الشواهد الشعرية	١٠٠
٧	الباب الثالث: آراء الرضي وموقفه في المصطلحات والأصول النحوية	١٠٦
	الفصل الاول: آراء الرضي ومتابعاته	١٠٧
	المبحث الاول: آراء الرضي التي تابع فيه نحاة المدرستين والمتأخرين	١٠٨
	المبحث الثاني: موافقات الرضي لابن الحاجب	١٣٣
	المبحث الثالث: آراء الرضي واختياراته	١٣٧
	الفصل الثاني: موقف الرضي من المذاهب النحوية في المسائل الخلافية	١٤٧
	المبحث الاول: اعتراضات الرضي على النحاة	١٤٨
	المبحث الثاني: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب	١٦١
	المبحث الثالث: موقف الرضي من القراءات القرآنية	١٦٧
	الفصل الثالث: موقف الرضي من المصطلحات والأصول النحوية	١٧٩
	المبحث الأول: موقف ارضي من المصطلحات المنحوية	١٨٠
	المبحث الثاني: موقف الرضي من الأصول النحوية	١٨٤
٨	الخاتمة	١٩٣
	التلخيص	١٩٤
	النتائج	١٩٥
	التوصيات	١٩٧